



الجامعة الإسلامية - غزة

عمادة الدراسات العليا

كلية التجارة

برنامج المحاسبة والتمويل

## مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها علي القوائم المالية في عملية المراجعة

( دراسة تحليلية لآراء المراجعين الخارجيين في قطاع غزة - فلسطين )

إعداد الطالبة

أرزاق أيوب محمد كرسوع

إشراف

الأستاذ الدكتور / يوسف محمود جربوع

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول علي درجة الماجستير  
في المحاسبة والتمويل

غزة - فلسطين

٢٠٠٨هـ - ٢٠٠٨ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

( وَاللَّوَاذِبُ سَجْدًا لِّعَلَّاهُمْ لَا يَخْلُفُ أُولَئِكَ الْعَالَمِينَ )

أَفَسِعَ الْعَالَمِينَ )

البقرة، الآية من ٣١ - ٣٣

## المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها علي القوائم المالية في عملية المراجعة .

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم اتباع المنهج العلمي وذلك بالاستعانة بتصميم استبانة مكونة من ٦ أجزاء اعتمادا علي الإطار النظري والدراسات السابقة ، وزعت علي مكاتب المراجعة في قطاع غزة وعددها ( ٨٥ ) استبانة ، وبلغت الردود ( ٧٥ ) استبانة ، أي بنسبة إرجاع قدرها ( ٨٨,٢ % ) .

كما قامت الباحثة باستخدام المعالجات الإحصائية الملائمة ، وقدمت الدراسة مجموعة من

### النتائج أهمها :

- تبين أن استخدام العينة الإحصائية يؤدي إلى تخفيض مخاطر عملية المراجعة وتأثيرها علي القوائم المالية .

- إن استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة يؤدي إلى تخفيض مخاطر المراجعة وتأثيرها علي القوائم المالية .

- أن التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يعمل على تخفيض مخاطر المراجعة وتأثيرها علي القوائم المالية .

كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها :

- يجب على المراجع استخدام وتطبيق أساليب العينة الإحصائية بشكل صحيح ، وأن يكون على دراية كاملة بالمصطلحات الإحصائية من أجل تخفيف مخاطر المراجعة .

- ضرورة أن يلم المراجع بمكونات الحاسب الآلي ، والتأكد من صحة إدخال وإخراج البيانات وصحة التشغيل الآلي داخل الجهاز .
- يجب على المراجع استخدام اجتهاده وخبرته المهنية على مستوى البيانات المالية لاكتشاف المخاطر المتأصلة أو الملازمة .

## **Abstract :**

This study aims at identifying the Audit Risk and Contribution fields of the external auditor to decrease its effect on the financial statements in Auditing process .

To achieve these objectives , a questionnaire has been designed , depending on theoretical and previous studies , consisted from ( ٦ ) parts , distributed to auditing offices .

The questionnaires were ( ٨٥ ) , the replied questionnaires were ( ٧٥ ) , which represents ( ٨٨,٢ % ) .

- The researcher uses the suitable statistical treatments and introduces a set of results , the most important from it :

- using the statistical sample in a correct way will lead to decrease the audit risk and its effect on the financial statement .

- using the Electronic Data processing system in a correct way will decrease the audit risk and its effect on the financial statement .

- To be sure from correctness and acceptable accounting evaluation will decrease the audit risk and its effect on the financial statement .

-The study introduces many recommendations , the most important from it :

- The auditor must use and apply the statistical samples methods in a correct way , he must have a thorough Knowledge of statistical codes , in order to decrease the audit risk .

-The auditor must have a good Knowledge about the hard and software of the computer , he must be sure about input , output and correctness of inside operating of the computer .

The auditor must use his professional experience on the financial information level to detect inherent risk .

# أهلنا

أهدي ثمرة جهدي المتواصل إلى الذين ضحوا بدمائهم رخيصة في سبيل الله وأخص  
بالذكر أبناء أخي أيوب حمزة كرسوع .

إلى الذين ضحوا بخيرتهم خلف قضبان الاحتلال الأسري والأسيرات .  
إلى الذين سهرت عيونهم علي تغور الوطن لكي نحييا بأمن وأمان إلى  
المجاهدين والمرابطين .  
إلى أبي وأمي .  
إلى زوجي الغالي .  
إلى أخواني وأخواتي .  
إلى كل من أحبني وأحببته .

أهلنا





## فهرس المحتويات

ب	آية قرآنية .....
ث	الإهداء .....
خ	شكر وتقدير .....
د	فهرس المحتويات .....
ع	قائمة الجداول .....
ل	قائمة الأشكال .....
٢	الفصل الأول : معلومات عامة عن الدراسة .....
٣	المبحث الأول : خطة الدراسة .....
٤	مقدمة .....
٧	مشكلة الدراسة .....
٨	أهمية الدراسة .....
٩	فرضيات الدراسة .....
١١	منهجية الدراسة .....
١١	عينة الدراسة .....
١٣	المبحث الثاني: الدراسات السابقة .....

١٤	الدراسات باللغة العربية.....
٢٨	الدراسات الأجنبية.....
٣٢	الفصل الثاني : مخاطر المراجعة علي مستوي عملية المراجعة.....
٣٣	المبحث الأول : مخاطر استخدام العينة الإحصائية.....
٣٤	مقدمة.....
٣٥	استخدام علوم الإحصاء في أعمال المراجعة.....
٣٦	أنواع العينة الإحصائية.....
٣٧	مشاكل تطبيق المعاينة الإحصائية في مجال اختبارات المراجع الخارجي ( مراقب الحسابات ).....
٤١	أساليب اختيار وحدات العينات.....
٤٤	تخطيط العينة.....
٤٩	توثيق إجراءات المعاينة.....
٤٩	تنفيذ إجراءات المراجعة وتقييم نتائج العينة.....
٥٠	مداخل المعاينة.....
٥١	مزايا استخدام أساليب العينات الإحصائية.....
٥٣	طرق اختيار العينة.....

- المبحث الثاني : مخاطر استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة ..... ٥٧
- مقدمة..... ٥٨
- مفهوم وماهية مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية..... ٦٠
- أهداف مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ..... ٦١
- مميزات خاصة بالأنظمة التي تستخدم الحاسب الآلي ..... ٦٣
- أهمية مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية..... ٦٣
- مجالات عمل المراجع الخارجي في ظل نظام الحاسب الإلكتروني ..... ٦٤
- بعض أساليب برامج المراجعة عند تقييم المخزون السلعي ..... ٦٧
- عمل المراجع الخارجي في ظل بيئة محوسبة ..... ٦٧
- العلاقات التنظيمية في إدارة الحاسب الإلكتروني ..... ٦٨
- ما يجب مراعاته عند استخدام الحاسب الإلكتروني في عمليات المراجعة..... ٧٠
- مميزات استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة ..... ٧١
- المبحث الثالث: التقديرات المحاسبية..... ٧٣
- مقدمة..... ٧٤
- طبيعة التقديرات المحاسبية ..... ٧٥
- إجراءات المراجعة ..... ٧٦

٧٧	مسئولية المدقق عن عمل التقديرات المحاسبية
٨٠	مسئولية الإدارة عن عمل التقديرات المحاسبية
٨١	دراسة إجراءات الإدارة بالمصادقة على التقديرات
٨١	التغيير في التقدير المحاسبي
٨١	استخدام تقدير مستقل
٨٢	فحص الأحداث اللاحقة
٨٢	تقييم نتائج إجراءات المراجعة
٨٣	ما يتم إتباعه عند التغيير في السياسات المحاسبية
٨٣	ما يتم إتباعه عند تعذر التطبيق
٨٤	التغييرات في التقديرات المحاسبية
٨٦	الإفصاح
٨٧	المبحث الرابع: مخاطر وجود غش وارتباطات غير قانونية بالقوائم المالية
٨٨	مقدمة
٨٩	الغش تعريفه وأنواعه
٩١	مواطن ومجالات ارتكاب الأخطاء والغش
٩٣	إخفاء الأخطاء والغش

٩٥	دوافع القيام بمراجعة أوجه التلاعب
٩٥	الأسباب التي يري من خلالها المديرون أن المراجعين الداخليين أقدر علي اكتشاف أوجه التلاعب
٩٦	مفهوم الأهمية النسبية وأوجه التلاعب
٩٦	مجالات مخاطرة حدوث التلاعب وكيفية مراجعتها
٩٨	المعايير المتعلقة بمسئولية المدقق عن اكتشاف الأخطاء والاحتيال
٩٨	مسئولية المدقق عن اكتشاف الأخطاء والغش
١٠٠	مواجهة مدققو الحسابات التزوير علي صعيد الإدارة
١٠٣	المبحث الخامس : مخاطر المراجعة المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية
١٠٤	مقدمة
١٠٥	مفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها وأنواعها
١٠٧	أهداف الرقابة الداخلية
١٠٧	أنواع الرقابة الداخلية
١٠٨	مقومات نظام الرقابة الداخلية
١١٤	الرقابة الداخلية والمراجع الخارجي
١١٨	واجبات مدقق الحسابات عن الرقابة الداخلية

١١٩	تقييم نظام الرقابة الداخلية
١٢٠	أهمية دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية
١٢١	وسائل تقييم نظام الرقابة الداخلية
١٢٤	العوامل التي ساعدت علي تطور الرقابة الداخلية
١٢٥	الإجراءات التنفيذية لتحقيق خصائص الرقابة الداخلية
١٢٧	مسئولية مدقق الحسابات الخارجي بالنسبة لأنظمة الرقابة الداخلية
١٢٩	خصائص الرقابة الداخلية
١٣٠	مسئولية مراجع الحسابات عن تقويم ودراسة نظام الرقابة الداخلية
١٣٢	الفصل الثالث : مخاطر المراجعة علي مستوي أرصدة الحسابات
١٣٣	مقدمة
١٣٤	المخاطر الملازمة (الجوهريّة)
١٣٧	المخاطر الرقابية
١٣٨	مخاطر الاكتشاف
١٣٨١٣٩	الاعتبارات التي يجب علي مدققي الحسابات أخذها في الحسبان فيما يخص مخاطر الاكتشاف
١٤٠	أنواع أخرى لمخاطر المراجعة

١٤٢	تغيير مخاطر المراجعة المقبول المتعلق بخطر الأعمال
١٤٤	نموذج مخاطر المراجعة لأغراض التخطيط
١٤٦	مخاطر الاكتشاف المخططة
١٤٦	المخاطر الكامنة
١٤٧	مخاطر الرقابة
١٤٧	مخاطر المراجعة المقبولة
١٤٩	الإجراءات المتعلقة بتقدير مخاطر المراجعة
١٥١	التوصل للمعلومات لتقدير المخاطر الكامنة
١٥٣	العلاقة بين مخاطر المراجعة وأدلة إثبات المراجعة
١٥٦	العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم مدى الاقتناع بالأدلة والقرائن التي يتم توفيرها عن طريق اختبارات التحقق التفصيلية أو اختبارات الالتزام التي تتم على أساس عينات
١٥٨	العوامل التي يجب على المراجع أخذها في الاعتبار عند تقييم الأدلة والقرائن التي يتم الحصول عليها من طرف ثالث
١٥٩١٥٨	الحصول على إيضاحات من الإدارة
١٦٠	الفصل الرابع : الدراسة العملية التطبيقية
١٦٠	المبحث الأول : الطريقة والإجراءات
١٦٢	مقدمة

١٦٢١٦١	منهجية الدراسة
١٦٣١٦٢	مجتمع الدراسة
١٦٣١٦٢	أداة الدراسة
١٦٥١٦٤	صدق وثبات الاستبيان
١٦٨١٦٧	صدق الاتساق البنائي للمحاور
١٦٨١٦٧	ثبات الاستبانة
١٦٩١٦٨	المعالجات الإحصائية
١٧٠١٦٩	المبحث الثاني: ٦٩ نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها
١٨٧١٨٦	الفصل الخامس : النتائج والتوصيات
١٨٨١٨٧	المبحث الأول : النتائج
١٩٠١٨٩	المبحث الثاني : التوصيات
١٩٤	المراجع والملاحق ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة. ١٩٤



قائمة الجداول

الصفحة	مضمون الجدول	رقم الجدول
٢٠٠	معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) مع الدرجة الكلية لفقرات المحور	جدول رقم (١)
٢٠١	معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) مع الدرجة الكلية لفقرات المحور	جدول رقم (٢)
٢٠٢	معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث (التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) مع الدرجة الكلية لفقرات المحور	جدول رقم (٣)

رقم الجدول	مضمون الجدول	الصفحة
جدول رقم (٤)	معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع (قيام المراجع بتحمل مسؤولياته تجاه اكتشاف الغش والخطأ والارتباطات غير القانونية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) مع الدرجة الكلية لفقرات المحور	٢٠٣
جدول رقم (٥)	معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس (دراسة المراجع للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة والاكتشاف علي مستوي البيانات المالية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية ) مع الدرجة الكلية لفقرات المحور	٢٠٤
جدول رقم (٦)	معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور السادس (قيام المراجع باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقارير عنه لإدارة المنشأة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية ) مع الدرجة الكلية لفقرات المحور	٢٠٦
جدول رقم (٧)	معامل الارتباط بين معدل كل مجال من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة	٢٠٨
جدول رقم (٨)	معامل الثبات ( طريقة التجزئة النصفية والفا كرونباخ)	٢٠٩
جدول رقم (٩)	اختبار التوزيع الطبيعي (Sample Kolmogorov-Smirnov-١)	٢١٠

الصفحة	مضمون الجدول	رقم الجدول
٢١١	تحليل فقرات المحور الأول(استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية)	جدول رقم (١٠)
٢١٢	تحليل فقرات المحور الثاني(استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية)	جدول رقم (١١)
٢١٣	تحليل فقرات المحور الثالث (التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية)	جدول رقم (١٢)
٢١٤	تحليل فقرات المحور الرابع(قيام المراجع بتحمل مسؤولياته تجاه اكتشاف الغش والخطأ والارتباطات غير القانونية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية)	جدول رقم (١٣)
٢١٥	تحليل فقرات المحور الخامس(دراسة المراجع للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة والاكتشاف علي مستوي البيانات المالية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية)	جدول رقم (١٤)

الصفحة	مضمون الجدول	رقم الجدول
٢١٧	تحليل فقرات المحور السادس (قيام المراجع باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقارير عنه لإدارة المنشأة يؤدي تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية)	جدول رقم (١٥)
٢١٩	تحليل محاور الدراسة	جدول رقم (١٦)
٢٢٠	معاملات الارتباط لبيرسون بين مخاطر استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية	جدول رقم (١٧)
٢٢٠	معاملات الارتباط لبيرسون بين مخاطر استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية	جدول رقم (١٨)
٢٢١	معاملات الارتباط لبيرسون بين مخاطر التأكد من صحة ودقة ومعقولية القديرات المحاسبية ، وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية	جدول رقم (١٩)
٢٢١	معاملات الارتباط لبيرسون بين مخاطر قيام المراجع الخارجي بتحمل مسؤولياته اتجاه اكتشاف الغش والارتباطات غير القانونية وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية	جدول رقم (٢٠)

الصفحة	مضمون الجدول	رقم الجدول
٢٢٢	معاملات الارتباط لبيرسون بين مخاطر دراسة المراجع الخارجي للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة مخاطر الاكتشاف علي مستوي البيانات المالية ، وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية	جدول رقم (٢١)
٢٢٢	معاملات الارتباط لبيرسون بين مخاطر قيام المراجع الخارجي باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقارير عنه لإدارة المنشأة وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية	جدول رقم (٢٢)

## قائمة الأشكال

الصفحة	مضمون لشكل	م
٩٦	مجالات المخاطرة وكيفية مراجعتها	١
١٤٧	العلاقة المتبادلة بين مكونات مخاطر التدقيق	٢
١٤٧	الوسائل التي يستخدمها الممارسون لتقدير مخاطر المراجعة الممكن قبولها	٣
١٥١	العلاقة بين العوامل التي تؤثر في المخاطر والعلاقة بين المخاطر والأدلة المخططة	٤
١٥٤	توضيح الاختلافات في تخطيط أدلة الإثبات بين دورات العمليات	٥

# الفصل الأول

## معلومات عامة عن الدراسة

# المبحث الأول

## خطة الدراسة



## ١,١ مقدمة

تواجه مهنة مراجعة الحسابات منذ منتصف القرن العشرين الماضي وبداية القرن الحادي والعشرين الحاضر مشكلات عديدة ناجمة عن إهمال وتقصير بعض المراجعين من أداء واجباتهم المهنية مما سبب أضرار مادية لعملائهم الذين يراجعون حساباتهم وللطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية المنشورة، وكننتيجة لذلك تم رفع على المراجعين قضايا أمام المحاكم من قبل المتضررين، وأدى ذلك إلي زعزعة الثقة في مهنة المحاسبة والمراجعة وتعرضها للهجوم عليها من قبل الرأي العام والمجتمع المالي والتدخل الحكومي أحيانا في إصدار القوانين والتشريعات مثل قانون محاربة الفساد في كبريات الشركات المساهمة العامة الأمريكية " Sarbanes & Oxley Act , ٢٠٠٢ .

لذلك يجب علي مراجعي الحسابات القانونيين الالتزام بتطبيق المعايير الدولية للمراجعة وقواعد السلوك المهني ومراعاة القوانين والتشريعات والأنظمة عند القيام بفحص القوائم المالية المقدمة إليهم " ISA \_ ١٩٩٨ "

وتمثلت مخاطر عملية المراجعة التي لا يمكن تجنبها والتي تواجه مراجعي الحسابات إما معظمها أو واحدة منها وتتمثل في الآتي :

- استخدام العينة الإحصائية التي منها أنه عندما يتم فحص مفردات أقل من (١٠٠%) من العمليات المالية، فإن الاستنتاجات المتعلقة بالعمليات المالية تكون عرضة لمخاطر الخطأ، أي أن هناك بعض المخاطر بأن ما استنتجه المراجع عن خاصية معينة تتعلق بالعمليات المالية قد لا يكون صحيحا . ( جربوع ، ٢٠٠٢ )

- المخاطر الناجمة عن استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة في حالة عدم تفهم المراجع الخارجي لطبيعة التشغيل الالكتروني للحاسب الآلي بشكل يكفي لقيامه بالتخطيط لعملية

المراجعة، وكذلك عدم إمامه الكافي بالتطبيقات التي يتم معالجتها بالحاسب الآلي وطبيعة هذه المعالجة، ومنها فحص نظام معالجة البيانات عن طريق إجراء فحوص الالتزام للتأكد من أن الضوابط الرقابية تعمل كما هو مخطط لها، وعدم قيام المراجع الخارجي بإنشاء أساليب رقابية وقائية لكل نوع من أنواع الخطر ومنها : أخطاء الموظفين والمبرمجين ، خلل الأجهزة البرامج، الغش التلاعب، خلل في خطوط الاتصال، التخريب المتعمد، الكوارث الطبيعية مثل ( الزلازل، الفيضانات، البرق ) ( محمود ، ١٩٩٠ ) .

• مخاطر ناجمة عن التقديرات المحاسبية ( Accounting Estimates ) المتعلقة بالمخصصات والخسائر المحتملة، حيث أن أي زيادة أو نقصان بها عن التقدير الصحيح يؤدي إلي ظهر الاحتياطي السري وعدم بقاء رأس المال سليما، وهذا يؤثر علي المركز المالي ونتائج الأعمال للمنشأة التي هي مسؤولة عن عمل التقديرات المحاسبية التي تشملها القوائم المالية، ومن مسؤوليات المراجع الخارجي أن يقوم فحص وتقييم تلك التقديرات والتأكد من صحتها ودقتها ومعقوليتها وذلك لتلافي أي انحرافات ناتجة عن سوء تقدير مبالغ المخصصات والخسائر المحتملة . ( جلس ، ٢٠٠٢ )

• مخاطر ناجمة عن وجود حالات غش هامة وتصرفات غير قانونية بالقوائم المالية، حيث أن المراجع الخارجي يعتبر مسؤولا عن اكتشاف معظم حالات الغش والتصرفات غير القانونية والإفصاح عنها في حالة فشل إدارة المنشأة في اتخاذ الإجراءات المصحة للملائمة ( Anderson, Cooper, Ernest , KPMG, And Waterhouse , ١٩٩١ ) وعلي المراجع القيام بتخطيط عملية المراجعة لتمكينه من جمع الأدلة والبراهين الكافية والمقنعة لإبداء الرأي حول عدالة تمثيل القوائم المالية للمركز المالي ونتائج الأعمال وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف

عليها المقبولة قبولاً عاماً مسترشداً في عمله بمعايير المراجعة دون الحاجة لتوجيه الجهود للبحث عن الغش والخطأ في القوائم . ( حمادة ، عبد العال، ٢٠٠٧ )

• مخاطر المراجعة علي مستوى البيانات المالية، حيث تكمن هذه المخاطر في إبداء المراجع الخارجي رأياً غير مناسب حول البيانات المالية التي تتضمن أخطاء جوهرية، وتتعرض تلك البيانات إلي ثلاثة أنواع من المخاطر هي :

١- المخاطر المتعلقة بطبيعة العنصر المعين

وهو ما يطلق عليه المخاطر الملازمة **Inherent Risk**.

٢- المخاطر المتعلقة بفعالية الرقابة الداخلية وهو ما يطلق عليه المخاطر الرقابية **Control Risk**.

٣- المخاطر المتعلقة بفعالية إجراءات المراجعة التحليلية والتفصيلية في اكتشاف الأخطاء وهو ما يطلق عليه مخاطر الاكتشاف **Detection Risk**

( ١٤٣ك - [www.socpa.org.sa/AU/Au10/au1002.htm](http://www.socpa.org.sa/AU/Au10/au1002.htm) )

كما أن هناك أمور تؤدي إلي وجود مخاطر في عملية المراجعة منها : الشك في استقلال المراجعين ، ونقص الكفاءة المهنية عندهم، وانخفاض جودة الأداء في عملية المراجعة، وقصور التقارير المحاسبية عن مسايرة التغيرات في المجتمع، وعدم قيام الجمعيات المهنية بإشرافها وهيمنتها علي مهنة المحاسبة والمراجعة وعلى الخصوص رقابة الجودة علي أعمال مكاتب وشركات المراجعة .

ولكن بالرغم من وجود مخاطر عند مراجعة القوائم المالية، فإن علي المراجع الخارجي عدم تجاهل تلك المخاطر، أو الإدعاء بأن الهجوم علي المهنة غير واقعي، وأن القضايا

المرفوعة ضده غير عادلة، ومن ثم يجب علي المراجع أن يبذل العناية المهنية الملائمة لتقديم أفضل الخدمات لعملائه ولكافة المستفيدين من أعمال المراجعة . ( جربوع ، ٢٠٠٥ )

## ٢ . ١ مشكلة الدراسة :

إن وجود مخاطر في عملية المراجعة تعترض المراجع الخارجي أثناء قيامه بفحص القوائم المالية تعتبر من الأمور الهامة التي يجب علي الجمعيات المهنية والمراجعين أخذها بعين الاعتبار منها : استخدام العينة الإحصائية، واستخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية، وعمل التقديرات المحاسبية بواسطة إدارة المنشأة، وجود غش ومخالفات قانونية في القوائم المالية، وجود ضعف في نظم الرقابة الداخلية، وجود مخاطر متصلة ومخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف، واستخدام الإجراءات التحليلية في عملية المراجعة .

السؤال الرئيس للمشكلة يتمثل في الآتي : ما مدى مساهمة المراجع الخارجي لذي أداء واجباته المهنية في التخفيف من تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية ؟ واستكشاف ماهية المخاطر الموجودة في البيئة الفلسطينية ؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية :

- ما مدى استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة من قبل المراجع الخارجي بطريقة صحيحة، تؤدي إلي تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية ؟
- ما مدى استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة تؤدي إلي تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية ؟
- ما مدى قيام المراجع الخارجي بالتأكد من صحة ودقة التقديرات المحاسبية بدرجة تؤدي إلي تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية ؟

- ما مدى قيام المراجع بتحمل مسؤولياته تجاه اكتشاف الغش والارتباطات غير القانونية ، تؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية ؟
- مدى قيام المراجع بدراسة مخاطر المراجعة علي مستوي البيانات المالية ( المتأصلة ، الرقابة ، الاكتشاف ) ، تؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية ؟
- مدى قيام المراجع باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقارير عنه لإدارة المنشأة، تؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية ؟
- ما مدى وجود مخاطر في عملية المراجعة بالبيئة الفلسطينية ؟

### ١,٣ أهمية الدراسة :

- تأتي أهمية الدراسة من تحديد مدى مساهمتها في التخفيف من المخاطر التي تواجه المراجع أثناء عملية المراجعة لكي تساعده المراجع في عدم الوقوع في مثل هذه المخاطر، ومن ثم إصدار رأي عادل وسليم على صحة القوائم المالية التي تم مراجعتها، وهذا يؤدي إلى زيادة الثقة في الرأي الذي يبديه المراجع الخارجي وزيادة ثقة الجمهور في مهنة المحاسبة والمراجعة .
- تظهر أهمية الدراسة ضرورة قيام المراجع الخارجي ببذل العناية المهنية الملائمة خاصة عند استخدام العينة الإحصائية، واستخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة، واستخدام الإجراءات التحليلية ، ومراجعة التقديرات المحاسبية إلى اعتمادتها إدارة المنشأة ، والتقارير عن أوجه العجز أو القصور في أنظمة الرقابة الداخلية ، ومراعاة وجود مخاطر متأصلة في الحسابات ومخاطر الرقابة، ومخاطر الاكتشاف .
- إظهار مدى أهمية عدم تجاهل مخاطر المراجعة أو الادعاء بأن انتقادات المجتمع المالي لهم غير واقعية، وأن الهجوم علي مهنة المحاسبة والمراجعة غير عادلة .

- تمكين المراجعين من استخدام نتائج وتوصيات هذه الدراسة في تحسين الأداء المهني للمراجعين في قطاع غزة - فلسطين - .

#### ١,٤ أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى :

- الوقوف علي الأنواع المختلفة لمخاطر المراجعة ومن تم استخدام الأساليب العلمية وإبداء المقترحات لتخفيض هذه المخاطر إلي أدني حد ممكن في قطاع غزة -فلسطين- .
- التعرف علي الأداء المهني للمراجع الخارجي من خلال تطبيق معايير المراجعة الدولية وقواعد السلوك المهني المتعلقة بمخاطر المراجعة .
- التعرف علي مدى تأثير المؤهل العلمي واستقلال المراجع الخارجي في ممارسة مهنته لتخفيض الأنواع المختلفة للمخاطر داخل مكاتب وشركات المراجعة في قطاع غزة -فلسطين- .
- تقديم التوصيات التي يمكن أن تساهم في حل مشاكل مخاطر المراجعة بالنسبة للمراجعين، تجنباً لرفع قضايا عليهم أمام المحاكم، ولزيادة ثقة الرأي العام في مهنة المحاسبة والمراجعة .

#### ٥ . ١ فرضيات الدراسة :

اعتمدت الباحثة في إجابتها علي مشكلة الدراسة وأهدافها بالفرضيات التالية :

#### الفرضية الأولى :

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية " .

#### الفرضية الثانية :

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية " .

### الفرضية الثالثة :

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر التأكد من صحة ودقة ومعقولية القديرات المحاسبية، وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية ".  
.

### الفرضية الرابعة :

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر قيام المراجع الخارجي بتحمل مسؤولياته اتجاه اكتشاف الغش والارتباطات غير القانونية وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية ".  
.

### الفرضية الخامسة :

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر دراسة المراجع الخارجي للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة مخاطر الاكتشاف علي مستوي البيانات المالية ، وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية ".  
.

### الفرضية السادسة :

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر قيام المراجع الخارجي باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية ".  
.

### الفرضية السابعة:

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود مخاطر عملية المراجعة في البيئة الفلسطينية وبين الإجراءات المتخذة للحد منها "

## ٧ . ١ منهجية الدراسة :

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي اللذان تناولتهما هذه الدراسة، حيث تم الحصول علي المعلومات الثانوية من الكتب والمراجع العلمية والدراسات السابقة والدوريات المحكمة المتخصصة والدراسات المتعلقة بالموضوع، كما تم الحصول علي المعلومات الأولية عن طريق الإستبانة والتي أعدت لهذا الغرض، وتتكون المنهجية من الآتي :

### أولا : الدراسة النظرية :

### ثانيا : الدراسة الميدانية التطبيقية

إضافة للمنهج الوصفي التحليلي تضمنتهما الدراسات السابقة والدراسة النظرية ، فإن لهذه الدراسة بعد ميداني تطبيقي يتعلق بمخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي للتخفيف من تأثيرها علي القوائم المالية، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم جمع البيانات اللازمة من خلال الإستبانة التي أعدت لهذا الغرض، وقامت الباحثة بتفريغ البيانات وتحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي ( Spss ) .

## ٨ . ١ عينة الدراسة :

شملت عينة الدراسة علي ( ٨٥ ) مكتب وشركة مراجعة ومحاسبة تعمل في قطاع غزة حسب دليل جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية لعام ( ٢٠٠٨ ) ( حيث أن عدد مكاتب المحاسبة والمراجعة ١٢٢ مكتب )، حيث تم الأخذ بعين الاعتبار أن تكون العينة العشوائية لمعظم مكاتب المراجعة والمحاسبة نظرا لصغر حجم العينة الإحصائية أي تم استخدام أسلوب العينة العشوائية .





# المبحث الثاني

## الدراسات السابقة

## الدراسات باللغة العربية :

١. دراسة علي خان ( ١٩٨٠ ) بعنوان "بعنوان دور الحاسب الآلي في البحث الإحصاء "

واتضح من هذه الدراسة ما يلي :

- البحث في ضرورة استعمال الحاسب الآلي في العمل البحثي ، ووجد علي خان أنه ليس هناك مجالاً سواء كان طب أو هندسة أو آداب أو علوم ، زراعة أو تجارة ، لغات علوم اجتماعية ، تخطيط أو أمثلية أن يصل إلى أوج تقدمه بمعزل عن الحاسب الآلي .
- وناقش علي خان في دراسته بعض المسائل والتي كان الحاسب الآلي ضرورة لاستمرارها وتطويرها .
- وتناول علي خان في دراسته البحث في العلوم الاجتماعية الإدارية حيث أوضح أن الباحثون يعتمدون على المشاهدات كل في مجاله وذلك للوصول إلى النتائج المرجوة من البحث .

٢. دراسة الفايد (١٩٩٠) بعنوان " دور مدقق الحسابات في دراسة وتقويم الضبط الداخلي

في نظم المعلومات المحاسبي الالكتروني " وقد هدفت الدراسة إلي تحديد ما يرتبط بهذه

النظم من إجراءات يتوجب أن يقوم بها المدقق الخارجي، إضافة إلي ما يترتب عليه من

إعادة صياغة الدور المناط بالمدقق حتى يتمكن من أداء دوره المهني بكفاءة عالية، وقد

خلص الفايد إلي مجموعة من النتائج والتوصيات منها :-

- عندما يقوم المدقق الخارجي بتنفيذ عملية التدقيق في بيئة المعالجة الآلية للبيانات

يتوجب عليه أن يكون متفهما لطبيعة التشغيل الالكتروني لها بشكل يكفي لقيامه

بالتخطيط لعملية المراجعة .

- يجب أن يكون المدقق ملما بالتطبيقات التي يتم فيها معالجتها بالحاسب الآلي وطبيعة هذه

المعالجة .

- يجب علي المدقق التأكد من أن جميع السجلات الأساسية في النظام المحاسبي قد تم نقلها بدقة

إلي الملفات ذات العلاقة بالحاسب الآلي من خلال مراجعة الإجراءات المستخدمة في ذلك .

- يجب علي المدقق تحديد درجة الاعتماد علي الضوابط الرقابية والتأكد من توافر إجراءات

الوقاية والأمان المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية للنظم المحاسبية الالكترونية وفقا للقواعد

والإجراءات الموضحة في معايير التدقيق الدولية .

٣. دراسة العربي (١٩٩٥) بعنوان " المخاطر في بيئة الحاسب الآلي " :

**حيث توضح هذه الدراسة أن هناك الكثير من المخاطر المتأصلة في بيئة الحاسب الآلي**  
نتيجة عن القيام بتخزين البرامج التطبيقية وملفات المعلومات علي " ديسكات " "أشرطة " أو  
وسائل تخزين أخرى في مكان واحد في مركز الحاسب الآلي .  
وأوردت الدراسة ثمانية مخاطر منتشرة في جميع أنظمة الحاسب الآلي والتي تم تحديدها من  
قبل المكتب الوطني للمقاييس ( FIPS ) :

١. مدخلات خاطئة أو مزورة .
  ٢. سوء الاستعمال من قبل مستخدمين مخولين .
  ٣. عدم السيطرة على استخدام النظام .
  ٤. عدم فعالية إجراءات الأمان للتطبيقات .
  ٥. أخطاء الإجراءات داخل مركز الحاسب الآلي .
  ٦. أخطاء في البرامج .
  ٧. عيوب أنظمة التشغيل .
- تعطل أنظمة الاتصالات عن بعد

٤. دراسة المليجي ( ٢٠٠٠ ) ، بعنوان " فعالية الإفصاح بالبنوك التجارية في تدعيم قرارات  
مدققي القوائم المالية بصدد تقدير المخاطر الملازمة " وهدفت هذه الدراسة بصفة أساسية دور  
الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك التجارية في تدعيم قرارات مدققي الحسابات عند تقدير المخاطر  
الملازمة علي مستوي البنك، إضافة لتقديم إطار مقترح يساعد علي تقدير تلك المخاطر من  
كفاءة وفعالية عملية التدقيق، وقد خلص المليجي من خلال دراسته إلي مجموعة من النتائج  
والتوصيات منها :

- هناك أهمية كبيرة لقيام مدققي القوائم المالية للبنوك بتقدير المخاطر الملازمة .
- توجد مجموعة من العوامل يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند قيام مدققي القوائم المالية للبنوك بتقدير المخاطر الملازمة ومنها نظام الرقابة الداخلية .
- توجيه اهتمام القوائم المالية إلي ضرورة تقدير المخاطر الملازمة في مرحلة التخطيط لعملية المراجعة .
- توجيه اهتمام البنوك التجارية إلي ضرورة توشي الدقة ومراعاة الأصول البنكية عند احتساب المخصصات المتعلقة بالمخاطر البنكية، باعتبارها أهم العوامل التي تؤخذ في الاعتبار للمحافظة علي رأس المال سليماً، والمساهمة في تقدير المخاطر الملازمة .

٥.دراسة مسعود ( ٢٠٠٠) بعنوان " قابلية استخدام العينات الإحصائية لفحص إجراءات الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية الأردنية "

حيث وضح مسعود أنه :

- لدي إدارة ديوان المحاسبة الأردني قناعة تامة بأن استخدام أسلوب العينات الإحصائية في الرقابة أصبح أمراً ضرورياً للانتقال بالرقابة من مفهومها التقليدي إلى الرقابة الشاملة بمفهومها الحديث .
- وكان هدف الدراسة قياس مدى قابلية التطبيق الفعلي لأسلوب العينات الإحصائية في التدقيق المحاسبي في المؤسسات الحكومية . وطبق مسعود أسلوب العينات المناسب لفحص إجراءات الرقابة الداخلية ، وتقييم مدى فعاليتها على كل من وزارة المياه والري ووزارة التعليم العالي كنماذج للتطبيق بعد تصميم كامل الإجراءات البسيطة والواضحة .

كما تضمن البحث الخلفية النظرية المناسبة لتطبيقها ميدانيا . كما بينت الدراسة القبلية العالية في تطبيق إجراءات العينة الإحصائية .

**كما خلاص مسعود بالتوصيات التالية :**

١ . ضرورة استخدام أسلوب العينات الإحصائية في التدقيق في المؤسسات الحكومية

لفحص إجراءات الرقابة الداخلية بشكل كامل وتحديد مدى فعاليتها .

٢ . وضع خطة تدريبية منتظمة لجميع العاملين في مجال التدقيق الحكومي يتولاها رؤساء

الرقابة ، حول كيفية استخدام أسلوب العينات الإحصائية ، وتوظيف إحصائي ( بدرجة

البكالوريوس أو الماجستير في الإحصاء) ليساعد في عمليات التدريب تقديم المشورة .

٣ . الإعداد والتحضير لتطبيق أسلوب العينات الإحصائية في مجال تدقيق البيانات المالية

وذلك من قبل ديوان المحاسبة .

٦.دراسة الغامدى ( ٢٠٠٠ ) بعنوان " أثر أسلوب العينة وحجمها على دقة تقدير معالم

المجتمع الإحصائي "

هدفت الدراسة إلى :

- تحسين تصميم العينة الإحصائية .
- اتخاذ القرارات الدقيقة حول أهم خطوة من خطوات تصميم بحوث العمليات .

**نتج عن الدراسة بعض لنتائج :**

- استخدام أسلوب لمعاينة المناسب لطبيعة البيانات يقلل من كمية الأخطاء العشوائية .
- حجم العينة يؤثر على دقة تقدير معالم المجتمع الإحصائي .

■ كلما زادت تشتت مجتمع الدراسة فإن الباحث يحتاج إلى عينة حجمها كبير ليصل لتقديرات دقيقة .

٧. دراسة جربوع (٢٠٠٢) بعنوان : " مدى مسئولية المراجع من استخدام أسلوب العينة الإحصائية في عملية المراجعة وفقا لمعايير المراجعة الدولية " ، واستهدفت الدراسة تحديد العوامل التي يجب علي المراجع أن يأخذها بعين الاعتبار عند تصميم واختبار عينات المراجعة، وتقويم نتائج تنفيذ إجراءات المراجعة عليها، ثم توثيق إجراءات المراجعة ومن نتائج هذه الدراسة تبين أنه علي المراجع التأكد من أن الإجراءات التي وضعتها إدارة المنشأة في نظام الرقابة الداخلية مطبق علي كافة العمليات المالية عند استخدام أسلوب العينة الإحصائية، وقد أوضحت الدراسة بما يلي :

- يجب علي المراجع أن يأخذ في الاعتبار عند تحديد حجم العينة الإحصائية عما إذا كانت مخاطر المراجعة قد خفضت إلي أدنى حد ممكن يقبله المراجع .
- يجب علي المراجع أن ينظر في نتائج العينة وفي طبيعة وأسباب الأخطاء التي تم تحديدها والأثر المباشر للأخطاء والمكتشفة علي البيانات المالية ، ومدى فعالية نظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي وأثرها علي طريقة المراجعة عندما تكون الأخطاء ناتجة مثلا عن انتهاك الإدارة للرقابة الداخلية .

٨. دراسة حلس ( ٢٠٠٢ ) بعنوان " التقديرات المحاسبية والمشاكل الناجمة عن استخدامها وموقف المراجع الخارجي منها " ، ولقد بينت الدراسة أن المخاطر الناجمة عن سوء تقدير المبالغ الخاصة بالمخصصات والخسائر المحتملة حيث أن أي زيادة أو نقصان بها عن التقدير



الصحيح يؤدي إلي ظهور احتياطي سري وعدم بقاء رأس المال سليما وهذا يؤثر علي المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها .

وقدم جلس مجموعة من التوصيات أهمها :

- يتوجب علي المراجع مراجعة التقديرات المحاسبية التي اعتمدها إدارة المنشأة ويتأكد من دقتها وصحتها ومعقوليتها .

- يعد المراجع مسئولاً عن الانحرافات المادية إذا لم يتم بتبني واحد أو أكثر من الأساليب التالية :

- فحص واختبار العمليات المستخدمة بواسطة إدارة المنشأة لإعداد التقدير
- دراسة إجراءات اعتماد إدارة المنشأة لهذه التقديرات
- استخدام تقدير مستقل لمقارنته بالتقدير المعد من قبل الإدارة .
- فحص الأحداث اللاحقة التي تؤدي عمل التقدير .

- يجب علي المراجع في حالة وجود انحرافات رفضت الإدارة الأخذ بها أن يفصح عن ذلك في تقريره .

٩.دراسة عسيري ( ٢٠٠٣ ) بعنوان " تقويم مدى فاعلية المراجعة الداخلية - دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية "

ولقد بينت أن المراجعة الداخلية كانت تهتم بالمحافظة على أصول المنشأة ومحاولة اكتشاف الأخطاء والغش والعمل على حدوثها وهذه هي الخدمات الوقائية للمراجعة الداخلية Protective service، وقد ساعد على زيادة الاهتمام بالمراجعة الداخلية العوامل نفسها التي ساعدت على زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية السليم، حيث أن المراجعة الداخلية هي احدي العوامل التي

ساعدت على نمو المراجعة الداخلية وتطورها والتي من أهمها كبر حجم المنشآت وانتشارها جغرافيا ، وإتباع أسلوب اللامركزية في الإدارة وتزايد الحاجة إلى توفير معلومات دورية يمكن الاعتماد عليها، بالإضافة إلى التحول من المراجعة الكاملة إلى المراجعة الاختيارية.

**وهدف عسيري من خلال دراسته النظرية إلى :**

- إلى محاولة الوقوف على المؤشرات التي تم التوصل إليها في مجال تقويم فعالية المراجعة الداخلية.

- استخدام المدخل المقترح في تقويم فعالية المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة السعودية .

**وحتى تتحقق أهداف البحث تتطرق عسيري إلى عدة مواضيع :**

- موضوع تطور المراجعة الداخلية ومفهومها وأهدافها .
- وكذلك حصر الوظائف التي تقدمها المراجعة الداخلية.
- تحديد أهم العوامل المؤثرة في تدعيم فعالية المراجعة الداخلية .
- وتناولت الدراسة تحليلاً للدراسات السابقة في مجال فعالية المراجعة مع عرض للمدخل المقترح لتقويم فعالية المراجعة الداخلية.
- وقام عسيري بتطبيق المدخل المقترح لتقويم فعالية المراجعة الداخلية على الشركات المساهمة السعودية وذلك من خلال وجهات نظر الفئات الثلاث السعودية وذلك من خلال وجهات نظر الفئات الثلاث المشاركة في الاستقصاء وهم مديرو المراجعة الداخلية والإدارة العليا والمراجعون الخارجيين .

١٠. دراسة تاكي ( ٢٠٠٣ ) بعنوان " أساليب المعاينة المستخدمة في مراجعة الحسابات

مع دراسة تطبيقية على مكاتب المحاسبين القانونيين في المملكة العربية السعودية "

حيث تناولت تاكي في دراستها :

- أساليب المعاينة المستخدمة في مراجعة الحسابات .
- مدى شيوع استخدام هذه الأساليب في مكاتب المراجعة بالمملكة العربية السعودية .
- مناقشة أهم الأساليب العلمية المتبعة في اختبار العينات وأهم المتغيرات المرتبطة باستخدام الأساليب المختلفة للمراجعة وإبراز وتوضيح أهم مجالات الاستخدام ، وذلك محاولة لإلقاء الضوء على المشكلات التي تتعرض لها مهنة المراجعة في المملكة وطرح بعض المقترحات التي قد تساهم في تطوير هذه المهنة.

وتحقيقاً لهدف الدراسة قامت بدراسة ميدانية على عشرين مكتباً من مكاتب المراجعة في مدينتي جدة والرياض ، في المملكة العربية السعودية للتعرف على مدى شيوع استخدام أساليب المعاينة في مراجعة الحسابات.

وقد اعتمدت تاكي في جمع البيانات على وسيلتين رئيسيتين وهما المقابلة ( عن طريق الهاتف ) واستمارة استبيان. وقد خلصت الدراسة الميدانية إلى أن جميع أفراد عينة البحث تستخدم أسلوب المعاينة الإحصائية ، كما أن هناك عوامل تؤثر في نوع المعاينة المستخدمة منها حجم الشركة ونوع الفحص بالإضافة إلى خبرة المراجعين. وقد انتهى البحث بمجموعة من المقترحات في محاولة للإسهام في تطوير مهنة المراجعة والتخفيف من مشكلاتها .

١١. دراسة طيب ( ٢٠٠٣ ) بعنوان " دور المراجعة الداخلية في مراجعة نظم التشغيل

الالكتروني: دراسة تطبيقية "

## حيث تمثلت طبيعة مشكلة البحث في :

- محاولة إيضاح دور المراجع الداخلي في منع واكتشاف الأخطاء والغش .
- تحسين الأداء في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات لتحقيق أهداف عملية المراجعة الداخلية.
- وهدفت طيب إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية في مراجعة نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات.
- وتم تحقيق هذا الهدف من خلال إيضاح دور المراجع الداخلي في معالجة المشاكل الناشئة عن استخدام الحاسوب وأنظمة تشغيله والأساليب والإجراءات التي يتبعها لذلك، حتى يتمكن من القيام بمنع واكتشاف الأخطاء والغش وتحسين الأداء ومن ثم التأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات.
- وتحقيقاً للهدف العام من البحث تم إجراء دراسة ميدانية على عينة عشوائية بسيطة من مختلف قطاعات المجتمع والممثلة في البنوك التجارية والدوائر الحكومية والشركات والمؤسسات ، وقد تم تجميع البيانات الخاصة بهذه الدراسة باستخدام قوائم الاستقصاء.
- وتم اختبار هذه البيانات بعد إدخالها الى الحاسوب باستخدام عدة أساليب إحصائية أهمها اختبار كا ٢١ للاستقلالية .

١٢. دراسة القريقرى ( ٢٠٠٣ ) بعنوان " العوامل المؤثرة في تقييم المراجع الخارجي

للخطر الحتمي لأغراض تخطيط عملية المراجعة دراسة ميدانية "

وهدف القريقرى في بحثه إلى :

- اختبار مدى تأثير عوامل محددة للخطر الحتمي على تقييم المراجع الخارجي لمستوى الخطر الحتمي عند التخطيط لعملية المراجعة.
- واختبار ما إذا كان لعدد مختار من العوامل الديموغرافية للمراجعين أثر على هذا التقييم في بيئة المراجعة بالمملكة العربية السعودية.
- ولتحقيق هذا الهدف قام الفريق بوضع الإطار النظري للبحث .
  - حيث تم مناقشة بعض عوامل الخطر الحتمي كما وردت في أدبيات المراجعة.
  - ثم تم اختبار خمسة وثلاثين عاملاً موزعة على أربع مجموعات هي :  
(العوامل المتعلقة بإدارة العميل، والعوامل المتعلقة بصناعة العميل، والعوامل المتعلقة بعملية مراجعة العميل، بعض عوامل الخطر الحتمي الأخرى) .
- وقد تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات لهذه الدراسة، عن طريق اختبار إجابة من بين عدة إجابات وفق مقياس ليكرت ذو التسع درجات.
- وقد نتج عن ترتيب العوامل حسب المتوسط الحسابي للنقاط التي حصل عليها كل عامل في أربع مجموعات هي كالتالي :

#### المجموعة الأولى :

١. الترتيب الأول: معدل دوران عال في الإدارة العليا في السنوات الأخيرة
٢. الترتيب الثاني: معدل دوران عال في موظفي الحسابات في السنوات الأخيرة .

#### المجموعة الثانية :

١. الترتيب الأول : صناعة العميل تتسم بالتقنية العالية مما يجعل المنتجات عرضة للتقادم .
٢. الترتيب الثاني: مواجهة ضغوط المنافسة متزايدة في صناعة العميل.

### المجموعة الثالثة :

١. الترتيب الأول : عدم وجود إجراءات رقابة داخلية كافية لدى العميل.
٢. الترتيب الثاني : العميل يطلب من المراجع إنجاز عملية المراجعة في زمن اقل من الوقت اللازم

### المجموعة الرابعة :

١. الترتيب الأول عدم وجود غطاء مناسب للالتزامات التعاقدية.
  ٢. الترتيب الثاني : زيادة في المخزون عن السنوات السابقة ولا يقابلها زيادة في المبيعات.
- وقد خلص القريقرى من ترتيب العوامل حسب المتوسط الحسابي بعد دمج عوامل كل مجموعة من المجموعات الأربع إلى :

- أن المراجعين في المملكة العربية السعودية يقيمون عوامل الخطر الحتمي عند المستوي المناسب باستثناء عاملين هما : العميل شركة مملوكة ملكية عامة والقوانين الحكومية المؤثرة على العميل أو الصناعة.
- ليس هناك اختلافات في تقييم مجموعات العوامل الأربع حسب المؤهل العلمي، بعكس المؤهل المهني والذي كان له أثر في تقييم مجموعات العوامل حول عامل واحد من كل مجموعة، أما سنوات الممارسة فقد كان لها أثر في تقييم العوامل حول أربعة عوامل من المجموعة الأولى، وعامل في كل من المجموعة الثانية والرابعة، بينما ليس لها تأثير على عوامل المجموعة الثالثة. أما فيما يتعلق بحجم المكتب فقد كان له أثر في التقييم على ثلاثة عوامل من المجموعة الأولى ، وعاملين من المجموعة الثانية، وتسعة عوامل من المجموعة الثالثة ، وعاملين من عوامل المجموعة الرابعة. كما دلت نتائج اختبار مان-وتني Mann-Whitney على أن هناك اختلاف في تقييم العوامل حسب نوع

مكتب المراجعة ( عالمي ، محلي ) حول عامل واحد من المجموعة الأولى ، وثلاثة عوامل من المجموعة الثالثة، وعامل واحد من المجموعة الرابعة، بينما ليس لها تأثير على عوامل المجموعة الثانية .

١٣. دراسة : أبو موسى ( ٢٠٠٤ ) بعنوان " مخاطر أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية \_ دراسة ميدانية على المنشآت السعودية "

▪ **وهدف أبو موسى إلى :**

التعرف على المخاطر الرئيسية الهامة التي تهدد أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية واستكشافها واختبارها في المنشآت لسعودية ،

▪ قد أوضحت الدراسة أن كثيرا من المنشآت التي شاركت في الدراسة قد عانت من وجود خسائر مالية بسبب التعديات على أمن نظم المعلومات المحاسبية بواسطة أشخاص من داخل المنشآت أو من خارجها تمثلت في الإدخال المتعمد أو غير المتعمد لبيانات غير سليمة ، كذلك التدمير غير المتعمد للبيانات من قبل الموظفين في المنشأة ، كما يعد اشتراك الموظفين في كلمة السر ، وإدخال فيروسات إلى النظام المحاسبي ، والكشف عن بعض المعلومات الهامة لأشخاص غير مرخص لهم بالاطلاع عليها ، وكذلك توجيه بعض مخرجات الحاسب الآلي إلى أشخاص غير مخول لهم باستلامها والاطلاع عليها .

▪ **تم التوصل إلى بعض التوصيات وكانت كالتالي :**

أ- تدعيم الضوابط الرقابية على نقاط الضعف في نظم الرقابة الداخلية المتعلقة بتلك المخاطر .

ب- زيادة الوعي داخل المنشآت السعودية فيما يتعلق بأمن المعلومات المحاسبية الإلكترونية لكي توفر الحماية اللازمة والكافية ضد المخاطر الحالية والمحتملة التي تهدد أمن تلك النظم .



## الدراسات الأجنبية :

١. دراسة ( ١٩٩١ ) ( FORGARTY ، CLARENCE ) بعنوان : " المخاطر

الملازمة " حيث هدفت الدراسة إلي تحديد الخصائص والعوامل التي تساعد المدقق في

تحديد المناطق ذات المخاطر المرتفعة وذلك أثناء عملية التخطيط للمراجعة . وقدمت

الدراسة مجموعة من الأسئلة تمكن المدققين من التعرف علي وجود المخاطر الملازمة

عن طريق :

- هل يتضمن الحساب بنودا معينة يتم تشغيلها بطريقة غير منتظمة أو عمليات غير عادلة ؟

- هل يتضمن الحساب خطأ مراجعة في الفترات السابقة ؟

- هل يتضمن الحساب مبالغ تعتمد علي الخبرة القائمة بأعمال العميل أو معلومات تؤدي إلي

تقدير للمخاطر يزيد عن المخاطر العادية للعميل ؟

يلاحظ من هذه الأسئلة أنها تساعد المدققين في تحديد المخاطر المرتفعة وأثرها علي عملية

التخطيط للمراجعة .

٢. دراسة ( ١٩٩٥ ) HELLAR C.; LYON B.; MONROE G.S.; NG

J.; WOODLIF D. بعنوان : " تصورات مراجعي الحسابات للخطر الكامن في

المملكة المتحدة "

تهدف هذه الدراسة إلي في آذار / مارس ١٩٩٥ حيث يحدد مستوى المخاطر الكامنة كأحد

المكونات الثلاثة للمراجعة المخاطر.

إذا كان الخطر الكامن منخفض ، فالمطلوب هو اقل الاختبارات الموضوعية ، مع إمكانية

وجود الوفورات الناتجة في وقت الموظفين وتكاليف مراجعة الحسابات. ومن المفيد لشركات

مراجعة الحسابات (والعملاء) لتقييم الخطر الكامن في وجود عناصر مهمة لمراجعة الحسابات

لضمان أن تجري عمليات مراجعة الحسابات بكفاءة وفعالية بقدر الإمكان. وهذا البحث يركز المشروع على الخطر الكامن وباستخدام استبيان المسح الذي تم تحقيقه مع ١٠٠ من مراجعي الحسابات من أهمية بعض العوامل التي يمكن تحديد المخاطر الكامنة. نتائج الدراسة تشير إلى أن المتغيرات التي تم تحديدها بأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بعوامل الخطر ؛ ، ارتفاع معدل دوران الموظفين في الإدارة العليا ، سمعة الشركة لأخذ المخاطر التجارية غير العادية وتاريخ من الأخطاء المادية ويعتقد أن أهم العوامل المحددة لخطر متأصل. ولعل من المستغرب أن نتائج هذه الدراسة تشير إلى أن مراجعي الحسابات تولي أهمية أكبر لمخاطر كبيرة من المتغيرات إلى انخفاض مخاطر المتغيرات في تقييمهم للخطر المتأصل. وأخيرا ، كشفت الأدلة أن مراجعي الحسابات وجدت صعوبة في التمييز بين المخاطر الملازمة والسيطرة عوامل الخطر.

٣. دراسة ( William ، Lizabeth ، ٢٠٠٠ ) بعنوان " تقدير المخاطر الملازمة

ومخاطر الرقابة " هدفت هذه الدراسة إلي أثر العوامل المرتبطة بمجموعة من أرصدة

الحسابات وتلك المرتبطة بأرصدة حسابات معينة والمؤثرة علي المخاطر الملازمة

ومخاطر الرقابة عند تقدير المدقق لتلك المخاطر ، كما تناولت الدراسة مجموعة من

العامل والمتغيرات المستقلة المؤثرة علي تقديرات المدققين عند تقدير المخاطر الملازمة

، ومخاطر الرقابة منها :

- اتجاه الإدارة للتقرير عن النتائج المالية المبالغ فيها .

- اتجاه الإدارة للمراوغة أو تجاوز إجراءات الرقابة .

- نتائج فحص إجراءات عملية التدقيق .

وتوصلت الدراسة إلي أن العوامل المرتبطة بمجموعة من الأرصدة والعوامل الخاصة المتعلقة بأرصدة حسابات معينة تؤثر علي تقدير المخاطر الملازمة أكثر من تأثيرها علي مخاطر الرقابة .

٤. دراسة : ( ٢٠٠٣ ) Allegrini M.; D'Onza G بعنوان " المراجعة الداخلية

ومراجعة الحسابات وتقييم المخاطر الكبيرة في الشركات الايطالية : مسح تجريبي "

وتهدف هذه الورقة للوصول إلى نظرة شاملة حول المراجعة الداخلية في الشركات

الايطالية الكبيرة.

وهي تركز على الممارسات وتقييم المخاطر المتعلقة بتنفيذ مخاطر المنهج القائم في عملية

مراجعة الحسابات.

حيث ركز هذا البحث على دراسة استقصائية أجريت على 'أعلي مئة ٠٠ شركة مدرجه في

البورصة الايطالية.

وتكشف نتائج المسح أن الممارسات تختلف اختلافا كبيرا بين ثلاثة نماذج مختلفة :

• عدد قليل من الشركات ( ٢٥ %) تعتمد علي الأنشطة التقليدية وأنهم عموما يتبعون نهج دورة

المراجعة السنوية لمراجعة الحسابات من اجل التخطيط .

• في معظم الشركات ( ٦٧ %) ، مراجعي الحسابات الداخليين اعتمد COSO النموذجي ، .

مخاطر النهج القائم على تطبيق يغلب على الصعيد الكلي.

• وأخيرا، فمن الممكن الوقوف على عدد قليل جدا من الشركات الكبيرة ( ٨ %) ، في مراجعي

الحسابات التي تطبق نهج قائم على المخاطر على المستويين الكلي والمستوى الجزئي.

## أهم ما تميزت به دراستي عن الدراسات السابقة :

١. طبقت هذه الدراسة في فلسطين - قطاع غزة- في حين أن الدراسات التي استعانت بها الباحثة طبقت في أماكن غير فلسطين - قطاع غزة - .
٢. طبقت هذه الدراسة على جميع المؤسسات " بافتراض أن معظم مكاتب المراجعة تتناول جميع المنشآت دون استثناء".
٣. تناولت الدراسة كل مخاطر المراجعة في حين أن الدراسات التي استعانت بها الباحثة تناول خطر واحد من مخاطر عملية المراجعة .
٤. كانت هذه الدراسة من أوائل الدراسات المطبقة في فلسطين - قطاع غزة -

الفصل الثاني  
مخاطر المراجعة علي مستوي عملية  
المراجعة

## المبحث الأول

### مخاطر استخدام العينة الإحصائية

## ١ . المقدمة

نتيجة للثورة الصناعية الكبرى وما نجم عنها من انتشار الشركات المساهمة والتي تتحكم في الفواصل الإستراتيجية للاقتصاد العالمي ذات رؤوس الأموال الضخمة وكثرة العمليات المالية بها ، تحولت عملية المراجعة من مراجعة كاملة تفصيلية إلي مراجعة اختباريه ، أي باستخدام أسلوب العينة الإحصائية .

ونتيجة اتساع مجالات عملية المراجعة المستندية والمالية سواء أكانت مراجعة خارجية أو مراجعة داخلية وذلك بازدياد واتساع حجم المشروعات الاقتصادية بجميع أنواعها وأصبح من العسير علي المحاسب بصفة عامة - أن يقوم بمراجعة جميع المستندات وجميع الحسابات أي المراجعة الشاملة وبذلك يتعذر عليه أن يقرر مدى صحة نتيجة نشاط المشروع ومدى دقة مركزه المالي .

من أجل ذلك كان لابد من البحث عن أسلوب علمي موضوعي يعتمد عليه المراجع في انتخاب عينة مناسبة تمثل - قدر الإمكان - مجموع المستندات أو مجموع العمليات المحاسبية موضوع المراجعة الشاملة . ( جربوع ، ٢٠٠٧ )

وتسمى عملية اختبار العينة بالمعاينة SAMPLING أما طريقة اختبار هذه العينة فتسمى طريقة المعاينة وليست المعاينة مجرد اختبار جزء من كل بل هي " علم وفن التحكم وقياس دقة المعلومات الإحصائية عن طريق استخدام بعض النظريات الرياضية " ( فضالة ، ١٩٩٥ ) حيث تتطلب قوانين تدقيق الحسابات والأعراف والقواعد المحاسبية من المدقق إعداد تقرير يذكر فيه فيما إذا كانت القوائم المالية تمثل الموقف المالي بشكل عادل في ضوء فحصه للحقائق التي دققها . ( عبد الله ، ١٩٩٩-٢٠٠٠ )

ويتضح لنا من ذلك أن المطلوب من المدقق هو القيام بالتدقيق ، أما الكيفية التي ينجز بواسطتها مهمته فتظل مسؤوليته ، وفي حالة تعرضه لقضية قانونية يثبت من خلالها أنه لم يتم فحص الحقائق والسجلات فحصا ملائما قد يتقرر أنه لم يتم بواجبه بالعناية والمهارة المطلوبتين منه كمدقق . ( عبد الله ، ٢٠٠٤ )

وما يستلقت النظر في تقرير مراجع الحسابات الخارجي ما يلي :

١. أن المراجع يؤكد بأنه لم يتم بأية مراجعة تفصيلية كاملة لكافة القيود والعمليات

المحاسبية ، وهذا أمر طبيعي في ظل حجم العمل الكبير في المنشآت الضخمة .

٢. أن المراجع يقرر أمانة ووضوح القوائم المالية وسلامة تطبيق القواعد المحاسبية وذلك

في فقرة الرأي بالتقرير . ( عبد الوهاب ، ٢٠٠٤ )

والوضع الأمثل في التدقيق هو أن يدقق المراجع جميع البنود دون استثناء ولكن من الواضح

أن مثل هذا التدقيق ليس عمليا ولا ضروريا ، إذ يكفي فحص جزء من العمليات فقط . ويبقى

السؤال : كم يجب أن تكون نسبة الجزء هذا من المجموع ؟ وتظل الإجابة رهينة قناعة وقرار

المدقق رغم أنه حدثت تطورات في هذا المضمار فقد أخذ المدققين في السنوات الأخيرة القليلة

يستعملون الطرق الإحصائية في اختبار العينات عند قيامهم بمهام التدقيق بشكل واسع ، وخاصة

عندما يدققون حسابات كبيرة العدد وعمليات مالية متعددة . ( عبد الله ، ٢٠٠٤ )

## ٢. استخدام علوم الإحصاء في أعمال المراجعة :

يتعين علي المراجع ، سواء كان داخليا أم خارجيا ، أن يصل إلى القناعتين التاليتين :

٢,١ بأن الأمور المالية والنقدية صحيحة .

٢,٢ بأن الأساليب المعمول بها فعلا هي المقررة والموضوعة من قبل الإدارة .



أما تقرير أي الأخطاء أو التجاوزات هامة أم غير هامة ، فذلك أمر متروك لطبيعة العمل ونوعية المراجعة .

ولما كان المراجع يجابه غالبا كميات ضخمة من البيانات والمستندات ، وحيث أن مستوي معيناً من عدم الدقة في أعمال المراجعة يعتبر مقبولاً عادة ، لذا نجد أن أعمال المراجعة تستند إلي إجراءات الفحوصات والاختبارات لقسم معين من البيانات والمستندات ، وهذا القسم هو العينة Sample التي يجب علي المراجع حسن اختيارها .

ولابد أن يؤدي الفحص علي أساس العينة عنصراً من عدم التأكد عند تكوين المراجع لقناعته ، إذ لا مفر من احتواءها علي استنتاجات ، وذلك بسبب عدم اكتمال المعلومات ، إن عنصر عدم التأكد هذا نجده دوماً وبصرف النظر عما إذا كان المراجع قد استخدم الطرق الإحصائية في اختبارات العينات أم لا .

وحيث إنه من الضروري إجراء الفحوصات والاختبارات علي جزء من المعطيات ( إذ ليس من المعقول قيام المراجع بمراجعة كافة المستندات والأعمال ) ، ونظراً لكون هذا النوع من المراجعة غير كامل ، ويؤدي تبعاً لذلك إلي عنصر الشك وعدم التأكد لدي تكوين المراجع لحكمه النهائي أو قناعته ، فإنه من الواجب أن يسلك المراجع الطرق الإحصائية لاختبار العينة وفحص مدى دقتها . ( تنتوش ، ١٩٩٨ )

### ٣. أنواع العينة الإحصائية :

٣, ١ العينة العشوائية : Random Sample ( ١٧٧k - http://mbadr3630.tripod.com/Stat/Stat1.htm )

ويتم فيها اختيار الأفراد بشكل عشوائي بحيث يعطى لكل عنصر من عناصر مجتمع الدراسة فرصة للظهور في العينة، وتكون هذه الفرصة معروفة ومحددة مسبقاً، ولا ضرورة أن تكون

هذه الفرصة متساوية لكل عنصر . ويعزى النقص في قدرة التنبؤ إلى الخطاء في اختيار العينة العشوائية. ويمكن تطبيق النظرية الإحصائية على هذه الأنواع لتمدنا بتقديرات صحيحة عن وهي العينة التي تختار بحيث تكون فرص الاختيار متكافئة لدي جميع أفراد المجتمع ، و يعرف هذا الأسلوب لدي العامة بالقرعة ، مثل كتابة أفراد المجتمع في أوراق صغيرة وإغلاقها واختيار إحداها .

### ٣,٢ العينات غير الاحتمالية ( Non Probability sample )

وفيها يتم اختيار العينة بشكل غير عشوائي، حيث يتدخل فيها حكم الباحث وذلك باستثناء بعض عناصر الدراسة من الظهور في العينة لأسباب معينة. عدم توافر المعلومات المطلوبة ، أو استحالة الوصول إلى هذه العناصر، أو كبير حجم مفردات مجتمع الدراسة .

### ٤ . مشاكل تطبيق المعاينة الإحصائية في مجال اختبارات المراجع الخارجي ( مراقب الحسابات ) :

نجد أن مستخدمي أدوات الإحصاء الوصفي لا يواجهون أية مشاكل عند التطبيق سوي ضرورة تجنب الأخطاء الناشئة عن سوء الاستخدام. إلا أنه عند تطبيق المعاينة الإحصائية لأغراض الاستنتاج الإحصائي تظهر بعض المشاكل ذات الطبيعة الخاصة والتي تحتاج من مراقب الحسابات اتخاذ قرارات بشأنها ويمكن إيجاز هذه المشاكل فيما يلي :

١. اختيار خطة المعاينة التي تتلاءم مع الهدف من الاختيار .
٢. تحديد كل من حجم المجتمع محل الدراسة وحجم العينات المناسبة .
٣. اختيار مفردات العينة بطريقة تضمن سلامة تمثيلها للمجتمع الذي سحبت منه .
٤. التقييم اللاحق لنتائج العينة . ( الصبان ، ١٩٩٧ )

وسيتم تناول مشاكل تطبيق مشاكل المعاينة الإحصائية كل علي حدة :

**أولا : اختيار خطة المعاينة التي تتلاءم مع الهدف من الاختيار :**

من الملاحظ أن خطة المعاينة ما هي إلا دالة لما يهدف إليه المراجع الخارجي من إجراء الاختبار ، وبهذا يتضح أن اختيار خطة المعاينة الملائمة يتوقف كليا علي الهدف من إجراء الاختبار الذي تطبق فيه العينة .

ومن ثم فيجب تحديد هدف الاختبار تحديدا واضحا ومحددا ، قبل اختيار خطة المعاينة المناسبة حيث أن لكل خطة هدفها التي تسعى إلي تحقيقه .

ولعل من أهم خصائص المعاينة الإحصائية الارتباط الوثيق بين خطة المعاينة ، والهدف من الاختبار ، فالمعاينة الإحصائية تتطلب التحديد المسبق لأهداف الاختبار بصورة واضحة ومحددة ، وفي حالة المعاينة علي أساس التقدير بالصفات يتعين علي المراجع الخارجي أن يحدد الخاصية محل الدراسة ، وإذا كانت هذه الخاصية ، معدل تكرار خطأ معين في المستندات ، فإن الأمر يتطلب تحديد المقصود بهدف الأخطاء ، بحيث إذا قابلنا أثناء الفحص أية أخطاء من نوع آخر ، فلا تدخل في الفحص ، ويتعين علي المراجع الخارجي إجراء مزيد من المعاينة لتحديد المقصود من الأنواع الأخرى للأخطاء . ( جربوع ، ٢٠٠٧ )

**ثانيا : تحديد كل من حجم المجتمع محل الدراسة وحجم العينات المناسبة :**

بعد أن يتخذ المراجع الخارجي القرار الخاص باختيار خطة المعاينة الملائمة لتحقيق الهدف من الاختبار الذي يقوم به يجب عليه أن يحدد بوضوح المجتمع محل الدراسة تمهيدا لتحديد حجم العينة الملائم والذي سوف يسحب من هذا المجتمع .

## ١ . التحديد الواضح والدقيق للمجتمع ومكوناته :

يطلق لفظ المجتمع علي مجموعة المفردات التي نريد تقدير خصائصها عن طريق فحص عينة منها ومن جهة النظر الإحصائية يمكن تعريف المجتمع بأنه : " المجموع الكلي للعناصر التي لها خاصية أو أكثر .

ولا يقتصر المجتمع علي الأشياء ، ولكن قد يكون من قيم عددية تم الحصول عليها من قياس خاصية أو أكثر من خصائص الوحدات التي تكون مجتمع الأشياء ، أو حساب عدد العناصر التي تتميز بصفة معينة نقوم بدراستها مثل أطوال أفراد القوات المسلحة .

ويجب تحديد الطبيعة المشتركة بين مفردات المجتمع لغرض تعميم النتائج التي نتوصل إليها من فحص العينة علي هذا المجتمع بدرجة معينة من الثقة وخلال الخطأ محدد للمعاينة . فالنتائج التي يجب أن تستخدم فقط في تقدير الخاصية أو الخصائص التي نقيسها ، وذلك بالنسبة للمجتمع الذي سحبت منه فقط .

## ٢ . تحديد حجم العينة الملائم :

بعد تحديد الهدف من الاختيار وخطة المعاينة ، وما تبع ذلك من تحديد دقيق للمجتمع محل الدراسة وما يشتمل عليه من وحدات للمعاينة ، يواجه المراجع الخارجي أهم القرارات المتعلقة بالمدخل الإحصائي في مجال المراجعة الاختبارية ، وهو تحديد حجم العينة الملائم .

ومن الملاحظ أن عملية تحديد حجم العينة الملائم ليست عملية آلية ، عن طريق استخدام معادلات رياضية أو جداول إحصائية ، لكنها تتطلب اتخاذ بعض القرارات التي تستند علي ذكاء المراجع الخارجي وخبرته المهنية وحكمه الشخصي . ومن ثم فإن تحديد حجم العينة باستخدام المعادلات والجداول الإحصائية ليس تبريرا لهذا الحجم ولكن القرارات التي يتخذها المراجع

الخارجي في هذا الصدد هي التي تقدم هذا التبرير . فبعد اتخاذ هذه القرارات ، سوف يتحدد حجم العينة الملائم بصورة آلية .

### ثالثا : اختبار مفردات العينة :

يتعين علي مراجع الحسابات الخارجي بعد تحديد حجم العينة الضروري استخدام الطريقة المناسبة لاختيار مفردات العينة ، لضمان تمثيلها للمجتمع أفضل تمثيل .

ولعل الاختيار العشوائي لهذه المفردات يقدم الضمان الكافي لذلك ، حيث يعمل علي تحقيق احتمال مساو لكل مفردات المجتمع لكي يتم اختيارها ضمن العينة ، ولكل عينة ممكنة من حجم معين سيكون لها احتمال مساو في الاختيار ، وهناك عدة طرق لاختيار العينة العشوائية :

- العينة العشوائية البحتة

- العينة المنتظمة

- العينة العشوائية البسيطة

### رابعا : التقييم اللاحق لنتائج العينة :

بعد الاختيار العشوائي لمفردات العينة التي تم تحديدها وفقا لأهداف الاختبار ، يقوم المراجع الخارجي بفحص هذه المفردات ، واستنتاج المعلومات الضرورية عن المجتمع الذي سحبت منه . وحيث أن تحديد حجم العينة الضروري يعتمد علي القرارات الشخصية للمراجع الخارجي ، فقد يتطلب الأمر إجراء تقييم لاحق لنتائج العينة لتحقيق الدقة في التقدير لهذه النتائج عند مستوي الثقة المطلوبة .

وتختلف طريقة التقييم تبعا لخطة المعاينة المستخدمة ويظهر ذلك من الدراسات التي تناولت

كيفية تقييم نتائج العينة في كل خطة من خطط المعاينة . ( الصبان ، ١٩٩٧ )

## وتري الباحثة أنه عند تطبيق العينة الإحصائية في اختبارات المراجعة :

١. قد يكون هناك خطأ في اختيار العينة التي سيتم إسقاط مشكلة عملية المراجعة عليها .
٢. وقد لا يتلاءم المجتمع مع حجم العينة الإحصائية .
٣. يواجه خطأ استخدام أسلوب العينة بطريقة لا تتوافق مع المشكلة .
٤. بجانب ذلك قد يقيم المراجع النتائج بطريقة غير صحيحة .

## ٥. أساليب اختيار وحدات العينات :

بعد أن يفرغ مراجع الحسابات من تحديده لحجم العينة ، يتعين عليه اختيار وحداتها ، ولاشك أن عملية الاختيار هذه تحدد إلي مدى بعيد مدى ملائمة العينة للمجتمع أولاً ، وبصرف النظر عن حجمها ، فقد يكون حجمها مناسباً ولكن الاختيار خضع لأحكام شخصية بحيث نتج عنه عدم تمثيل العينة للمجتمع تمثيلاً صحيحاً ، وبطبيعة الحال فإن الغرض من العينة ليس لذاتها ، وإنما للتعرف من خلالها إلي خصائص المجتمع ، فإن تمثله تمثيلاً صادقاً ، كانت أحكام المراجع غير موضوعية وخاطئة ، وتجدر الإشارة هنا إلي أن لابد من توقع مستوي خطأ معين عند قيامنا بالمراجعة عن طريق العينات لأنه مهما استعملنا الطرق الإحصائية لتحديد حجمها التحديد المناسب ، أو اختيار وحداتها الاختيار المناسب فلا مفر من احتمال احتواؤها علي أخطاء ، وقد يبدو لأول وهلة أن الطريقة الوحيدة لتجنب ذلك هي المراجعة الكاملة ١٠٠% للمستندات المختلفة إلا أنه حتى هذه الطريقة وبصرف النظر عن تكاليفها وعن استحالة تطبيقها عملياً لا تخلو من أخطاء فقد تمر أخطاء علي المراجع أيضاً .

- طريقة الاختيار المستندة إلي الأحكام الشخصية .
- طريقة الاختيار المستندة إلي جداول الأرقام العشوائية .

- عينات المجموعات

- عينات المراحل المتعددة ( تنتوش ، ١٩٩٨ )

### ٥,١ طريقة الاختيار المستندة إلى الأحكام الشخصية :

هي تلك التي تعتمد علي الخبرة والحكم الشخصي لاختيار وحدات العينة ، ويعاب علي هذه الطريقة بأنها متحيزة لأنها تخضع لأحكام شخصية ، ثم إن فعاليتها محدودة بمدى قدرة الشخص الذي يقوم بالاختيار وحسن معرفته بعناصر المجتمع الذي يراد اختيار العينة منه ، إلا أنه لا بد للمراجعين أن يستعملوا هذه الطريقة لاختيار وحدات عينات ذات طبيعة خاصة كمراجعة قيود التسوية في ٣١ / ١٢ ( إن لم يتقرر مراجعتها ١٠٠ % ) وإدخال قيود الإهلاك للأصول الثابتة وغيرها ضمن العينة . (تنتوش ، ١٩٩٨)

**وتري الباحثة : أن هذه الطريقة قد تكون غير نزيهة لأنها تعتمد على الحكم الشخصي للمراجع ذلك يؤدي إلى حدث بعض الأخطاء أو التحيز في اختيار العينة . قد تكون هذه الطريقة ناجعة نتيجة خبرة صدق المراجع .**

### ٥,٢ عينات المجموعات :

يتم اختيار العينات حسب هذه الطريقة بأن نبدأ برقم محدد نختاره في قوائم العينات العشوائية ، ثم نأخذ مجموعة من المفردات أو البنود المتعاقبة ونفحصها .

وننتقل بعد ذلك إلي تدقيق مجموعة ثانية مبتدئين برقم محدد ونأخذ جميع مفردات هذه المجموعة المتعاقبة ، وبعدها ننتقل إلي فحص مفردات مجموعة ثالثة ، وهكذا .

فإذا اخترنا رقم ١٠٠٠ فإننا نفحص المستندات التي تحمل الأرقام من ١٠٠٠ إلي ١٠٢٠ وإذا اخترنا الرقم ١٣٥٠ كذلك فإننا ندقق المجموعة الواقعة بين الرقمين ١٣٥٠ إلي ١٣٧٠ وهكذا .

( عبد الله ، ٢٠٠٤ )

ويعتبر كثير من المدققين أن هذه الطريقة أقل فعالية من اختيار أرقام عشوائية مفردة ، إلا أن هؤلاء يعترفون بأنها تقتصد في الجهد والوقت ، إذ يحصل المدقق علي المستندات التي تحفظ سويا وتعطي أرقاما متسلسلة . (عبد الله ، ١٩٩٩-٢٠٠٠)

### ٥,٣ عينات المراحل المتعددة :

تستخدم هذه الطريقة عندما يتكون المجتمع من مفردات أو بنود كبيرة العدد ، ويتم الاحتفاظ بها في أماكن متباعدة ومتعددة . فإذا شركة كبيرة مثلا تحتفظ بمخزونها السلعي في عدة مخازن تقع في فروع متعددة فإنه لا يعقل أن يتم جرد جميع أنواع البضاعة في جميع فروع الشركة . وباستعمال طريقة المعاينة للمراحل المتعددة فإن المدقق يقتصد بالوقت والجهد ، وبالتالي بالتكلفة . (عبد الله ، ١٩٩٩ - ٢٠٠٠)

وتقتضي هذه الطريقة بأن يختار المدقق فروعا معينة ويفحص ضمن هذه الفروع بنودا محددة من المخزون السلعي وتتكون هذه الطريقة ، وكما يطبقها المدققين في الممارسة العملية ، من مرحلتين يتم بواسطة لمرحلة الأولية اختيار المخازن ، وتشتمل المرحلة الثانوية علي اختيار بنود البضاعة التي سيتم فحصها . وينطوي هذا النوع من المعاينة علي بعض الصعوبات مثل تلك الصعوبات التي تنشأ نتيجة عدم توازن ثقل جميع مفردات المجتمع . فإذا كان هناك مثلا عدة فروع صغيرة لشركة ما ، ولكن يوجد بينها عدد قليل من الفروع الكبيرة فإن استبعاد أو إدخال تلك الفروع في العينة قد يشكل تحيزا . ويكمن الحل في هذه الحالات علي الجمع بين طريقتي العينة الطبقيّة والمراحل المتعددة . فإذا اخترنا العينات عشوائيا من جميع بنود المخزون السلعي مثلا فإن ذلك يحتم فحص جميع المواقع التي تخزن فيها البضاعة بينما استعمال طريقة المراحل المتعددة يقود إلي تدقيق عدد محدود من المخازن . (عبد الله ، ٢٠٠٤ )



## ٦ . تخطيط العينة :

يعتبر التخطيط الدقيق للعينة عنصراً أساسياً في حصول المراجع على عينة فعالة وتتمسم بالكفاءة في نفس الوقت. وعند تخطيط عينة لأغراض اختبارات التحقق التفصيلية من الأرصدة والعمليات فإنه يجب على المراجع أن يأخذ في الحسبان الأهداف التي يراد تحقيقها، ويحدد الإجراءات التي يجب إتباعها لتحقيق هذه الأهداف. ويجب أن يأخذ المراجع في الاعتبار عند تخطيط العينة ما يلي :

أ ) العلاقة بين العينة والهدف من الاختبار. ويجب أن يكون المجتمع الذي تسحب منه العينة مناسباً لهدف المراجعة.

ب ) تقدير المراجع الأولي لمستويات الأهمية النسبية.

ج ) مستوى مخاطر القبول الخاطئ التي يكون المراجع على استعداد لقبولها.

د ) خصائص المجتمع، أي المفردات المكوّنة لرصيد الحساب أو النوع من العمليات المطلوب فحصها.

هـ ) القيمة النقدية للخطأ المسموح به.

ويجب أن يستخدم المراجع حكمه المهني عند الربط بين هذه العوامل لأغراض تحديد حجم العينة المناسب.

ويشتمل تخطيط العينة على ست خطوات أساسية نتناولها فيما يلي :

### ٤,١ تحديد الهدف من الاختبار :

يجب أن يقوم المراجع بتحديد الهدف من الاختبار نظراً لأن تحديد المجتمع الذي يتم اختباره يتوقف على الهدف الذي يريد المراجع الوصول إليه من الاختبار. وقد يكون الهدف مثلاً التحقق

من وجود رصيد حساب معين أو للتحقق من أن الحساب كامل. وتستخدم معاينة المتغيرات على سبيل المثال للتحقق من القيمة الدفترية لحسابات المدينين أو القيمة الدفترية للمخزون السلعي.

#### ٤, ٢ تحديد المجتمع ووحدة المعاينة :

يجب أن يحدد المراجع المجتمع بما يناسب الهدف الذي يريد الوصول إليه من إجراءاته لاختبارات المراجعة. ويتكون المجتمع من أرصدة الحسابات أو النوع من العمليات التي يهتم بها المراجع. وينطوي تحديد المجتمع على عدد من الاعتبارات تتعلق بوحدة المعاينة في المجتمع ككل، وما إذا كان المجتمع ككل متاحاً للاختيار منه، وتحديد تلك المفردات التي تكون جوهرية بصفاتها المفردة. وقد تكون هذه المفردات الجوهرية تعبر عن الحسابات التي تكون أرصدها كبيرة بدرجة تتجاوز مستوى الخطأ المسموح به. ويجب ألا تدخل هذه المفردات في المجتمع الذي تؤخذ منه العينة ويتم فحصها بصفة مستقلة.

#### ٤, ٢, ١ تحديد مستوى الثقة :

يتغير مستوى الثقة الذي يحدده المراجع لأغراض اختبارات التحقق التفصيلية عكسياً مع التغيير في المستوى المقدر للمخاطر الرقابية (أي أنه كلما كان تقدير المراجع هو أن نظام الرقابة الداخلية قوي ، انخفض المستوى المقدر للمخاطر الرقابية، ومن ثمّ يؤثر على مدى اختبارات التحقق التفصيلية). ويستخدم المراجع حكمه المهني ، عند تحديد مستوى الثقة المرغوب فيه ، في اختبار معين للتحقق من الأرصدة أو العمليات. ويجب على المراجع أن يأخذ في الاعتبار المستوى العام للثقة والذي يرتبط بتقدير المراجع لمخاطر المعاينة.

#### ٤, ٢, ٢ تحديد الانحراف المعياري المتوقع للمجتمع :

يجب على المراجع تحديد القيمة النقدية المتوقعة للخطأ في المجتمع. ويخضع تحديد هذه القيمة أيضاً للحكم المهني للمراجع. وتحدد عادة على أساس نتائج المراجعة في السنة السابقة أو على

أساس نتائج عينة أولية صغيرة يتم سحبها لأغراض تقدير الانحراف المعياري المتوقع في المجتمع. ومن الطبيعي أن يزيد حجم العينة كلما زادت قيمة الانحراف المعياري المتوقع في المجتمع. ويبين النموذج رقم (٤) في الملحق المرفق لأوراق العمل نموذجاً يمكن استخدامه لتقدير الانحراف المعياري المتوقع للمجتمع باستخدام عينة أولية.

### ٤, ٢, ٣ تحديد الخطأ المسموح به :

يعبر الخطأ المسموح به عن الحد الأقصى للقيمة النقدية للخطأ الذي يمكن أن يكون موجوداً دون أن يجعل القوائم المالية محرفة بصورة جوهرية. والقيمة النقدية للخطأ المسموح به هي أحد العوامل التي تخضع للحكم المهني للمراجع، وهي ترتبط بدرجة كبيرة بالتقدير الأولي الذي يضعه لمستويات الأهمية النسبية. وكلما زادت القيمة النقدية للخطأ المسموح به احتاج المراجع إلى عينة ذات حجم أكبر.

### ٤, ٣ تحديد حجم العينة :

يمكن للمراجع تحديد حجم العينة إما باستخدام جداول أحجام العينات، أو البرامج الإحصائية للحاسبات، أو باستخدام معادلة إحصائية بسيطة. وتظهر هذه المعادلة على النحو التالي :

$$ع = \frac{ث^2 \times ح^2 \times ن^2}{م^2}$$

حيث:

ع = حجم العينة.

ث = معامل الثقة، وهو عدد الانحرافات المعيارية الذي يقابل مستوى

الثقة الذي يرغب فيه المراجع.

ح = الانحراف المعياري المقدر للمجتمع، ويتم تحديده عادة باستخدام

عينة أولية صغيرة، أو يمكن استخدام الانحراف المعياري

للمجتمع الذي وجد في السنة السابقة.

ن = حجم المجتمع.

م = القيمة المسموح بها لخطأ العينة (قيمة الخطأ المسموح به

مطروحاً منها القيمة النقدية للخطأ المتوقع)

ويمكن للمراجع تخفيض حجم العينة بتقسيم المجتمع إلى طبقات واختيار عينة عشوائية من كل

طبقة على حدة.

#### ٤,٤ اختيار مفردات العينة :

يجب على المراجع استخدام طريقة اختيار العينة التي يترتب عليها اختيار عينة ممثلة

للمجتمع. ويفضل في اختبارات التحقق التفصيلية استخدام إحدى طرق الاختيار العشوائي التي

سبقت الإشارة إليها.

#### ٤,٥ تنفيذ إجراءات المراجعة :

يجب تنفيذ إجراءات المراجعة على جميع مفردات العينة. وإذا لم يتمكن المراجع من تنفيذ

إجراءات المراجعة المخططة على بعض مفردات العينة فإن معالجة هذه المفردات تتوقف على

أثرها في تقييمه لنتائج العينة. فإذا وجد المراجع أن تقييمه لنتائج العينة سوف يختلف إذا اعتبر

هذه المفردات تحتوي على خطأ، فإنه يجب عليه استخدام إجراءات بديلة يمكن أن توفر دليلاً

كافياً يمكنه من الوصول إلى استنتاج مناسب. أما إذا كان اعتبار تلك المفردات التي لم يمكن

فحصها تحتوي على خطأ لا يغير في تقييم المراجع لنتائج العينة، فلن تكون هناك ضرورة لفحص هذه المفردات.

#### ٤,٦ تقييم نتائج العينة :

يجب على المراجع تقدير القيمة النقدية للخطأ في المجتمع في ضوء نتائج العينة ويجب أن يأخذ في الاعتبار أثر هذا الخطأ المقدر على الهدف المحدد للاختبار وعلى المجالات الأخرى للمراجعة. ويقوم المراجع بمقارنة الخطأ الإجمالي المقدر في المجتمع مع القيمة النقدية للخطأ المسموح به.

وتري الباحثة أنه عند تخطيط عملية المراجعة لكي يتم التوصل إلى عملية مراجعة قائمة على تطبيق المعايير المتفق عليها والمقبولة قبولا عاما يجب على المراجع اتباع خطوات التخطيط الست وهي :

\* تحديد الهدف من الاختبار لأنه عند تحديد الهدف يكون الوصول إليه بسهولة ويسر ونسبة خطأ بسيطة .

\* تحديد المجتمع ووحدة المعاينة فيجب أن لا يكون التحديد عشوائيا إنما قائم على أسس قاعد متعارف عليها .

\* تحديد حجم العينة بناء على معايير أسس متعارف عليها لكي تتوافق مع عملية المراجعة .

\* اختبار مفردات العينة .

\* تنفيذ إجراءات المراجعة فبعد الانتهاء من الخطوات السابقة يتم البدء بتنفيذ عملية المراجعة .

\* تقييم نتائج المراجعة ويجب على المراجع أن يتحري الدقة لكي تكون النتائج التي توصل إليها صحيحة متوافقة مع عملية المراجعة .

## ٧. توثيق إجراءات المعاينة :

يجب على المراجع توثيق جميع الإجراءات التي قام بها عند استخدام عينات المراجعة لأغراض اختبارات التحقق التفصيلية للأرصدة والعمليات. وقد يتضمن توثيق إجراءات المعاينة ما يلي:

٤,٧ أهداف الاختبار ووصف لإجراءات المراجعة الأخرى المرتبطة بهذه الأهداف.

٤,٨ تعريف المجتمع ووحدة المعاينة.

٤,٩ تعريف الخطأ.

٤,١٠ تبرير لتحديد المراجع لمخاطر القبول الخاطئ، ومخاطر الرفض الخاطئ، والخطأ المسموح به، والقيمة النقدية للخطأ المتوقع في المجتمع.

٤,١١ أسلوب المعاينة المستخدم.

٤,١٢ طريقة اختيار العينة.

٤,١٣ وصف لإجراءات المعاينة التي تم تطبيقها، وقائمة بالأخطاء المكتشفة في العينة.

٤,١٤ تقويم لنتائج العينة وملخص بالاستنتاجات الكلية.

## ٨. تنفيذ إجراءات المراجعة وتقويم نتائج العينة :

يجب على المراجع تنفيذ إجراءات المراجعة على جميع مفردات العينة التي تم اختيارها. ولتقويم نتائج العينة فإنه يجب تحديد الحد الأعلى للخطأ في المجتمع ومقارنته بقيمة الخطأ المسموح به. ويتحدد الحد الأعلى للخطأ في المجتمع بمجموع العوامل التالية :

(أ) القيمة المقدرة للخطأ، وهي تحدد لكل مفردة من مفردات العينة وذلك بحسب ما إذا كانت القيمة الدفترية للمفردة أقل من أو تزيد عن شريحة المعاينة المحسوبة. فإذا كانت أقل من شريحة المعاينة المحسوبة، يقسم الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الفعلية على القيمة الدفترية لتحديد

نسبة الخطأ. وتحدد القيمة المقدرة للخطأ لهذه المفردة بضرب نسبة الخطأ في شريحة المعاينة المحسوبة. أما إذا كانت القيمة الدفترية للمفردة تزيد عن شريحة المعاينة المحسوبة فتكون القيمة المقدرة للخطأ هي مقدار الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الفعلية للمفردة المعينة.

(ب) الدقة الأساسية، وهي تحسب بضرب معامل الثقة في شريحة المعاينة المحسوبة.

(ج) المسموحات الإضافية للقيمة المقدرة للخطأ، ويتم حسابها فقط بالنسبة لتلك الأخطاء التي تكتشف في مفردات تكون قيمها الدفترية أقل من شريحة المعاينة المحسوبة. ويتم ترتيب هذه الأخطاء تنازلياً (تبعاً لنسبة الخطأ) بدءاً بالخطأ ذي النسبة الأعلى وانتهاءً بالخطأ ذي النسبة الأقل، أخذاً في الاعتبار التغيرات الإضافية في معامل الثقة للعدد الفعلي للأخطاء التي تم اكتشافها في العينة.

## 9 . مداخل المعاينة :

هناك مدخلان للمعاينة يمكن للمراجع إتباع أي منهما في ضوء تقديره المهني وظروف العملية وطبيعة الأدلة والقرائن التي ينبغي الحصول عليها. ويتمثل هذان المدخلان في المعاينة الإحصائية والمعاينة غير الإحصائية. وعلى الرغم من اختلاف الأسس التي يقوم عليها كل من المدخلين إلا أن تطبيق أي منهما يتطلب استخدام التقدير المهني للمراجع في جميع مراحل المعاينة من تخطيط العينة، وتنفيذ اختبارات المراجعة، وتقويم نتائج العينة.

يقصد بالمعاينة الإحصائية أي مدخل للمعاينة تتوافر فيه صفتان مجتمعتان:

### (أ) اختيار العينة عشوائياً

(ب) استخدام نظرية الاحتمالات لتقويم نتائج العينة بما في ذلك قياس مخاطر المعاينة. ويقصد بالمعاينة غير الإحصائية أي مدخل للمعاينة لا تتوافر فيه هاتان الصفتان معاً. وتقوم المعاينة الإحصائية على افتراض أنه - في حدود مستوى معين للثقة ومستوى مسموح به

لمخاطر المعاينة - فإن أي عينة يتم اختيارها عشوائياً من مفردات مجتمع ما سوف تعكس نفس الخصائص التي تحدث في هذا المجتمع. على ذلك، يمكن للمراجع استخلاص استنتاجات مناسبة على أساس معلومات يتوصل إليها من عينة صغيرة ممثلة للمجتمع. وتتميز طرق المعاينة الإحصائية عن طرق المعاينة غير الإحصائية في أن الأولى تمكن المراجع من الحصول على مقياس رياضي لدرجة عدم التأكد الناتجة من فحص جزء فقط من المجتمع. بمعنى أن المعاينة الإحصائية تمكن المراجع من قياس مخاطر المعاينة، الأمر الذي لا توفره المعاينة غير الإحصائية.

ويجب أن يقرر المراجع أي مدخل للمعاينة هو الأنسب لاستخدامه لأغراض المراجعة. ويتوقف هذا الاختيار أساساً على اعتبارات التكلفة والمنفعة. ونظراً لأن كل من طرق المعاينة الإحصائية وطرق المعاينة غير الإحصائية يمكن أن توفر أدلة مراجعة كافية، فإن المراجع يختار بينهما بعد الأخذ في الحسبان التكلفة والمنفعة النسبية لكل منها في الظروف المعينة. وتساعد المعاينة الإحصائية المراجع في تصميم عينة تتسم بالكفاءة، وقياس كفاية أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، وتقويم نتائج العينة. وسواء استخدمت المعاينة الإحصائية أو المعاينة غير الإحصائية، فإن هناك دائماً مخاطر للمعاينة.

(www.gccaao.org/us11\_01.html - ٢٢٢k)

#### ١٠ . مزايا استخدام أساليب العينات الإحصائية

يؤدي استخدام أساليب المعاينة الإحصائية إلى تحقيق عدة مزايا من أهمها :

١٠،١ تحديد حجم العينة بشكل موضوعي بناء على تقدير المراجع المهني وعلى خبراته

السابقة ومعرفته بالمجتمع محل الفحص .



١٠,٢ إمكان تقدير احتمال خطأ نتائج المعاينة ، أي احتمال أن يكون التقدير صحيحا أو غير صحيح .

١٠,٣ يصعب التنبؤ بمفردات العينة ، ويرجع ذلك إلي اختيار المفردات بشكل عشوائي حيث يكون لكل مفردة نفس الفرصة لاختيارها مما يجعل التنبؤ بمفردات العينة صعبا إن لم يكن مستحيلا .

١٠,٤ يمكن نظام المعاينة الإحصائية المراجع من تقسيم العمل بين المراجعين دون خوف علي النتائج مادامت خطة المعاينة تتم علي أساس علمي وموضوعي .

١٠,٥ يمكن نظام المعاينة الإحصائية المراجع من أن يحدد الدقة المرغوبة من نتائج العينة ومستوي الثقة في النتائج .

١٠,٦ تسمح العينة الإحصائية بحساب درجة المصادقية ، وحساب خطر الاعتماد علي العينات .

١٠,٧ يتطلب أسلوب العينات من المراجع التخطيط للمراجعة بشكل منظم علي عكس العينات غير الإحصائية .

١٠,٨ يسمح أسلوب العينات للمراجع بوضع قوائم موضوعية لمجتمع العينة ، كما أنه يمكن من أخذ خطر المعاينة في الاعتبار باستخدام حسابات رياضية مقبولة .

١٠,٩ استخدام أسلوب العينات الإحصائية يؤدي بالمراجع إلي تطوير عمله خاصة ما يتعلق بأدلة الإثبات وكيفية الحصول عليها ، كما أنه يجعل المراجع أكثر إحساسا بموضوعية عمله ، الأمر الذي يمكنه من الدفاع عنه ضد أي دعاوى قضائية .

١٠,١٠ يوفر منهج العينات الإحصائية أسلوباً أكثر دقة لسحب نتائج العينة على الحجم الكبير من البيانات . وربما أكثر من الفحص الكامل لكل البيانات خصوصاً عند إنجاز العينة باهتمام ودقة بواسطة مجموعة من المراجعين ذوي الكفاءة .

١٠,١١ يوفر أسلوب العينات الإحصائية مقدرة أكبر على توضيح اقتراحاتهم للموكليين .

(عبد الوهاب، ٢٠٠٥)

**وتري الباحثة : أنه عند استخدام أسلوب العينة الإحصائية أكثر دقة ويؤدي بالمراجع لتطوير مهنته بأكثر مصداقية وتحري للعدالة عند إصدار الرأي في القوائم المالية .**

## ١١ . طرق اختيار العينة :

هناك العديد من الطرق التي يمكن للمراجع استخدامها لاختيار المفردات التي تتضمنها العينة. ويتوقف اختيار أي من هذه الطرق على الغرض من المعاينة، وأهداف المراجعة المراد تحقيقها، وطبيعة المجتمع الذي تسحب منه العينة، وطبيعة أدلة المراجعة التي يريد المراجع الحصول عليها. وتتراوح هذه الطرق بين طرق الاختيار الحكمي وطرق الاختيار العشوائي. و سنتناول فيما يلي طرق اختيار العينة التي يشيع استخدامها في الواقع العملي.

### ١١,١ طرق الاختيار الحكمي :

يقوم المراجع عند استخدامه لطرق الاختيار الحكمي باستخدام تقديره المهني لتحديد عدد، وأيّ المفردات التي يجب أن تتضمنها العينة. بمعنى أن المفردات التي تدخل ضمن العينة يتم اختيارها دون تحيز متعمد وبدون أي سبب خاص لإدخال أو استبعاد مفردات معينة من العينة. ولا يقصد بالاختيار الحكمي أن يتم اختيار مفردات العينة بدون حرص كافٍ، وإنما يتم اختيار مفردات العينة بطريقة يتوقع منها المراجع أن تكون العينة ممثلة للمجتمع. ويعتبر الاختيار

الحكمي مفيداً عند استخدام المعاينة غير الإحصائية. إلا أنه لا يستخدم لأغراض المعاينة الإحصائية نظراً لأنه لا يمكن المراجع من قياس احتمال اختيار عينة ممثلة للمجتمع.

## ١١,٢ طرق الاختيار العشوائي :

تتمثل طرق الاختيار العشوائي في كل من طرق الاختيار باستخدام الأرقام العشوائية، والاختيار المنتظم مع بداية عشوائية، والاختيار على أساس المعاينة التطبيقية.

### ١١,٢,١ الاختيار على أساس الأرقام العشوائية :

يمكن للمراجع اختيار العينة باستخدام جداول الأرقام العشوائية أو باستخدام أرقام عشوائية يتم تحديدها باستخدام الحاسب. وتضمن طرق الاختيار على أساس الأرقام العشوائية أن كل مفردة من مفردات المجتمع تكون لها نفس فرصة الاختيار مثل غيرها من المفردات، وأن لكل عينة نفس فرصة الاختيار مثل غيرها من العينات من نفس الحجم.

ويمكن للمراجع اختيار العينة مع الإحلال أو بدون إحلال. بمعنى أنه يمكن الاختيار مع أو بدون إحلال المفردة في المجتمع بعد اختبار الصفة أو القيمة الخاصة به. وقد يؤدي الاختيار مع الإحلال إلى اختيار مفردة ما في العينة أكثر من مرة. ومن الناحية العملية، فإن المراجع يقوم عادة باختيار مفردات العينة بدون إحلال. ويستخدم الاختبار العشوائي باستخدام الأرقام العشوائية في المجالات التي تكون فيها مفردات المجتمع مرقمة (مثل الفواتير المرقمة، أو الشيكات، أو الحسابات المرقمة وغيرها) ويعتبر الاختيار باستخدام الأرقام العشوائية مفيداً لأغراض كل من المعاينة الإحصائية والمعاينة غير الإحصائية.

### ١١,٢,٢ الاختيار المنتظم مع بداية عشوائية :

يقوم المراجع في هذه الطريقة بتحديد فترة محسوبة للعينة وذلك بقسمة عدد مفردات المجتمع على حجم العينة، ثم يقوم باختيار رقم عشوائي كنقطة بداية في الفترة المحسوبة الأولى. ويتم

اختيار مفردة واحدة في كل فترة محسوبة بدءاً من نقطة البداية العشوائية. فإذا كان المراجع يرغب في اختيار عينة من ١٠٠ مفردة من مجتمع يتكون من ٣٠,٠٠٠ مفردة فإن طول الفترة المحسوبة يكون ٣٠٠. ويقوم المراجع باختيار نقطة بداية عشوائية (رقم عشوائي من ١ إلى ٣٠٠)، ويختار المفردة التي ترتيبها ٣٠٠ من نقطة البداية العشوائية، ثم تختار المفردة التي ترتيبها ٣٠٠ بعد المفردة الأولى التي تم اختيارها، وهكذا. فإذا افترضنا أن نقطة البداية العشوائية كانت ١٢٦ فإن مفردات العينة سوف تتضمن المفردات التي ترتيبها ١٢٦، ٤٢٦، ٧٢٦، ١٠٢٦، ... وهكذا إلى أن نصل إلى ١٠٠ مفردة هي حجم العينة.

ونظراً لاختيار رقم بداية عشوائية، فإن طريقة الاختيار المنتظم تساعد على توفير عينة تتيح لكل مفردة في المجتمع فرصة متساوية للاختيار. وإذا كان المجتمع مرتباً بطريقة عشوائية، فإن استخدام طريقة الاختيار المنتظم يحقق نفس مزايا الاختيار باستخدام الأرقام العشوائية. ويمكن استخدام هذه الطريقة لأغراض كل من المعاينة الإحصائية وغير الإحصائية

### ١١, ٢, ٣ المعاينة الطبقيّة :

يتم في المعاينة الطبقيّة تقسيم المجتمع إلى مجموعات، يطلق عليها طبقات، وذلك على أساس خاصية مشتركة بين مفردات كل مجموعة، ثم يتم اختيار عينة عشوائية من كل طبقة على حدة. على سبيل المثال، يمكن للمراجع تقسيم حسابات المدينين لدى عميل المراجعة إلى ثلاث طبقات: الحسابات التي تكون أرصدها ٣٠,٠٠٠ ريال أو أكثر، الحسابات التي تقع أرصدها بين ١٠,٠٠٠ ريال إلى ٣٠,٠٠٠ ريال، والحسابات التي تكون أرصدها ١٠,٠٠٠ ريال أو أقل. وقد يقوم المراجع بإرسال مصادقات إيجابية لجميع المدينين الذين تكون أرصدة حساباتهم ٣٠,٠٠٠ ريال أو أكثر، وإرسال مصادقات إيجابية لعينة عشوائية من المدينين الذين تقع أرصدة

حساباتهم بين ١٠,٠٠٠ ريال، ٣٠,٠٠٠ ريال، واستخدام المصادقات السلبية لعينة عشوائية من  
المدينين الذين تكون أرصدتهم ١٠,٠٠٠ ريال أو أقل.

ويتمثل الهدف الرئيسي لاستخدام المعاينة التطبيقية في تخفيض أثر التشنت في قيم مفردات  
المجتمع وبالتالي تخفيض حجم العينة. ويمكن أن تستخدم هذه الطريقة في كل من المعاينة  
الإحصائية والمعاينة غير الإحصائية. وتعتبر هذه الطريقة مفيدة بصفة خاصة في تخفيض حجم  
العينة عند استخدام المراجع لطريقة المتوسط (وهي إحدى الطرق التقليدية لتقدير قيمة المجتمع  
على أساس متوسط قيمة المفردة في العينة). ومن ثم فهي تستخدم أساساً في عينات المراجعة  
لأغراض اختبارات التحقق من الأرصدة.

وبصفة عامة، فإن استخدام المراجع لإحدى طرق اختيار العينة يتوقف على أهداف

المراجعة، وخصائص المجتمع الذي ستسحب منه. (www.gccaao.org/us١١\_٠١.html - ٢٢٢k)

وتميل الباحثة : إلي أسلوب الاختيار على أساس الأرقام العشوائية لأنه يعتمد في تحديدها على

الحاسب الآلي لأن الحاسب الآلي يكون أكثر دقة في عملية التوصل إلي النتائج المطلوبة .

# المبحث الثاني

## مخاطر استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة

## ١ . المقدمة

إن أهداف الرقابة الداخلية لا تتغير بتغير أشكال النظم المحاسبية المستخدمة في المشروع ، يدوية كانت أم اليكترونية فدراسة وتقييم عناصر نظام الرقابة الداخلية ما زالت تمثل حجر الزاوية لعملية التدقيق في ظل نظام المحاسبة الالكترونية كما هي عليه بالنسبة للنظم المحاسبية اليدوية . (عبد الله ، ٢٠٠٤)

حيث تهدف المحاسبة إلي إمداد إدارة المنشأة بالمعلومات الضرورية لكافة أوجه النشاط والمتعلقة بنتائج الأعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية في نهاية الفترة المالية ، من أجل مساعدتها للقيام بعمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الملائمة ، والمحافظة علي أصول المنشأة وممتلكاتها من العبث والسرقة والاختلاس وحماية حقوقها لدي الغير . (خندقجي ، ٢٠٠١)

ولقد أدى ظهور وانتشار الشركات المساهمة والشركات القابضة في أرجاء المعمورة إلي زيادة هائلة في الإنتاج والتسويق والعمليات المالية خلال العشرين سنة الماضية من القرن العشرين ، مما أوجد الحاجة إلي استخدام تقنيات عالية في معالجة البيانات المالية المحاسبية وعملية المراجعة بدلا من الطريقة اليدوية ، وهذا أدى بدوره إلي استخدام الحاسب الآلي في تشغيل البيانات نظرا لسرعة إنجاز الأعمال ودقتها وهذا يؤكد أهمية استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة . (جربوع ، ٢٠٠٦)

إن استخدام النظم الالكترونية يؤثر تأثيرا ملموسا في طبيعة علاقة التنظيم بين مراكز النشاط المختلفة ، وفي قواعد تقسيم العمل ، وفي أساليب تشغيل البيانات المحاسبية وطرق الاحتفاظ بها واستعادتها عند الحاجة إليها ، وفي أشكال السجلات والدفاتر والتقارير الأمر الذي يؤثر في النهاية علي نوعية إجراءات الرقابة المتبعة داخل المشروع . (عبد الله ، ٢٠٠٤)

حيث يطبق المدقق نفس القواعد والإجراءات المستعملة في تدقيق السجلات والمعلومات المحاسبية التي تنتج يدويا علي السجلات والمعلومات المحاسبية التي ينتجها الحاسب الآلي ، وإن التميز الرئيسي بين فحص السجلات التي تنتج يدويا وبين تلك التي تنتج بواسطة الحاسب الآلي يكمن في الكيفية التي يطبق فيها المدقق تلك القواعد والإجراءات . (عبد الله ، ١٩٩٩-٢٠٠٠)

ولكن توجد مخاطر محيطة بعملية المراجعة والنتيجة عن استخدام الحاسب الآلي والتي أوضحتها المعيار الدولي للمراجعة رقم (٤٠١) والذي ينص علي ما يلي :

" إنه يجب علي المراجع أن يأخذ بعين الاعتبار نظام المعلومات الالكتروني عند تصميم إجراءات المراجعة لتخفيض مخاطر المراجعة إلي أدني حد ممكن . كما أن استخدام الطريقة اليدوية وتقنيات الحاسوب سوف يؤدي إلي الحصول علي دليل موضوعي كاف . وفي جميع الأحوال فإن بعض الأنظمة المحاسبية التي تستخدم في التطبيقات الهامة للعمليات ، وربما يكون من الصعوبة أو المستحيل حصول المراجع علي بيانات معينة لفحصها أو الاستفسار عنها أو لتأكيداتها بدون مساعدة الحاسوب . ( معيار دولي ٤٠١ )

ولكن بالرغم من انتشار استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة في كثير من دول العالم ، إلا أن استخدام تقنيات الحاسوب في قطاع غزة / فلسطين تواجه معوقات كثيرة منها :

- عدم وجود الإمكانيات المادية بسبب تردي الأحوال المالية في ظل ظروف الاحتلال الإسرائيلي .
- عدم الإلمام بكيفية استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة من قبل مكاتب وشركات المراجعة .
- عدم تعاون موظفي العملاء لتسهيل عملية استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة ، ومدى استخدام ضوابط الجودة النوعية في عملية المراجعة . (مرجع سابق ، ٢٠٠٦)



## ٢ . مفهوم وماهية مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:

لم يتغير مفهوم المراجعة نتيجة ظهور الأنظمة الإلكترونية، واستخدامها في المجال المحاسبي، كما أنه لا يوجد فرق بين مفهوم مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المعقدة وتلك النظم غير المعقدة ، إلا أن الاختلاف بين بيئة نظم المعلومات المحاسبية اليدوية، والبيئة الإلكترونية، كان له تأثير على تنفيذ مهام عملية المراجعة من عدة نواحي، منها التأثير على الأساليب والمداخل المستخدمة في عملية المراجعة، ويمكن توضيح الفرق بين البيئتين كما يلي:

أ- مفهوم بيئة نظم المعلومات المحاسبية اليدوية:

هي البيئة التقليدية التي يتم فيها استخدام الأسلوب اليدوي لمعالجة البيانات، في جميع أو معظم العمليات الخاصة بالنظام.

ب- مفهوم بيئة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:

هي البيئة التي يتم فيها استخدام الحاسب الإلكتروني لمعالجة البيانات، سواء في مرحلة الإدخال، أو مرحلة التشغيل، أو مرحلة المخرجات.

وعليه فإن استخدام جهاز أو أكثر من أجهزة الحاسب الإلكتروني - لأي نوع أو حجم - في معالجة البيانات المالية، وسواء كانت هذه الأجهزة ملك للشركة أو ملك لأطراف خارجية، تجعل نظام المعلومات المحاسبي للشركة نظام معلومات محاسبي إلكتروني.

( www.socpa.org.sa/AU/main.htm - ٧k )

### ٣. أهداف مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية :

إن تحديد أهداف المراجعة التي يجب على المراجع تحقيقها يعد جزء من تنفيذ مهام عملية المراجعة، وهدف المراجعة " هو هدف المراجع في الحصول على أدلة مراجعة عن مجموعة تأكيدات متعلقة بالقوائم المالية " .

وبعبارة أخرى، تتطابق أهداف المراجعة عموماً مع مزاعم الإدارة، كما في تأكيد الإدارة أن المخزون موجود، وهنا يعتبر أحد أهداف المراجعة هو الحصول على دليل مراجعة يثبت أن المخزون موجود فعلاً.

وتنص الفقرة رقم (١٢) من المعيار الدولي رقم (ISA No.٤٠١) (الصادر عن الإتحاد الدولي للمحاسبين (٢) IFAC) على أنه " لا تتغير أهداف المراجعة المحددة للمراجع سواء تم تشغيل ومعالجة البيانات المحاسبية يدوياً أو عن طريق استخدام الحاسب الإلكتروني " .

وعليه فإن الهدف العام للمراجعة لم يتغير في ظل بيئة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، إلا أن استخدام الحاسب الإلكتروني يغير من طريقة معالجة وتخزين واسترجاع واتصال المعلومات المالية، وقد يؤثر على المحاسبة وعلى نظم الرقابة الداخلية المستخدمة في الشركة، ووفقاً لذلك فإن بيئة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية قد تؤثر في الآتي:

▪ إجراءات المراجع للحصول على فهم كافي عن النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية المرتبط به.

تقييم المراجع للخطر الحتمي وخطر الرقابة عندما يقوم المراجع بتقييم خطر المراجعة.

وتتأسس الأهداف العامة للمراجعة على :

أ- الثقة :

أي أن الرقابة الداخلية للنظام تعطي الثقة المستمرة عن طبيعة معالجة العمليات المالية، وبالتالي تكون البيانات والمعلومات صحيحة ودقيقة وكاملة وآمنة.

#### ب- الإجراءات :

أي أن إجراءات المعالجة صحيحة وفعالة أثناء تشغيل النظام.

#### ج- الدقة :

أي أن النظام ينتج معلومات مالية أو أي معلومات أخرى تتميز بالدقة.

#### د- الكفاءة والفعالية :

سوف يتم تقييم تكلفة الكفاءة والفعالية للنظام، وإن كانت أجهزة النظام أو البرامج تقدمان خدمة مرضية وتلبي حاجات المستفيد .

وفي ضوء ما تقدم يمكن تناول أهداف مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في النقاط التالية:

1. التأكد من فعالية الرقابة الداخلية للبيانات وأجهزة الحاسب الإلكتروني وشبكات توصيل الأجهزة من وصول غير المصرح لهم، بهدف النسخ أو التعديل أو التدمير.
2. التأكد من أن امتلاك البرامج وتطويرها يتم بموجب تفويض الإدارة.
3. التأكد من أن أي تعديل للبرنامج يتم بموجب تفويض وموافقة الإدارة.
4. التأكد من أن معالجة العمليات المالية والملفات والتقارير وأي سجلات إلكترونية أخرى تتم بدقة وبشكل كامل.
5. التأكد من أن البيانات المصدرية التي بها أخطاء يتم تمييزها ثم معالجتها طبقاً لسياسات الإدارة.
6. التأكد من أن ملفات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني تتميز بالدقة والاكتمال والسرية.

#### ٤ . مميزات خاصة بالأنظمة التي تستخدم الحاسب الآلي :

يمكن تلخيص الخصائص الرئيسية التي ينفرد بها النظام المحاسبي الممكن أو المحوسب وتحتاج إلي عناية خاصة من المدقق بما يلي :

٤,١ تركيز وحصر إجراءات الضبط الداخلي ، والعمليات المحاسبية والمهام الإجرائية ضمن وحدة الحاسب الآلي التنظيمية .

٤,٢ مكنة بعض إجراءات الضبط الداخلي بتضمين وسائل الضبط للبناء الآلي أو البرامج الموضوعه للحاسب الآلي والتي لم تكن ممكنة في النظام اليدوي .

٤,٣ زيادة أهمية دقة وتحديث نظام التوثيق المستندي.

٤,٤ احتمال الاستغناء عن المستندات المألوفة والتي تكون في العادة علي شكل أوراق سميكة .  
(عبد الله ، ٢٠٠٤ )

٤,٥ استخدام وسائل خاصة لتخزين المعلومات مثل بطاقة التتقيب والأشرطة الورقية ( قديما ) والأشرطة الممغنطة والاسطوانات . (عبد الله ، ١٩٩٩-٢٠٠٠)

#### ٥ . أهمية مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:

ظهرت أهمية مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، كنتيجة طبيعية لعالم تسوده التكتلات الاقتصادية، وتعاضم حجم التجارة العالمية، وضخامة الاستثمارات، والتقدم المذهل في تكنولوجيا المعلومات المبنية على استخدام الحاسبات الإلكترونية ونظم الاتصالات، وعليه يمكن تناول أهمية مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية من خلال شرح الآثار السلبية التي خلفتها المتغيرات العالمية على مهنة المراجعة، حيث تظهر الحاجة الملحة لخدمات مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية .

وفيما يلي هذه السلبيات :

أ- ضعف الموقف التنافسي بمكاتب المحاسبة والمراجعة المحلية أمام مكاتب المحاسبة

والمراجعة الأجنبية .

ب- فقدان كثير من عملاء المكاتب المهنية الصغيرة والمتوسطة الحجم .

ت- استقطاب المكاتب الأجنبية للمحاسبة والمراجعة ذوي الخبرة والمتميزين بالكفاءة

والفعالية من المكاتب المحلية .

ث- إمكانية تسرب بعض المعلومات لجهات خارجية . ( ٧ - www.socpa.org.sa/AU/main.htm )

وتري الباحثة : أنه بالرغم من وجود بعض السلبيات لاستخدام الحاسب الآلي إلا أن هذه

السلبيات لا تذكر بجانب الايجابيات لاستخدامه ما يختصر الوقت والجهد ودقة نتيجة

استخدام الحاسب الآلي .

## ٦ . مجالات عمل المراجع الخارجي في ظل نظام الحاسب الالكتروني:

يؤدي استخدام الحاسب الآلي في الأنظمة المحاسبية إلي مواجهة المراجع الخارجي بعدد من

التغيرات التي ترتبط بخصائص ومواصفات الحاسب . وبالرغم من تغير الظروف التي يعمل

في ظلها المراجع إلا أن أهداف المراجعة الخارجية تظل كما هي ولكن أساليب المراجعة

وإجراءاتها هي التي تحتاج إلى تعديلات أساسية وصولاً لتحقيق أهداف المراجعة . ( محمد،

( ١٩٨٢ )

وتتم المراجعة بالحاسوب عن طريق برامج المراجعة العامة وهي مجموعة برامج جاهزة

قادرة علي أداء بعض عمليات التشغيل التي تفيد المحاسبين القانونيين في تنفيذ خطوات المراجعة

للأنظمة المحاسبية الالكترونية . (القاضي، ١٩٩٧)

لقد دخل الحاسوب إلى كافة مناحي الأنظمة المالية والتشغيلية ، لذا وجب علي لمراجع أن يتعامل بشكل يلاءم ذلك التطور في هذه المناحي حتى يؤدي عمله بما يتلاءم مع هذه التقنيات ، مع إيجاد الآليات التي تساعد المراجعين علي تقييم الضوابط التي تحكم نظم الحاسوب والتي من خلالها يتم جمع وتوثيق وتلخيص وعرض البيانات لدي الجهات الخاضعة للمراجعة .

ويجب علي المراجع أن يقوم بتعزيز الخبرة للتحقق من سلامة الضوابط الرقابية . وأن يعتمد في ذلك المعايير الدولية المعتمدة من قبل جمعية مراجعة ومراقبة أنظمة المعلومات ISACA لتحقيق مجموعة من الأهداف ، ومن أهمها :

٦,١ تقييم مدى حماية الأصول المعلوماتية: وذلك من خلال مراجعة وتقييم تصميم وتطبيق صلاحيات الدخول على البيانات وأمن مركز المعلومات وتوافر الضوابط اللازمة للحفاظ عليه بالإضافة إلى أمن شبكات نقل المعلومات وكفاءة خطة مواجهة الكوارث للتأكد من صحة واستقامة وسرية وتوافر الأصول المعلوماتية Integrity Confidentiality and Availability .

٦,٢ مراجعة وتحليل الأنظمة والتطبيقات والبنية لتقنية المعلومات: ويتم ذلك من خلال مراجعة وتقييم عمليات شراء وتركيب وصيانة أجهزة ومكونات الحاسوب HARDWARE والشبكات Networks بالإضافة إلى مراجعة وتقييم عمليات تطوير وشراء وتطبيق وصيانة برمجيات النظم (Systems Software) للتأكد من كفاءة وفعالية تلك العمليات في تسيير عمليات إدارة التقنية لدى الجهة الخاضعة للمراجعة وتحقيق الغرض المطلوب منها في ضوء الأهداف التشغيلية والاستراتيجية المحددة.

٦,٣ تقييم كفاءة وفعالية واقتصادية استعمال تقنية المعلومات لتنفيذ المهام المطلوبة: ويتم ذلك من خلال مراجعة ممارسة إدارة تقنيات المعلومات لأعمالها للتأكد من مدى كفاءة استغلالها للموارد الفنية المتاحة لها لتنفيذ المهام المطلوبة وفقاً للأولويات التي تفرضها الأهداف التشغيلية المحددة من قبل الإدارات المختصة لدى الجهة الخاضعة للمراجعة.

تقييم مدى التقيد بالسياسات وإجراءات العمل المقررة: ويتم ذلك من خلال مراجعة التزام وتقييم إدارة تقنية المعلومات بتطبيق السياسات وإجراءات العمل والضوابط المقررة من الجهات المختصة للتأكد من سلامة عملياتها وتوافق مخرجات النظم المطبقة مع تلك السياسات والإجراءات . ( e٤all.dubai.ae/content/view/١١٦/٥٤/lang,ar\_AE/ - ٢٩k )

#### فالمسئولية العامة للمراجع لن تتغير فمزال المراجع مسئولاً عن :

- أ- اختبار مدى دقة السجلات وكمالها واكتمالها.
- ب- اختبار مدى شرعية الإيرادات والنفقات وارتباطها بهدف المنشأة وتمشيها مع اللوائح والتشريعات.
- ج- اختبار مدى تمثيل الحسابات والقوائم الختامية لحقيقة أوضاع المشروع .
- د- اختبار سلامة تقييم الأصول والالتزامات ومدى المحافظة علي الأصول المملوكة ومدى تمثيل السجلات لحقيقة أوضاع الأصول المملوكة .
- هـ- اكتشاف التلاعب . ( محمد، ١٩٨٢ )

وتري الباحثة: أنه يجب على المراجع أن يكون مسئولاً مسؤولية تامة عن ما سبق ذكره حتى يتحري أي أخطاء حتى لو كانت بسيطة ناتجة عن استخدام الحاسب الآلي ، وبالتالي يخلي مسئوليته بشكل جزئي عند مراجعة حسابات الشركة .

## ٧ . بعض أساليب برامج المراجعة عند تقييم المخزون السلعي :

- ٧,١ تحديد عناصر المخزون السلعي التي يجب علي الشركة التخلص منها في أسرع وقت ممكن تطبيقا لسياسة المشروع في هذا الشأن - مثل حالة التخلص من عناصر المخزون المعرضة للتقادم .
- ٧,٢ مقارنة بيانات ملف المخزون عن الفترة الحالية مع بيانات ملف المخزون عن الفترة السابقة لتحديد أية اختلافات جوهرية في عدد الوحدات أو تكلفة الوحدة .
- ٧,٣ مقارنة كميات المخزون مع الكميات التي تم بيعها وذلك لتحديد العناصر التي يمكن أن تتقادم .
- ٧,٤ اختبار عينة من نتائج الجرد الفعلي ومقارنتها بكميات العناصر نفسها في ملف المخزون.
- ٧,٥ اختبار تسلسل أرقام ( ترميز ) عناصر المخزون وتحديد الأرقام الضائعة .
- ٧,٦ اختيار عينة من سجلات ملف المخزون للتأكد من إتباع سياسة التسعير المحددة .
- ٧,٧ تحديد صافي القيمة البيعية لعناصر المخزون في نهاية الفترة باستخدام بيانات أسعار البيع وتحديد العناصر التي تزيد تكلفتها علي صافي القيمة البيعية .

## ٨ . عمل المراجع الخارجي في ظل بيئة محوسبة :

إن العمل ظل بيئة محوسبة بالكامل، أتاح للمراجعين فرص جديدة للحصول على نتائج يصعب الحصول عليها بالطريقة التقليدية للمراجعة ولاسيما في الحالات التي يتم فيها مراجعة بيانات مخزنة في الحاسوب تتجاوز مستنداتها ومستخرجتها الورقية آلاف الوثائق والمستندات .

ومن هذا المنطلق يجب علي المراجع الخارجي أن يتعلم التقنيات التي تساعد في عملية المراجعة والتي تمكن المراجعين من فحص عدد كبير من العمليات والبيانات المتوفرة في الحاسوب وتحليلها، وكشف الحالات غير الاعتيادية (الاستثنائية) منها بكفاءة عالية، الأمر الذي



ساعد على تنفيذ الاختبارات للتحقق من كفاءة نظام الضبط الداخلي والاختبارات الجوهرية بشكل

فعال . ( eall.dubai.ae/content/view/116/54/lang,ar\_AE/ - ٢٩k )

وتري الباحثة أن البيئة المحوسبة وفرت الكثير من الوقت الجهد علي المراجع .

## ٩ . العلاقات التنظيمية في إدارة الحاسب الإلكتروني:

أن إدارة الحاسب الإلكتروني هي الوحدة الإدارية المسؤولة عن تشغيل البيانات الكترونيا واستخراج النتائج المطلوبة في حدود التفويض العام أو التفويضات الخاصة الممنوحة لها من الإدارة العليا .

إن أهمية دور الإدارة في ضمان سلامة البيانات المحاسبية يتطلب تنظيمها بصورة مناسبة توضح مراكز السلطة والمسؤولية وحدود واختصاصات كل مركز وظيفي . هذا ولا يوجد شكل نمطي لتنظيم إدارة الحاسب الآلي حيث أن ذلك يتوقف علي حجم المشروع وعلي مدى تكامل النظام الإلكتروني نفسه . ولكن يمكن القول بصفة عامة ، أن المراكز الوظيفية التالية يجب أن تتوفر في إدارة الحاسب الإلكتروني . (عبد الله ، ٢٠٠٤)

### ٩,١ مدير إدارة الحاسب الإلكتروني EDP Manager

ويكون مسئولا عن جميع أعمال الإدارة ، وعن وضع إجراءات الرقابة الداخلية التي تضمن حسن سير العمل وعن توزيع العمل بين المشرفين أو رؤساء الأقسام . وفي العادة يكون هذا الشخص ذا قدرة علمية وعملية تسمح له بالقيام بأعباء هذا المركز الوظيفي ، وذلك خلاف استعداده الطبيعي لاحتلال وظيفية قيادية.

### ٩,٢ محلل النظم System Analyst

ويكون مسئولا عن تصميم أدوات ووسائل تشغيل النظام الإلكتروني وتصميم خرائط البرامج وخرائط النظام وفقا لأحدث النظريات والأساليب الفنية .

ولا يتأتى ذلك بطبيعة الحال إلا إذا كان دارسا لإمكانيات الآلات المستخدمة من ناحية وحاجات المشروع من ناحية أخرى ، وهذا يتطلب بالضرورة أن يكون ذا دراية بكافة أوجه نشاط المشروع وأهدافه وعلاقاته التنظيمية ، كما يتطلب منه أن يكون علي دراية بعلوم وتطبيقات الأنظمة الالكترونية .( عبد الله ، ١٩٩٩-٢٠٠٠ )

### ٩,٣ المبرمج programmer

ويكون مسئولا عن تصميم وكتابة البرامج طبقا لتعليمات محلل النظم ، وذلك عن طريق إعداد خرائط خطوات العمل للبرنامج المعين ، ثم تحويلها إلي لغة تفهمها الآلة وتتم هذه الخطوة عادة عن طريق استخدام إحدى اللغات الإجرائية المتعارف عليها ، كوبول مثلا ، مع استخدام برنامج ترجمة Compiler Program لترجمة هذه اللغة إلي لغة آلة ، ثم يقوم باختبار البرنامج المعين لاكتشاف أية أخطاء في تصميمه أو كتابته وذلك لغرض القيام بتصحيحه وأخيرا يقوم بإعداد دليل العمل لمشغلي الجهاز .

### ٩,٤ مشغل الجهاز Computer Operator

ويكون مسئولا عن تشغيل الجهاز طبقا لدليل العمل الذي سبق أن أعده المبرمج ، وفي بعض الأحوال يسمح لمشغل الجهاز بالتدخل لتصحيح خطأ معين أثناء تشغيل برنامج محدد ، ويتم ذلك يدويا عن طريق إحدى وحدات الجهاز التي تسمح بالإدخال المباشر ويطلق عليها اسم Console وتتميز هذه الوحدة بأنها تطبع صورة بجميع أوامر التدخلات Exception Report حتى يمكن مراقبتها ومراجعتها والتأكد من صحتها وتشبه هذه الوحدة الآلة الكاتبة ولذا يطلق عليها البعض اسم الآلة الكاتبة المتصلة بالجهاز .

### ٩,٥ مدخل البيانات Key Entry Operation

ويقوم بتحويل البيانات من المستندات الأصلية إلى اسطوانات أو شرائط الممغنطة وذلك تبعاً لوسائل الإدخال الوسيطة المستخدمة في النظام الإلكتروني ، وكذلك يقوم بمراجعة البيانات الأصلية بعد تمثيلها على هذه الوسائل الوسيطة للتأكد من صحة تمثيلها .

#### ٩,٦ أمين المكتبة Librarian

ويكون مسئولاً عن الاحتفاظ بالبرنامج الرئيسية والسجلات التفصيلية وغيرها من السجلات الهامة سواء كانت في شكل اسطوانات أو شرائط ، وهذا ولأغراض الرقابة على هذه البرامج والملفات والسجلات يحتفظ بها أمين المكتبة بنظام دفنري يثبت فيه حركتها دخولا وخروجاً .

#### ٩,٧ لجنة الرقابة Control Group

وتتكون هذه اللجنة من بعض العاملين ذوي المراكز الإشرافية بإدارة الحاسب الإلكتروني . ويجتمع أعضاؤها على فترات دورية لمراجعة إجراءات العمل المتبعة عند استلام البيانات من الإدارات الأخرى ، وطرق إدخالها وتشغيلها ، وأشكال مخرجاتها ، وتوزيع هذه المخرجات على الإدارات المختلفة في المشروع ، وذلك بالإضافة إلى وضع الإجراءات اللازمة لتصحيح الأخطاء التي يتم اكتشافها خلال التشغيل . (عبد الله ، ٢٠٠٤ )

وتري الباحثة أنه يجب على كل من مدير إدارة الحاسب الإلكتروني ومحلل النظم والمبرمج ومشغل الجهاز ومدخل البيانات وأمين المكتبة ولجنة الرقابة أن يكونوا على اتصال تام حتى تتم عمليات المشروع على أكمل وجه ، مع التنويه على عدم تداخل المسؤوليات والمهام .

١٠ . ما يجب مراعاته عند استخدام الحاسب الإلكتروني في عمليات المراجعة :

١٠,١ الحيطة والحذر: إذ يتوجب الحذر عند إعداد البيانات المالية آخذين الخسائر المحتملة

بعين الاعتبار.

١٠,٢ تفوق الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني: إذ يجب أن يتم عرض وتقييم

العمليات وفقاً لواقعها ومضمونها الحقيقي وليس لشكلها القانوني فقط.

١٠,٣ المادية ( الأهمية النسبية ): يجب أن تفصح البيانات المالية عن كافة العناصر التي

تكون من الأهمية النسبية إلى حد تؤثر على عملية التقييم واتخاذ القرارات.

١٠,٤ الشفافية: لا بد من التنويه إلى أن البيانات والتقارير المالية الثانوية الختامية تشكل

الحد الأدنى من الشفافية المطلوبة.

١٠,٥ الاكتمال: لتكون موثقة؛ فإن المعلومات في القوائم المالية يجب أن تكون كاملة ضمن

حدود الأهمية النسبية والتكلفة.

١٠,٦ القابلية للمقارنة: يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية

للمنشأة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء.

(www.tishreen.shern.net/new/٢٠site/univmagazine/VOL٢٨٢٠٠٦/Eco/No٣/١٢.doc)

## ١ . مميزات استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة :

التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية باستخدام الحواسيب الإلكترونية يجب أن يتميز

بمجموعة من الصفات والخواص أهمها:

١١,١ إمكانية تشغيل البرامج المتعددة، ويقصد بذلك قدرة وحدة التشغيل المركزية على تشغيل

أكثر من برنامج محاسبي في نفس الوقت.

١١,٢ استخدام برنامج التنفيذ الذي يعمل على إصدار التعليمات للوحدات المحاسبية في صورة

برنامج محاسبي.

١١,٣ المشاركة الزمنية بين الوحدات المساعدة بالشكل الذي يمكن من تشغيل هذه الوحدات في نفس الوقت الذي تعمل فيه وحدة التشغيل المركزية، رغبة في استغلال السرعة الفائقة لها في نقل البيانات المحاسبية منها وإليها.

١١,٤ يمكن للحاسب الالكتروني أن يرحل مباشرة العمليات الفنية المختلفة التي تتم في أقسام المصرف إلى الحسابات المختصة بها واستخراج الأرصدة أوتوماتيكياً بسرعة ودقة، إذ يمكن للحاسب أداء العمليات الحسابية بسرعة تقاس بالنانو بالثانية. وهذا يوفر نوعاً من الرقابة على عمليات الائتمان والتسهيلات المصرفية التي يقدمها المصرف لعملائه. وهو ما يوفر في الوقت والجهد الذي يمكن أن يبذله المحاسبون في إعداد كشوف حسابات العملاء.

١١,٥ يمكن للحاسب إعداد القوائم والتقارير المحاسبية والإحصائية المطلوبة فوراً وليس فقط في نهاية العام لأن أرصدة الحسابات يتم تحديثها بشكل أوتوماتيكي بواسطة التعليمات المتتابعة.

١١,٦ يساعد الحاسب على إمكانية استخدام النماذج الرياضية والأدوات العلمية في تحليل البيانات المحاسبية وتشغيلها بما يساعد في إحكام الرقابة الداخلية على عمل البنك. ويمكن أن يمتلك المصرف مركزاً للحاسوب في الإدارة العامة ترسل الفروع بياناتها للتشغيل مركزياً من خلال شبكة آلية، ثم ترد إليها ما تحتاج من مخرجات بما يوفر سرعة لتدفق المعلومات ولإنجاز العمل

## المبحث الثالث

### التقديرات المحاسبية

## ١ . المقدمة

يجب على إدارة المنشأة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية ومنها التقديرات المحاسبية للمشروع حتى تكون القوائم المالية مستوفية لشروط ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن اللجنة الدائمة للتفسيرات ، وعندما لا توجد متطلبات معينة ، فإن إدارة المنشأة يجب عليها تطوير السياسات المحاسبية للتأكد من أن القوائم المالية بوصفها مصدرا هاما وفعالا لتزويد المعلومات المالية بأنها :

أ- مناسبة لمستخدمي القوائم من أجل اتخاذ القرارات الضرورية .

ب- موثوق بها عن طريق :

- أنها معروضة بطريقة صادقة وعادلة للمركز المالي ونتائج الأعمال .
- أنها تعكس العمليات والأحداث الاقتصادية وليس الشكل القانوني فقط .
- أنها محايدة وبعيدة عن التحيز .
- أنها مكتملة من جميع النواحي الجوهرية والهامة .

ت- إن السياسات المحاسبية هي تلك المبادئ والقواعد والأعراف والتطبيقات العملية التي تعتمد عليها إدارة المنشأة في إعداد وتجهيز القوائم المالية .

إن إدارة المنشأة هي المسؤولة عن عمل التقديرات المحاسبية التي تشملها القوائم المالية ، وهذه التقديرات تعد غالبا في ظروف عدم التأكد بالنسبة لنتائج الأحداث التي حدثت أو من المحتمل حدوثها والتي تتضمن استخدام الحكم الشخصي ، ونتيجة لذلك فإن مخاطر الانحرافات المادية تتزايد عندما تتضمن القوائم المالية التقديرات المحاسبية .

كما يعد مراجع الحسابات مسئول عن الانحرافات المادية إذا لم يقم بتبني واحد أو أكثر من

الأساليب الآتية لمراجعة التقديرات المحاسبية :

أ- فحص واختبار العمليات المستخدمة بواسطة الإدارة لإعداد التقدير ، وعادة تشمل خطوة الفحص ما يأتي :

- تقييم البيانات المالية وتفهم الفروض التي بني عليها التقدير .
  - اختبار العمليات الحسابية التي يتضمنها التقدير .
  - مقارنة التقديرات المعدة في فترات سابقة مع النتائج الحقيقية لهذه الفترات .
  - دراسة إجراءات اعتماد الإدارة لهذه التقديرات .
- ب- استخدام تقدير مستقل لمقارنته بالتقدير المعد من قبل إدارة المنشأة .
- ت- فحص الأحداث اللاحقة التي تؤيد عمل التقدير . (جلس ، ٢٠٠٢)

## ٢ . طبيعة التقديرات المحاسبية :

- إن تحديد التقدير المحاسبي قد يكون بسيطاً أو معقداً ، اعتماداً على طبيعة البند . فمثلاً يكون احتساب مصاريف الإيجار المستحق بسيطاً ، بينما قد يتضمن تقدير مخصص المخزون البطيء أو المخزون الفائض تحاليل كثيرة للمعلومات الحالية والتكهن بالمبيعات المستقبلية ، وبالنسبة للتقديرات المعقدة فقد تتطلب درجة عالية من المعرفة والاجتهاد المتخصص .
- قد يتم تحديد التقديرات المحاسبية كجزء من عمل النظام المحاسبي على أسس مستمرة متكررة ، أو ربما غير متكررة ، في نهاية الفترة المالية . وفي حالات عديدة يتم عمل التقديرات المحاسبية باستعمال معادلات مبنية على الخبرة ، مثل استعمال نسب محددة لاحتساب استهلاك كل صنف من أصناف الأصول الثابتة ، أو استعمال نسب مئوية محددة من إيراد المبيعات لاحتساب مخصص دعوى الضمان . في مثل هذه الحالات



فإن الحاجة تدعو الإدارة إلى القيام بإعادة النظر بصورة دورية بهذه المعادلة ، مثلا :  
تقوم بإعادة تقدير الأعمار المتبقية للأصول الثابتة أو بمقارنة النتائج الفعلية مع المقدرة  
وتعديل المعادلة عند الضرورة .

- إن عدم التأكد المتعلق ببند معين أو النقص في المعلومات الموضوعية ، قد يجعل من غير الممكن عمل تقديرات معقولة . في مثل هذه الحالة ، فإن المراجع يحتاج إلى دراسة فيما إذا كان هناك حاجة إلى تعديل تقريره ليتماشى مع المعيار الدولي رقم ( ٧٠٠ ) الموسوم ( تقرير المراجع حول البيانات المالية ) . ( جربوع ، ٢٠٠٢ )

### ٣ . إجراءات المراجعة :

- على المراجع أن يحصل على أدلة إثبات كافية وملائمة فيما إذا كان التقدير المحاسبي معقولا في الظروف المحيطة ، وإن الإفصاح عنه ، عند الحاجة لذلك ، قد تم بشكل مناسب . إن الأدلة المتوفرة لدعم التقدير المحاسبي غالبا ما تكون أكثر صعوبة للحصول عليها وأقل حسما من الأدلة المتوفرة لدعم البنود الأخرى في البيانات المالية .
- إن فهم الإجراءات والطرق المستخدمة من قبل الإدارة ، ومن ضمنها النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية ، لعمل التقديرات المحاسبية هي غالبا ذات أهمية للمراجع ليستطيع تخطيط طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة .
- على المراجع تبني أحد الأساليب التالية ، أو مجموعة منها ، عند مراجعة التقدير المحاسبي :

- فحص واختبار السياق الذي استخدم من قبل الإدارة لإعداد التقرير تتضمن عادة :  
/ تقييم المعلومات وتأمل الافتراضات التي استند عليها التقدير .

/ اختبار الإحتسابات التي يشتمل عليها التقدير .

/ المقارنة ، عند الإمكان ، بين التقديرات المعمول بها فترات سابقة مع النتائج الفعلية

بهذه الفترات .

/ دراسة إجراءات بالمصادقة على التقديرات .

- استخدام تقدير مستقل لأغراض المقارنة مع التقدير المعد من قبل الإدارة .

- فحص الأحداث اللاحقة المؤيدة للتقدير المعمول به . (جربوع ، ٢٠٠٢ )

#### ٤ . مسؤولية المدقق عن عمل التقديرات المحاسبية :

(٣) علي المدقق عند تدقيق التقديرات المحاسبية أن يتبني واحدة أو أكثر من المداخل ( الطرق )

التالية :

▪ دراسة واختبار العمليات المستخدمة واختبار العمليات المستخدمة من الإدارة لبناء التقديرات المحاسبية .

▪ استخدام تقديراته المستقلة لمقارنتها بالتقديرات المعدة بواسطة الإدارة .

▪ دراسة الأحداث اللاحقة التي تؤيد عمل التقديرات .

(٤) عند دراسة المدقق واختبار العمليات المستخدمة من قبل الإدارة لبناء التقديرات المحاسبية

يجب عليه عادة إتباع الخطوات التالية :

▪ تقييم البيانات والفروض التي بني عليها التقديرات ، ولذلك علي المدقق أن يأخذ بعين

الاعتبار أن التقديرات تكون :

- معقولة في ضوء النتائج الفعلية للفترات السابقة .

- متفقة مع التقديرات المستخدمة للتقديرات المحاسبية الأخرى ذات العلاقة .

- متفقة مع خطط الإدارة والتي تبدو مناسبة .

بالإضافة إلى ما تقدم فإنه يجب على المدقق أن يعطي أهمية خاصة للفروض التي تكون ذات حساسية للتغيرات وغير موضوعية ( شخصية ) أو عرضة للأخطاء المادية .

- اختبار الإجراءات الحسابية للتقديرات .
- مقارنة - إن أمكن ذلك - عمل التقديرات عن الفترات السابقة مع النتائج الفعلية لهذه الفترات وذلك كما يلي :

- للحصول علي دليل للاعتماد العام لإجراءات تقديرات المنشأة .
- لدراسة أو تحديد ما إذا كان هناك تعديلات والتي ربما تتطلبها التقديرات المكونة .
- تقييم ما إذا كان هناك اختلافات بين النتائج الفعلية والتقديرات السابقة التي تم قياسها . وإنه قد تم إجراء التعديلات المناسبة والضرورية أو تم الإفصاح عنها .
- تفهم الإجراءات المعتمدة من قبل الإدارة .

٣) على المدقق تقييم ما إذا كانت البيانات المبنى عليها التقديرات دقيقة وكاملة وملائمة ، وأن تكون متفقة مع النظام المحاسبي - على سبيل المثال - عند التحقق من مخصص ضمان خدمة ما بعد البيع ، فعلى المدقق الحصول على دليل تدقيق عن البيانات المتصلة بالإنتاج المباع والذي ما زال في فترة الضمان عند نهاية الفترة يتفق مع معلومات المبيعات الموجودة في النظام المحاسبي .

٤) على المدقق الحصول على الأدلة من مصادر من خارج المنشأة - على سبيل المثال - عند فحص المخصص المحسوب للبضاعة المتقادمة بالرجوع إلى المبيعات المتوقعة مستقبلاً ، فإن المدقق ربما يحتاج إلى فحص البيانات الداخلية - مثل - المستويات الماضية للمبيعات ، مؤشر المبيعات المتوقعة ، واتجاهات السوق ، وكذلك يمكن البحث عن الدليل في قطاع مبيعات الإنتاج الصناعي وتحليلات السوق ، وبالمثل عندما يفحص المدقق تقديرات الإدارة

المالية بشأن الدعاوي والادعاءات ، فإن المدقق سوف يتجه مباشرة للاتصال بمحامي المنشأة .

(٥) يجب على المدقق عند تقييم نتائج إجراءات التدقيق للتعديلات للمحاسبية أن يراعي ما يلي :

▪ أن يقرر في النهاية معقولية التقدير المبني على معلوماته عن النشاط ، وما إذا كان هذا التقدير متفق مع أدلة التدقيق الأخرى التي حصل عليها أثناء التدقيق .

▪ أن يأخذ في الاعتبار ما إذا كان يوجد عمليات أو وحدات لاحقة هامة تؤثر على البيانات والفروض المستخدمة في تحديد التقدير المحاسبي .

▪ بسبب عدم التأكد ( الشك ) الجوهرى في التقديرات المحاسبية ، فإن تقييم الاختلافات

تكون أكثر صعوبة عن أي تدقيقات أخرى ، فعندما يوجد اختلاف بين تقدير لمبلغ ما

استنادا إلى أفضل أدلة التدقيق المتاحة والمبلغ المشمول في البيانات المالية ، فإن

المدقق سوف يحدد ما إذا كان هذا الفرق يتطلب التعديل أو يعتبر معقول - على سبيل

- المثال - وقوع المبلغ في نطاق النتائج المقبولة فإنه لا يتطلب تعديل ، ومهما يكن

من أمر فإن المدقق إذا اعتقد إن الفرق غير معقول ، فإنه سوف يتطلب من الإدارة

إعادة التقدير ، وإذا الإدارة رفضت ، فإن الفرق يعتبر خطأ ، فيجب عليه أن يأخذ في

الاعتبار كل الأخطاء الأخرى عند تقييم ما إذا كانت لها تأثير مادي على البيانات (

القوائم ) المالية .

▪ على المدقق أن يأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الفردية والتي قبلها واعتبرها معقولة

على الرغم من تحيزها في اتجاه معين ، ولكن أساسها المجمع ربما يؤدي إلى التأثير

المادي في البيانات ( القوائم ) المالية ، ولذلك وفى ظل هذه الظروف يجب على المدقق

إعادة تقييم التقديرات المحاسبية ككل . ( جمعة ، ١٩٩٩ )

وتري الباحثة أنه يجب علي المراجع أن يراعي أثناء قيامه بتدقيق التقديرات المحاسبية أن يتبنى مدخل دراسة واختبار العمليات المستخدمة واختبار العمليات المستخدمة من الإدارة لبناء التقديرات المحاسبية . لأنه يكون مبني علي أسس وقواعد متفق عليها ويكون بعيد تمام البعد عن التحيز ، بجانب ذلك فإنه يجب علي المدقق تقييم ما إذا كانت البيانات المبني عليها التقديرات دقيقة وكاملة وملئمة ، ويجب أن يتأكد من صحة هذه البيانات من خارج المنشأة لاحتمال وجود تلاعب غش داخل المنشأة .

#### ٥ . مسؤولية الإدارة عن عمل التقديرات المحاسبية :

أكدت لجنة بيانات تطبيقات التدقيق الدولية IAPSC في المعيار الدولي رقم ( ٥٤٠ ) علي ما

يلي :

- أ- الإدارة مسئولة عن عمل التقديرات المحاسبية التي تشملها القوائم ( البيانات ) المالية .
- ب- يجب علي المدقق الحصول على دليل كاف ومناسب بشأن التقديرات المحاسبية .
- ت- أن التقديرات المحاسبية عبارة عن تقدير تقريبي لمبلغ لمفردة محاسبية في غياب طريقة محكمة للقياس - علي سبيل المثال - ما يلي :

- المسموحات لتخفيض حساب البضاعة وحسابات الذمم إلى القيمة المنتظر تحقيقها .
- مخصصات توزيع تكلفة الأصول الثابتة على عمرها الإنتاجي . ( جمعة ، ١٩٩٩ )
- الإيرادات المستحقة .
- الضرائب المؤجلة .
- مخصص لخسائر دعوى قضائية .
- خسائر عقود النشاء تحت الانجاز .

- مخصصات لمقابلة طلبات الضمان . (جربوع ، ٢٠٠٢)

#### ٦ . دراسة إجراءات الإدارة بالمصادقة على التقديرات :

تم فحص التقديرات المحاسبية الهامة والمصادقة عليها من قبل الإدارة عادة . وعلى المراجع دراسة فيما إذا كانت تلك الفحوصات والمصادقات قد أنجزت من قبل المستوى الإداري المناسب ، وإن ذلك موثق في المستندات الثبوتية التي تدعم تحديد التقدير المحاسبي ( جربوع ، ٢٠٠٢ )

#### ٧ . التغيير في التقدير المحاسبي :

هو تعديل القيمة الدفترية لأي أصل أو التزام أو تعديل قيمة الإهلاك الدوري لأي أصل و ينشأ هذا التعديل عن تقدير الموقف الحالي و المنافع المستقبلية المتوقعة و الالتزامات المرتبطة بالأصول و الالتزامات. و ينشأ التغيير في التقديرات المحاسبية من المعلومات و التطورات الجديدة و بالتالي فلا تعد هذه التغييرات تصحيحاً لأخطاء.

( [www.incometax.gov.eg/tdr/Stand/a4/a44.doc](http://www.incometax.gov.eg/tdr/Stand/a4/a44.doc) )

#### ٨ . استخدام تقدير مستقل :

قد يقوم المراجع بعمل ، أو الحصول على تقدير مستقل ثم مقارنته مع التقدير المحاسبي المعد من قبل الإدارة في حالة استعمال تقدير مستقل يتحتم على المراجع عادة تقييم المعلومات ، ودراسة الفرضيات ، ثم اختبار الاحتمالات المستعملة عند إعدادها . وكذلك قد يكون من المناسب مقارنة التقديرات المحاسبية للفترات السابقة مع النتائج الفعلية لهذه الفترات .

( جربوع ، ٢٠٠٢ )

## ٩ . فحص الأحداث اللاحقة :

قد توفر المعاملات أو الأحداث ، التي تحدث بعد نهاية الفترة المالية وقبل الانتهاء من عملية المراجعة ، أدلة إثبات تتعلق بالتقدير المحاسبي الذي قامت به الإدارة . إن فحص المراجع لهذه المعاملات والأحداث قد يقلل أو حتى قد يلغي حاجة المراجع إلى فحص واختبار السياق الذي استخدم من قبل الإدارة لإعداد التقدير ، أو لاستعمال تقدير مستقل لتقييم التقدير المحاسبي ( جريوع ٢٠٠٢ )

## ١٠ . تقييم نتائج إجراءات المراجعة :

١٠,١ على المراجع القيام بتقييم نهائي لمعقولية التقدير مستندا على معرفة المراجع لطبيعة العمل ، وفيما إذا كان التقدير منسجم مع أدلة الإثبات الأخرى التي تم الحصول عليها خلال عملية المراجعة .

١٠,٢ على المراجع دراسة فيما إذا كان هناك أية معاملات هامة لاحقة أو أحداث تؤثر على المعلومات أو الافتراضات المستعملة في تحديد التقدير المحاسبي .

١٠,٣ بسبب الشك الملازم للتقديرات المحاسبية ، فإن تقييم الاختلافات يمكن أن يكون أكثر صعوبة فيها من المناطق الأخرى للمراجعة ، وعندما يكون هنالك اختلاف بين تقدير المراجع للمبلغ المؤيد بأدلة إثبات المتوفرة وبين المبلغ التقديري الظاهر في البيانات المالية ، فإن على المراجع تحيد فيما إذا كان مثل هذا الاختلاف يتطلب تسوية ما . وفي حالة كون الاختلاف معقولا ، مثلا بسبب كون المبلغ الظاهر في البيانات المالية يقع ضمن مجال النتائج المقبولة . فقد لا يتطلب الأمر أية تسوية . ومع ذلك وعندما يعتقد المراجع بأن الاختلاف غير معقول ، فإنه سيطلب من الإدارة تعديل التقدير . وفي حالة رفض الإدارة تعديل التقدير ، فإن الاختلاف سيعتبر من المعلومات الخاطئة ويجب أن

يؤخذ بنظر الاعتبار ، مع كافة المعلومات الخاطئة الأخرى عند تقدير فيما إذا كان تأثيره على البيانات المالية جوهريا .

١٠,٤ كذلك على المراجع دراسة فيما إذا كانت الاختلافات الانفرادية والتي تم قبولها على أساس معقوليتها متحيزة لاتجاه معين ، وعليه قد يكون لها ، متجمعة تأثير جوهريا على البيانات المالية . في مثل هذه الظروف فإن المراجع سوف يقيم التقديرات المحاسبية المأخوذة على أساس كلي . ( جربوع ، ٢٠٠٢ )

### ١ . ١ . ما يتم إتباعه عند التغيير في السياسات المحاسبية:

**التطبيق اللاحق :** للتغيير في السياسة المحاسبية و الاعتراف بتأثير التغيير في التقديرات المحاسبية يتمثل على الترتيب فيما يلي:-

١١,١ تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة على المعاملات و الأحداث و الظروف الأخرى التي تنشأ بعد تاريخ تغيير السياسة .

١١,٢ الاعتراف بتأثير التغيير في التقدير المحاسبي في الفترات الحالية و المستقبلية المتأثرة بالتغيير . ( www.incometax.gov.eg/tdr/Stand/a٤/a٤٤.doc )

### ١ . ٢ . ما يتم إتباعه عند تعذر التطبيق :

يعتبر تطبيق أحد المتطلبات غير عملي عندما يتعذر على المنشأة تطبيق هذا الأمر بعد القيام بالمجهودات المعقولة في هذا الشأن . ولفترة معينة قد يكون من المتعذر تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية بأثر رجعي أو القيام بإعادة الإثبات بأثر رجعي لتصحيح أي خطأ وذلك في الحالات الآتية :



(أ) عدم تحديد تأثيرات التطبيق بأثر رجعي أو إعادة الإثبات بأثر رجعي .

أو (ب) إذا تطلب التطبيق أو إعادة الإثبات بأثر رجعي وجود افتراضات عما كانت عليه نية الإدارة في هذه الفترة

أو (ج) إذا تطلب التطبيق أو إعادة الإثبات بأثر رجعي إعداد تقديرات هامة للقيم والمبالغ وكان من المتعذر تمييز المعلومات المتعلقة بهذه التقديرات عن غيرها من المعلومات بصورة موضوعية بحيث :

تقدم هذه المعلومات أدلة عن الظروف التي كانت قائمة في تاريخ إثبات أو قياس أو الإفصاح عن هذه القيم و المبالغ .

و(٢) كان من الممكن إتاحة هذه المعلومات عند اعتماد إصدار القوائم المالية عن هذه الفترة

السابقة (www.incometax.gov.eg/tdr/Stand/a4/a44.doc)

### ٣١ . التغييرات في التقديرات المحاسبية :

نتيجة لظروف عدم التأكد التي تتصف بها أنشطة المنشأة لا يمكن قياس العديد من البنود في القوائم المالية بدقة و لكن يمكن فقط تقديرها . و تنطوي عملية التقدير على أحكام تتم بناءً على آخر معلومات متاحة و موثوق بها، فعلى سبيل المثال قد يطلب تقديرات تتعلق بما يلي :

الديون المشكوك فيها.

تقادم المخزون.

القيمة العادلة للأصول و الالتزامات المالية .

(د) الأعمار الإنتاجية المقدرة أو النمط المتوقع لإهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصول القابلة للإهلاك .

(هـ) الالتزامات بموجب ضمانات.

و يعد استخدام التقديرات المعقولة جزءاً أساسياً في إعداد القوائم المالية و لا يؤدي إلى المساس بمصداقيتها .

قد يحتاج التقدير إلى مراجعته إذا حدثت تغييرات في الظروف التي بناءً عليها تم عمل التقديرات أو نتيجة للمعلومات الجديدة أو مزيد من الخبرات و لا ترتبط عملية مراجعة التقديرات بالفترات السابقة، كما أنها لا تعد تصحيحاً لأي خطأ.

ويعد التغيير في أساس القياس المطبق تغيير في السياسة المحاسبية و ليس تغيير في التقدير المحاسبي وفي حالة صعوبة تمييز التغيير في السياسة المحاسبية عن التغيير في التقديرات المحاسبية يعامل التغيير كتغيير في التقديرات المحاسبية. (سبق ذكره )

يتم الاعتراف بتأثير التغيير في التقديرات المحاسبية بخلاف التغييرات التي يطبق عليها الفقرة "٣٧" بأثر لاحق وذلك بإدراجه في الأرباح والخسائر :

- في فترة التغيير إذا كان التغيير يؤثر على الفترة فقط.

- أو في فترة التغيير أو الفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

عندما يترتب على تغيير التقديرات المحاسبية تعديل في الأصول أو الالتزامات أو حقوق الملكية يكون من الواجب الاعتراف بهذا التغيير بتعديل القيم الدفترية للأصول أو الالتزامات أو حقوق الملكية في فترة التغيير.

يقصد بالاعتراف اللاحق لتأثير التغيير في التقدير المحاسبي أن يطبق هذا التغيير على المعاملات و الأحداث و الظروف الأخرى من تاريخ تغيير هذه التقديرات. وقد يؤثر التغيير في التقديرات المحاسبية فقط على أرباح أو خسائر الفترة الحالية أو على كل من أرباح أو خسائر الفترة الحالية و الفترات المستقبلية . فعلى سبيل المثال ، يؤثر التغيير في تقدير قيمة الديون المشكوك فيها فقط على أرباح أو خسائر الفترة الحالية وبالتالي يتم الاعتراف به في الفترة

الحالية ، إلا أن التغيير في العمر الإنتاجي المقدر أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل القابل للإهلاك يؤثر على مصروف الإهلاك للفترة الحالية ولكل فترة مستقبلية أثناء العمر الإنتاجي المتبقي للأصل. و في كلتا الحالتين يتم الاعتراف بتأثير التغيير الخاص بالفترة الحالية كإيراد أو مصروف في الفترة الحالية و يتم الاعتراف بالتأثير إن وجد، على الفترات المستقبلية كإيراد أو مصروف في هذه الفترات المستقبلية.

## ٤.١ . الإفصاح

تقوم المنشأة بالإفصاح عن طبيعة وقيمة التغيير في التقدير المحاسبي الذي يكون له تأثير في الفترة الحالية أو الذي يكون له تأثير متوقع في الفترات المستقبلية ، فيما عدا إذا كان من المتعذر تقدير هذا التأثير على الفترات المستقبلية في حالة عدم الإفصاح عن قيمة التأثير في الفترة الحالية نظراً لتعذر التقدير ، تقوم بالإفصاح عن هذه الحقيقة . (سبق ذكره )  
وتري الباحثة أنه يتعين على المراجع أن يتحري قيام المنشأة بالإفصاح الكامل عن أي بنود تطالب بها المنشأة قانونياً ن تظهرها للمراجع ، وذلك حتى يقوم بعملية المراجعة بشكل صحيح ودقيق .

## المبحث الرابع

مخاطر وجود غش وارتباطات غير

قانونية بالقوائم المالية

## ١ مقدمة

لقد ترتب على التقدم التجاري والصناعي في العصر الحديث أن تعددت العمليات التي تقوم بها المنشآت مما أدى إلى استخدام العديد من دفاتر اليومية ودفاتر الأستاذ واستخدام الحسابات الإجمالية ودفاتر الأستاذ المتوازنة ، وبكبر حجم العمليات ، كبر حجم القيود التي تتم يوميا في دفاتر المنشأة مما يؤدي إلى وقوع أخطاء في القيد بدفتر اليومية أو الترحيل إلى الحسابات بدفتر الأستاذ . (جربوع، ٢٠٠٣)

إن احتمال وجود أخطاء بالمستندات والسجلات المحاسبية أمر بديهى يرجع السبب فيه إلى المراحل المتعددة التي تمر بها البيانات بدءا من التسوية وانتهاء بالقوائم المالية النهائية ، وإلى تنقل هذه البيانات بين أيد كثيرة تقوم بالتسجيل ، والترحيل ، والترصيد وإعداد ميزان المراجعة ، وإجراء التسويات الجردية ، وعرض نتائج العمليات المتعددة في الحسابات الختامية والقوائم المالية الأخرى . (عبد الله ، ٢٠٠٠)

تهدف مراجعة أوجه التلاعب إلى الكشف عن التضليل المقصود للسجلات ، ومن حيث وجود ونطاق والوسائل المتبعة في هذا التضليل ، بالإضافة إلى الكشف عن التخصيص غير الملائم للأصول . لذلك تعتبر هذه النوعية من المراجعات شاذة في طبيعتها طالما أن أوجه التلاعب في حد ذاتها تعتبر أحداث غير عادية . كذلك توصف مراجعة أوجه التلاعب بأنها تتبع المدخل التفصيلي في تنفيذها وذلك للكشف عن ما يتم إخفاءه بواسطة الأشخاص بصورة متعمدة أيضا يمكننا القول بأن وصف المدخل بأنه تفصيلي إنما يرجع إلى لضرورة إعادة بناء الأرقام المحاسبية في معظم الحالات والخاصة بالأصول للكشف عن أوجه التلاعب والحقائق المرتبطة بها . ونضيف أن مدخل أعباء التلاعب لا ينبغي أن تتبع أساس التكلفة والعائد مقارنة بالمراجعة العادية نظرا لحساسية هذا النوع من المراجعات وضرورة الكشف عن أوجه التلاعب والقائمين

عليها والآثار المترتبة عن القيام بها . وتعتبر القدرة علي تحديد الوضع الذي يتطلب مراجعة أوجه التلاعب بمثابة مهارة للمراجع الداخلي . وينطوي التلاعب علي نوع ما من الأعمال المخادعة والمضللة والتي يترتب عليها تحقيق أذي لطرف آخر وأن هذا الخداع هو الذي يجعل من اكتشاف التلاعب أمرا صعبا بالمقارنة باكتشاف الأخطاء العادية في المراجعة . (السوافيري - كامل - ٢٠٠٢)

## الغش تعريفه وأنواعه :

٢,١ الغش هو الخطأ العمد يرتكب عن قصد أو عمد أو تدبير سابق من قبل قسم المحاسبة أو الهيئة الإدارية للتضليل أو الإخفاء أو الاختلاس أو التأثير علي القوائم المالية .  
( الساعي ، عمرو ، ١٩٩١ )

٢,٢ إن "الغش" هو اللفظ المرادف " للخطأ العمد " ويرتكب الغش عن طريق :  
التلاعب في الدفاتر والسجلات بقصد إخفاء عجز أو اختلاس أو بقصد إساءة استعمال أحد الموجودات ومن الأمثلة علي هذا النوع :

- إثبات مدفوعات وهمية في دفاتر المشروع وسجلاته واختلاسها أو استعمالها لتغطية اختلاس بخزينة المشروع ، كإضافة أسماء وهمية إلى كشف أجور العمال أو تزوير إيصالات دفع وهمية .
- عدم إثبات نقدية مقبوضة من أحد العملاء واختلاسها أو استخدامها لتغطية اختلاس سابق أو عجز بالخزينة .
- عدم إثبات بضائع واردة بسجلات المستودعات واختلاسها واستعمالها في تغطية اختلاسات سابقة بالمستودعات .
- إثبات أدونات صرف صورية ، واختلاس تلك البضائع . (عبد الله ، ١٩٩٩)

وتري الباحثة : أنه كلما كان نظام الرقابة الداخلية المستعمل فعلا في المشروع قويا ومتماسكا قائما على أسس صحيحة كلما قلت فرصة ارتكاب التلاعب الغش التزوير مما أدى إلى قيام المراجع بعملية المراجعة بأريحية كاملة وبذل مجهود أقل في عملية المراجعة .

- التلاعب في الحسابات بالدفاتر والسجلات بقصد التأثير علي مدى دلالة القوائم المالية علي نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي . ويحدث مثل هذا التلاعب بوعي وتوجيه من إدارة المشروع بقصد تحقيق أحد الأهداف التالية :
- تضخيم أرباح المشروع كأن يثبت مبيعات وهمية ، أو يغالي في تقدير بضاعة آخر المدة ، أو يؤجل قيد بعض المشتريات للفترة اللاحقة ، أو تؤخذ مخصصات كافية للاستهلاك أو لا تظهر المصروفات على حقيقتها وغير ذلك .
- تقليل أو تخفيض الأرباح بقصد المضاربة في الأسهم في السوق المالية ، أو بقصد تكوين احتياطات سرية قد يساء استخدامها مستقبلا لتحقيق أهداف خاصة بالإدارة . وقد يكون أيضا بهدف التهرب من ضريبة الدخل ، أو طلب إعانة من الدولة خاصة إذا كانت الدولة تضمن حد أدني من الأرباح .
- إظهار المركز المالي للمشروع علي غير حقيقته وذلك بتلاعب في قيم الموجودات والمطلوبات ، كل ذلك بهدف المضاربة في السوق المالي ، أو الحصول على قرض ، أو ثمن مرتفع للشركة في حالة البيع .

ومما لا شك فيه أن التلاعب بالسجلات أقل حدوثاً من الاختلاسات ولكنه أشد خطراً ، حيث يقوم به موظفون مسئولون بالمشروع . ومن هنا علي المدقق بذل قصارى جهده لاكتشاف مثل هذا التلاعب في حالة إذا ما أثارت شكوكه بعض الملابسات . (عبد الله ، ٢٠٠٠)

**وتري الباحثة : أن أوجه القيام بالتلاعب كثيرة متعددة وقد يشترك في التلاعب كلا من الإدارة والمحاسب والمراجع الداخلي أو قد ينفرد بالتلاعب شخص منهم فقط كلا حسب مصلحة .**

## **٢ . مواطن ومجالات ارتكاب الأخطاء والغش :**

إن دراية وإلمام مدقق الحسابات بأسباب وأنواع الأخطاء والغش غير كافية له ما لم يصاحب ذلك دراية وإلمام بمواطن ومجالات الأخطاء والغش لكي تساعده إلى حد كبير للقيام بعمله . حيث تمر البيانات والمعلومات المحاسبية بثلاثة مراحل خلال الدورة المحاسبية حيث تتوفر فرص متعددة لاحتمال وقوع أخطاء أو غش بها .

**المرحلة الأولى : مرحلة القيد الأولي ومواطن ارتكاب الأخطاء يقع بصورة أو أكثر مما يلي :**

١ . تحليل غير سليم للعمليات : تقتضي الأصول المحاسبية أولاً تحليل العملية وتحديد طرفيها المدين والدائن - وقد يخطئ المحاسب في توجيه أحد طرفي العملية أو القيد إلى الحساب الصحيح عمداً أو غير عمد . أو يتضمن الخلط بين المصروفات الإيرادية والرأسمالية .

٢ . حذف لعمليات كان يجب قيدها : أهونها ما يقع سهو وإهمال وأخطرها ما يتم عن قصد وسبق إصرار (قد تكون عمداً أو عن غير عمد ) .

- عدم قيد بضاعة مشتراه في نهاية العام في حساب المشتريات أو المورد رغم تسجيلها بدفاتر المخازن وإدراجها بقوائم الجرد انتظاراً لوصول فاتورتها .



- عدم إدراج بضاعة ضمن المخزون رغم وصول فاتورتها وتسجيل قيمها في المشتريات والمورد .

٣. قيد لعمليات كان يجب حذفها : كإدراج عمليات في فترة مالية معينة وهي تخص فترة غيرها ولا تخصها عن عمد لتحقيق غرض معين وقد تكون عن جهل وإهمال .
- تسجيل مبيعات صورية في نهاية الفترة وإثبات ردها في بداية الفترة التالية .
  - تسجيل مشتريات صورية في نهاية الفترة وإثبات ردها في بداية الفترة التالية .
  - تسجيل متحصلات نقدية تمت في بداية الفترة المالية ضمن الفترة السابقة .

(الساعي، عمرو ، ١٩٩١)

### **المرحلة الثانية : مرحلة التجميع والترحيل :** وهذه هي مرحلة الأعمال الكتابية والحسابية

المتضمنة للترحيل من اليومية إلى الأستاذ ، وترصيد الحسابات واعداد قوائم الجرد والكشوف التفصيلية ، أو حتى عند إعداد موازين المراجعة ، واحتساب الاستهلاكات والديون المعدومة ، وغير ذلك . ومن الطبيعي أن تكون هذه العمليات عرضة للخطأ وموطنا له سواء كان متعمدا أو غير متعمد . (عبد الله، ١٩٩٩)

### **المرحلة الثالثة : مرحلة إعداد وتحضير القوائم المالية النهائية :** وفي هذه المرحلة الأخيرة

- التي تمر بها البيانات المحاسبية تكون فرص حدوث أو ارتكاب الأخطاء والغش متعددة منها :
- إدراج مبالغ أو قيم غير سليمة كما في حالة تضخيم الموجودات أو إظهار أرباح غير محققة بقائمة نتيجة الأعمال .
  - حذف بعض البنود أو المبالغ من القوائم المالية ، كما في حالة عدم إدراج بعض الالتزامات بقيمتها الحقيقية أو إسقاطها كليا .

- إعطاء وصف غير صحيح أو كاف لبعض بنود القوائم المالية ، وهذا يؤدي إلى عدم تعبير هذه القوائم التعبير الصحيح عن واقع المشروع . ومن الأمثلة علي هذا إدراج أصول ثابتة ضمن مجموعة الأصول المتداولة بهدف إظهار رأس مال عامل ( أو نسبة سيولة ) غير عادي .

- عدم الإفصاح عن ظل العوامل المؤثرة علي المركز المالي في تذييل ملحق لها إن لم يكن ضمن بنودها . ومن الأمثلة علي ذلك الالتزامات العرضية والتي تكون أهميتها النسبية كبيرة ، ويلزم إظهارها علي شكل حسابات نظامية أو ملحق للميزانية .

(عيد الله ، ٢٠٠٠)

وتري الباحثة : أنه يجب على المراجع أن يتحري الدقة الكاملة أثناء عملية المراجعة لأنه قد تكون هناك أخطاء لا يمكن اكتشافها بسهولة تكون محكمة بحيث يجب بذل مجهود زائد لاكتشافها .

### ٣ . إخفاء الأخطاء والغش :

قد يحاول الموظفون إخفاء جهلهم أو عدم كفايتهم بارتكاب أخطاء عمدية بحسن نية كما في حالة ماسك دفتر الأستاذ العام مثلا حينما لا يتمكن من موازنة ميزان المراجعة ، فيعتمد إلي موازنته سوريا بتغيير مبالغ بعض الحسابات حتى لا يظهر عجزه أمام الإدارة . وقد يرتكب أحد الموظفين اختلاسا باستعمال شيك مسحوب علي بنك المنشأة لأغراضه الخاصة وتحميل القيمة علي حساب المصروفات ولا يهتم بإخفاء هذه الواقعة اعتمادا علي أنها قد لا تتكشف . ومن جهة أخرى ، قد يلجأ المختلس إلى التلاعب في الحسابات لتغطية الموضوع حتى لا ينكشف أمره بسهولة علي أية حال . وهنا قد يقوم الموظف لتغطية جريمته بأحد الإجراءات التالية في ضوء ما تتيحه إمكانياته من حيث الدفاتر والأعمال المحاسبية التي يشرف عليها .

٣,١ إذا كان هو نفس الشخص الذي يعد مذكرة تسوية البنك ، فإنه يتلاعب فيها بإنقاص مبالغ الشيكات التي لم تصرف بعد من البنك أو بإنقاص مبلغ رصيد البنك بالدفاتر ، أو بزيادة رصيد البنك بالكشوف أو بزيادة مبالغ الإبداعات التي لم تثبت بعد بكشوف البنك ، وذلك لإظهار مذكرة تسوية متوازنة صوريا . (الجزار ، ١٩٨٧)

٣,٢ وإذا كان يقوم بإمسك دفتر النقدية ( في حالة الدفاتر المساعدة ) فبإمكانه إنقاص مجموعة خانة المقبوضات النقدية مع إجراء تغيير في مجموع أو خانات أخرى في نفس الدفتر ليبقي علي التوازن قائما .

٣,٣ أما إذا كان هو نفسه المشرف علي الأستاذ العام فبإمكانه أن ينقص رصيد حـ/ النقدية بتعمد الخطأ في التجميع أو الترصيد ، مع إجراء تغيير مقابل (مكافئ) في رصيد حساب آخر بالأستاذ العام حتى يظل التوازن قائما . (عبد الله ، ١٩٩٩)

٣,٤ أما إذا كان يقوم بالترحيل من دفاتر اليومية إلى الأستاذ العام فبإمكانه نقل مبالغ غير صحيحة إلى حساب النقدية في الأستاذ العام .

وهكذا نرى أن التلاعب بمذكرة التسوية يعتبر تغطية مؤقتة ، وعليه إعادة هذا التلاعب عند إعداد مذكرة التسوية في نهاية كل شهر من الشهور اللاحقة . أما الإجراءات الأخرى فهي تغطية ثابتة أو دائمة بمعنى أنه لا حاجة للمختلس إلى تكرارها في أي وقت مالم يقدم علي اختلاس آخر . ولكن يجب أن لا يتبادر إلى الأذهان أن التغطية الثابتة غير قابلة للاكتشاف ، إذ أن التدقيق المستندي والحسابي وطلب الكشوف من البنوك من شأنها كشف مثل هذه التغطية والتلاعب والاختلاس . ( عبد الله ، ٢٠٠٠ )

وتري الباحثة : أنه بالفعل هناك محاسبين أو مدققين يجيدون فن التلاعب الغش في

الحسابات بطريقة تصعب على بعض المراجعين إكتشافها .

#### ٤ .دوافع القيام بمراجعة أوجه التلاعب :

بصفة عامة ينبغي أن يكون المراجع فطنا يقظا نحو الحصول علي الدلائل التي تكشف عن أوجه التلاعب المحتملة ، وفي الواقع فإن خاصيتي الحذر والشك المنطقي ربما يعتبران من أكثر المهارات التي ينبغي أن يتمتع بهما المراجع . وبالطبع فلا يكفي اكتشاف التلاعب وإنما يتطلب الأمر تتبعه وضمان توفير بيئة صالحة خالية من التلاعب . وفي معظم الحالات غالبا ما يكون الدافع للقيام بعملية مراجعة أوجه التلاعب هو حصول المراجع علي إشارة تفيد بحدوث عمليات غير عادية من ناحية أو فقد سجلات معينة من ناحية أخرى .(الصبان - وآخرون ، ١٩٩٦)

وان أحد أسباب اهتمام المراجعين الداخليين باحتمالات تحقق أوجه التلاعب هو أن الإدارة تتوقع من أنشطة هؤلاء المراجعين الداخليين تخفيض درجات المخاطرة الناتجة من الاختلاسات غير المكتشفة . (السوافيري ، وآخرون ، ٢٠٠٢)

وتري الباحثة أن فطنة المراجع يقظته أثناء عملية المراجعة كفيلة باكتشاف أوجه التلاعب الغش في الحسابات .

٥ . الأسباب التي يري من خلالها المديرون أن المراجعين الداخليين أقدر علي

#### اكتشاف أوجه التلاعب :

٥,١ اقتناع المراجعين الداخليين بأنهم أقدر علي التعامل مع أوجه التلاعب من غيرهم .

٥,٢ أن المراجعين الداخليين لديهم نطاق كاف وقدرة علي اكتشاف التلاعب .

٥,٣ أن المراجعين الداخليين أكثر ألفة بالعمليات وبنظام الرقابة الداخلية من المراجعين

الخارجيين .

أن المراجعين الداخليين أكثر تركيزاً على نظام الرقابة الأمر الذي يعمل على منع التلاعب .  
(السوافيري ، وآخرون ، ٢٠٠٢)

## ٦ . مفهوم الأهمية النسبية وأوجه التلاعب :

لا تنشأ الأهمية النسبية فقط لأوجه التلاعب نتيجة قيمة المبلغ موضع التلاعب وغنما تتحدد الأهمية النسبية لها من حيث الآثار النوعية . وفي هذا الصدد يمكن أن نذكر الأسباب التي تدفع لذلك :

- إذا لم يتم منع حدوثها يمكن أن تتفشي أوجه التلاعب هذه بسرعة .

- وجود التلاعب يشير إلى ضعف نطاق الرقابة الداخلية .

يتضمن التلاعب موضوعات أخرى متكاملة يصعب التوصل إليها . (السوافيري ، وآخرون ، ٢٠٠٢)

وتتصف مراجعة التلاعب بالصعوبة نظراً لعدم إمكانية اختيار كل عملية بالإضافة إلى أن هناك عمليات غير مثبتة في الدفاتر لأي سبب من الأسباب ربما تزيد من صعوبة الكشف عن هذه التلاعبات . كما تزيد هذه للحصول على إجابات كافية من الأشخاص موضع المساءلة . كما لا يستطيع في كثير من المواقف تتبع الأحداث غير الرسمية وغير المثبتة والتي قد ترتبط بدرجة كبيرة بموضوع التلاعب . وتؤدي هذه الصعوبات إلى ارتفاع تكلفة الكشف عن أوجه التلاعب ، بالإضافة إلى أن هذه الصعوبات تفسر عدم وجود ضمان كامل لاكتشاف أوجه التلاعب ، كذلك فإن هذا يفرض صعوبة تحديد نطاق التلاعب والخسائر المترتبة عليه .

وبالإضافة إلى بعد تكلفة مراجعة أوجه التلاعب نواجه أيضاً ببعدين آخرين هما المشاكل

القانونية والسمعة السيئة . (الصبان ، آخرون ، ١٩٩٦)

## ٧ . مجالات مخاطرة حدوث التلاعب وكيفية مراجعتها :

لكل عملية من عمليات المشروع أنواع معينة من التلاعب يمكن أن تحدث فيه ، ترتبط بمراحل تشغيل العملية . ففيما يختص بمراحل عملية تحقق الإيراد يمكن المغالاة في قيمة المبيعات من خلال مبيعات وهمية ، أيضا تكلفة الإنتاج يمكن التلاعب في أرقامها من خلال التلاعب في تاريخ الاعتراف بالإيراد وما يترتب عليه من تكلفة .

مجالات المخاطرة وكيفية مراجعتها	
نقاط المراجعة الداخلية	مجالات مخاطرة حدوث التلاعب
<p>أ- التعرف علي كميات المبيعات وأسعار كل صنف منها .</p> <p>ب- مراجعة المردودات والمسموحات والمستندات المؤيدة لها .</p> <p>ت- مراجعة الخصم الممنوح للعميل واعتماده ومقارنته مع سياسة الشركة .</p> <p>ث- مقارنة الكميات المباعة مع السحب من المخازن وتواريخ كل من الواقعتين .</p> <p>ج- المتحصلات النقدية من البيع وتواريخ إيداعها في البنوك ومراجعتها مع كشف البنك وقيود اليومية الخاصة بها .</p> <p>(السوافيري ، وآخرون، ٢٠٠٢)</p>	١. الإيراد من التلاعب
<p>أ- التعرف علي كميات المواد المشتراة وأسعار كل منها .</p> <p>ب- مراجعة مردودات ومسموحات الشراء والمستندات المؤيدة لها .</p> <p>ت- مراجعة تقارير الفحص المقدمة من لجنة الفحص والاعتمادات من المسؤولين عنها .</p> <p>ث- المدفوعات للموردين وإيصالات الاستلام وتواريخها .</p> <p>ج- مراجعة كشوف الأجور مع يومية المدفوعات مع توقيعات العاملين .</p> <p>ح- مراجعة كشوف الأجور الإضافية ويومية المدفوعات .</p> <p>(الصبان ، آخرون ، ١٩٩٦)</p>	٢. تكلفة الإنتاج

## شكل رقم ( ١ )

### ٨. المعايير المتعلقة بمسئولية المدقق عن اكتشاف الأخطاء والاحتيال :

أصدر مجلس معايير التدقيق (ASB) في مايو عام ١٩٩٦ صيغة مبدئية لنشرة اعتبارات الاحتيال عند تدقيق القوائم المالية Consideration of Fraud in Financial Statement

Audit حيث تضمنت إرشادات محددة بخصوص :

٨,١ تقييم مخاطر الغش في كل عملية تدقيق .

٨,٢ الاستجابة لنتائج تقييم تلك المخاطر .

٨,٣ التقرير عن الغش المكتشف أو المشتبه به .

٨,٤ متطلبات توثيق إجراءات تقييم مخاطر حدوث الغش .

وقد يواجه المدقق ظروفًا تشير إلى أن البيانات المالية تحتوي على تحريف مادي ناتج عن

احتيال أو خطأ منها :

- تحديد لنطاق عملية التدقيق تفرضه الإدارة .

- وجود أرقام هامة صعبة التدقيق في الحسابات .

- تطبيق مبالغ في المبادئ المحاسبية . - أدلة غير مقنعة أو متعارضة تقدمها الإدارة .

- سجلات محاسبية غير مكتملة أو غير مناسبة بشكل خطير . - معاملات غير مدعومة .

- معاملات غير اعتيادية حسب طبيعتها أو حجمها أو تعقيدها ، خاصة إذا تمت تلك المعاملات

بالقرب من نهاية السنة .

- فروقات كبيرة لم تتم مطابقتها بين حسابات الرقابة والسجلات المساعدة ، أو بين الجرد الفعلي

والدفترية . (المطارنة ، ٢٠٠٦)

### ٩. مسئولية المدقق عن اكتشاف الأخطاء والغش :

لم تعد عملية التدقيق هدفا أساسا إلى اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو غش ، ولكن اكتشافها يعتبر ناتجا ثانويا لعملية التدقيق ومن خلال ممارسة المدقق لحذره المهني وواجباته المهنية المتعارف عليها . هذا كما أن تحول التدقيق من تفصيلي إلى اختباري يقوم علي أساس العينات الإحصائية ، يترتب عليه استحالة اعتبار المدقق مسؤولا عن اكتشاف جميع الأخطاء أو الغش أو التلاعب بالدفاتر والسجلات . (عبد الله ، ٢٠٠٠)

وينص معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) بشأن مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال والخطأ بأن المسؤولية الرئيسية لمنع واكتشاف الخطأ والاحتيال تقع على كل الأشخاص المكلفين بالرقابة في المنشأة وإدارتها ، والمسئوليات الخاصة بكل من الأشخاص المكلفين بالرقابة والإدارة يمكن أن تختلف حسب المنشأة ومن بلد لآخر ، وتحتاج الإدارة وبإشراف الأشخاص المكلفين بالرقابة إلى وضع الأسلوب الصحيح ، وخلق ثقافة للإهانة والأخلاق العالية والمحافظة عليها وإنشاء الأنظمة المناسبة لمنع واكتشاف الخطأ والاحتيال داخل المنشأة .

مما سبق نجد أن المدقق ليس مسؤولا عن اكتشاف الأخطاء والتلاعب وإنما يعتبر مسؤولا فقط عن الأخطاء والتلاعب التي يظهرها فحصه العادي للدفاتر والسجلات في حالة أن تكون كمية الاختبارات وحجم العينة لا يمثل المجتمع ، أي أن مستوي اختباراته أقل من المستوي المفروض من قبل معايير التدقيق .

إذن خطة التدقيق التي يقوم مدقق الحسابات بوضعها قبل البدء بعملية التدقيق وفقا لمتطلبات معايير التدقيق المتعارف يمكن أن تتأثر باحتمال وجود أخطاء أو احتيال جوهري . مما يعني أن خطة المدقق يجب أن تتغير إلى إجراءات تفيد في عملية الحصول علي الأدلة والقرائن المؤيدة لحالة الغش والاحتيال ، حتى أن نطاق فحص المدقق سوف يتأثر باحتمال وجود الأخطاء



والغش في أن يقوم المدقق بتوسيع نطاق الفحص ، وقد تكون الحالات التالية من الأسباب التي

تؤدي إلى تزايد احتمالات التلاعب والغش بالنسبة لمدقق الحسابات :

- أن لا تتصف الإدارة بالنزاهة والاستقامة والأمانة .
- وجود عمليات غير عادية في المنشأة .
- بعض الظروف والضغوط التي تؤثر علي المنشأة محل الفحص .

(المطارنة ، ٢٠٠٦)

قد يكتشف المدقق أخطاء أو غش أثناء عملية التدقيق وإجراءاتها ويكون ذلك عن طريق غير مباشر أو بالتبعية للهدف الأساسي للتدقيق وهو الحصول علي رأي فني محايد بالقوائم المالية فلا يمكن الاعتماد عليها في الكشف عن جميع الأخطاء والتلاعب . (الساعي ، عمرو ، ١٩٩١)

#### ١٠ . مواجهة مدققو الحسابات التزوير علي صعيد الإدارة :

يقول فريق من مدققي الحسابات أنه من المستحيل عمليا اكتشاف عمليات الاحتيال التي يقوم بها ، وإن شئت ، إدارة المشروع العليا ، أي أنه إذا رغبت الإدارة عن عمد وإصرار مسبق "تضليل المدقق" فإنه يستحيل عليه ، إلا بجهود مضنية وبكلفة مرتفعة ووقت طويل ، أن يكشف ذلك .

ولكن الاتجاه السائد في الأوساط القضائية وهيئات الرقابة المالية بل ولدي رجال الأعمال والمال ، أن شركات التدقيق ينبغي أن تتمكن من اكتشاف مثل هذا التلاعب إذ أنه من مبررات وجودها . (عبد الله ، ٢٠٠٠)

١٠,١ وقد وضعت شركة التدقيق Touché Rose and Co إرشادات تدقيق ( Audit Guide

Lines) تساعد المدقق في اكتشاف عمليات التزوير (بتصرف )

١٠,١,١ الصفقات الضخمة : جمع معلومات من مصادر خارجية بالإضافة إلي المعلومات التي تقدمها الإدارة .

١٠,١,٢ العمليات الصغيرة العديدة المتعلقة بشركة واحدة وفي مجملها لها تأثير على القوائم المالية تدقيقها بعناية واهتمام .

١٠,١,٣ دراسة نشرات القوائم المالية والمعاملات المتعلقة بالخمس سنوات .

١٠,١,٤ العمليات والصفقات المسجلة قرب نهاية السنة المالية " حفلات رأس السنة " تدقيقها بحذر وانتباه .

١٠,١,٥ الصفقات السرية ضمن صفقات معن عنها .

١٠,١,٦ مقارنة صفقات متعلقة بالإدارة بصفقات شبيهة قام بها فريق منافس آخر .

١٠,١,٧ تعاون المدققين لكشف مدى تدخل الإدارة في أعمال المحاسبة والتدقيق في حالة الشركات التي تستبدل محاسبيها من حين لآخر . (الساعي ، عمرو ، ١٩٩١)

١٠,٢ كذلك فإن الاثنتي عشرة ملاحظة التالية يجب أن تثير شكوك مدقق الحسابات بما يقدم اليه من بيانات ، وهذه الملاحظات هي :

١٠,٢,١ رأس المال أو الرصيد المالي غير الكافي .

١٠,٢,٢ الحاجة إلى الربح السريع لدعم قيمة الأسهم المطروحة في السوق .

١٠,٢,٣ الاعتماد على عدد ضئيل من المنتجات والزيائن والصفقات .

١٠,٢,٤ مؤسسة صناعية في هبوط مستمر .

١٠,٢,٥ ملاحقات قضائية كثيرة من قبل حاملي الأسهم .

١٠,٢,٦ التوسع السريع في مجالات مختلفة .

- ١٠,٢,٧ صعوبة التحصيل وخاصة من العملاء الأساسيين .
- ١٠,٢,٨ عمليات متنوعة ضخمة ولكل منها جهاز محاسبي خاص .
- ١٠,٢,٩ السيطرة الإدارية من قبل فرد أو بضعة أفراد .
- ١٠,٢,١٠ اعتماد جهاز تدقيق داخلي يفتقر إلى الكفاءة المهنية .
- ١٠,٢,١١ الاعتماد على مدققين أو أكثر للأقسام الأساسية المنفصلة .
- ١٠,٢,١٢ استبدال مفاجئ للمسؤولين ذوي الوظائف المالية الحساسة ، أو للمستشارين القانونيين . (عبد الله، ١٩٩٩)
- وترى الباحثة أنه بالفعل إذا أرادت الإدارة أن تقوم بالتلاعب والغش في الحسابات فإنه يكن من الصعب على أي مراجع ان يكتشف هذه التلاعب إلا إذا كان يتمتع بخبرة عالية وكافية ليكتشف هذه التلاعبات .

المبحث الخامس  
مخاطر المراجعة المتعلقة بنظام  
الرقابة الداخلية

## ١. المقدمة

لقد أدى التقدم العلمي والتكنولوجي الذي صاحب هذا العصر إلي زيادة الوحدات الاقتصادية وزيادة المسؤوليات الملقاة علي عاتقها في تحقيق أهدافها ، فضلا عن تعقد المشاكل الإدارية الناتجة عن تنوع نشاطها وزيادة حجم أعمالها . ( جمعة ، ٢٠٠٥ )

ولذلك كان من الضروري وجود نظام رقابة فعال وكفاً للرقابة الداخلية في أي شركة حماية لأصحاب المصلحة في الشركة وبصفة خاصة المساهمين والمستثمرين وكافة الأطراف ذات الصلة بالشركة كالبنك والدائنون والعمال . ويعتبر نظام الرقابة الداخلية في أي شركة بمثابة خط الدفاع الأول الذي يحمي مصالح المساهمين بصفة خاصة وكافة الأطراف ذات الصلة بالشركة.

( علي - شحاتة ، ٢٠٠٥-٢٠٠٦ )

حيث تعتبر الرقابة الداخلية نقطة البداية بالنسبة لمهام مراقب الحسابات ، والأساس الذي يرتكز عليه عند إعداده لبرنامج المراجعة ، وتحديد له لمدى الاختبارات التي سيقوم بها .

(الصبان ، ١٩٩٧)

ولاشك أن ازدياد حالات الإفلاس والإعسار والفتل المالي للعديد من الشركات في السنوات الأخيرة وحدوث فضيحة Enron في عام ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية أدت إلي الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية في الشركات خاصة تلك الشركات التي تتداول أوراقها المالية في بورصة الأوراق المالية .

وأدت فضيحة Enron وغيرها من مشاكل وحالات الإفلاس في العديد من الشركات في الولايات المتحدة إلي عدم الثقة بين المتعاملين في سوق الأوراق المالية وذلك بسبب ضعف أنظمة الرقابة الداخلية في هذه الشركات ، وقد ترتب علي وجود فضيحة Enron وعلي تزايد

حالات الإفلاس والفشل المالي في العديد من الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية إلى التدخل الحكومي في عملية إصدار المعايير المهنية من خلال جهة حكومية تكون مسؤولة عن إصدار المعايير المهنية من خلال جهة حكومية تكون مسؤولة عن إصدار المعايير المهنية بدلا من مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين AICPA وذلك من خلال إنشاء مجلس الرقابة المحاسبية علي الشركات العامة المقيدة بالبورصة . ( علي- شحاتة ، ٢٠٠٥\_٢٠٠٦ )

## ٢. مفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها وأنواعها :

لقد عرفت لجنة إجراءات التدقيق Committee on Auditing Procedures المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونية القانونيين AICPA الرقابة الداخلية علي أنها " تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين علي التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة " ( عبد الله ، ٢٠٠٧ )

٢,١ وقد تم تعريف الرقابة الداخلية أيضا بأنها :

٢,١,١ مجموعة من الوسائل تتبناها الإدارة لتمكنها من استغلال موارد المنشأة بكفاية ، وحمايتها من سوء الاستخدام وكذلك لضمان دقة القيود الحسابية وسلامة توجيهها بالإضافة إلي تنفيذ العمليات الجارية بطريقة منسقة وفقا للسياسات الإدارية المرسومة بحيث تحقق أكبر قدر من الكفاية الإنتاجية مع العمل علي التخطيط الكافي للمستقبل .

( الجزائر ، ١٩٨٧ )

٢,١,٢ وقد تم تعريف الرقابة الداخلية وفقا للإصدار بمعيار رقم ٥٥ ( SAS٥٥ ) بأنها السياسات التي يتم من خلالها تحقيق أهداف الشركة التي يجب أن يهتم بها مراقب الحسابات ، حتى يستطيع الحكم علي مدى مقدرة الشركة محل المراجعة علي

تسجيل وتلخيص البيانات والأحداث المالية التي قامت بها الشركة محل المراجعة .

(نصر علي \_ آخرون ، ٢٠٠٥-٢٠٠٦)

٢,١,٣ تخطيط التنظيم الإداري للمشروع وما يرتبط به من وسائل أو مقاييس تستخدم

داخل المشروع لمحافظة علي الأصول، واختيار دقة البيانات المحاسبية ومدى

الاعتماد عليها وتنمية الكفاية الإنتاجية وتشجيع السير بالسياسات الإدارية

وطريقها مرسوم. (الصحن - آخرون ، ١٩٨٩ )

٢,٢ تعني الرقابة الداخلية كافة السبل والوسائل والإجراءات التي تستخدمها إدارة المنشأة

لتحقيق الأهداف التالية :

٢,٢,١ حماية أصول وممتلكات المنشأة من العبث والسرقة والاختلاس.

٢,٢,٢ إمداد إدارة المنشأة بالبيانات المحاسبية الدقيقة والتي يمكن الاعتماد عليها في

عمليات التخطيط واتخاذ القرارات.

٢,٢,٣ تشجيع الكفاية الإنتاجية ومحو الإسراف والعدم في الصناعة والإنتاج بأقل

تكلفة ممكنة .

٢,٢,٤ التأكد من أن جميع العاملين بالمنشأة ملتزمين بتنفيذ السياسات التي وضعتها

إدارة المنشأة. ( جربوع ، ٢٠٠٢ )

وتميل الباحثة للتعريف القائم : " تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة

في المشروع بهدف حماية أصوله وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى

الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين علي التمسك بالسياسات الإدارية

الموضوعة " لأنه أعم وأشمل .

### ٣. أهداف الرقابة الداخلية :

- ١,١ تنظيم المشروع لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسئوليات.
- ١,٢ التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الإدارية.
- ١,٣ رفع مستوى الكفاية الإنتاجية .
- ١,٤ تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية . ( عبد الله ، ٢٠٠٧ )
- ١,٥ تقييم عمل الأفراد ومقدار تحملهم لمسئولياتهم .
- ١,٦ التحقق من وجود حماية كافية لأصول المشروع ضد الفقد أو الخسارة أو السرقة. ( الصحن ، ١٩٨٨ )

### ٤. أنواع الرقابة الداخلية :

#### ٤,١ الرقابة الإدارية **Administrative Control** :

وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية ، وهي تعتمد في سبيل تحقيق أهدافها وسائل متعددة مثل الكشوفات الإحصائية ، ودراسة الوقت والحركة وتقارير الأداء ، ورقابة الجودة ، والموازنات التقديرية ، والتكاليف المعيارية واستخدام الخرائط والرسوم البيانية وبرامج التدريب المتنوعة للمستخدمين ، وهي كما نرى متعلقة بطريقة غير مباشرة بالسجلات المحاسبية منها والمالية .



## ٤,٢ الضبط الداخلي Internal Control :

ويشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه علي تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية ، كما يعتمد علي تحديد الاختصاصات والسلطات والمسئوليات.

( عبد الله ، ٢٠٠٧ )

## ٤,٣ الرقابة المحاسبية Accounting Control :

وهي تشمل خطة التنظيم والوسائل والإجراءات التي تختص بصفة أساسية بالمحافظة علي أصول المشروع ومدى الاعتماد علي البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات المالية .

( الصحن وآخرون ، ١٩٨٩ )

## ٥ . مقومات نظام الرقابة الداخلية Element of Internal Control :

أي نظام من الأنظمة حتى يكون فعال ويعطي النتائج التي وضع من أجلها لابد وأن يعتمد علي مقومات تساعد في إنجاحه ، ونظام الرقابة الداخلية كأى نظام له من المقومات ما تساعد في فعاليته ، ولابد أن تكون هذه المقومات مرتبطة ببعضها ولا يوجد فيها أي قصور حتى لا ينعكس ذلك علي نظام الرقابة ويحد من فعاليته .

### ٥,١ هيكل تنظيمي كفاء :

وجود هيكل تنظيمي كفاء يعد نقطة البداية لنظام رقابة فعالة كونه يحد المسئوليات بدقة ، والهيكل التنظيمي يختلف من منشأة إلي أخرى وفقا لحجم المنشأة واتساع أعمالها وطبيعة نشاطها وحتى يكون الهيكل التنظيمي كفاً لابد من مراعاة تسلسل الاختصاصات وتوضيح السلطات والمسئوليات لكل إدارة داخل المنشأة بدقة ، حتى يكون هناك وضوح عند كل إدارة

عن المسؤوليات التي تقع علي عاتقها مما يسهل علي وجود نظام رقابة داخلي قوي وفعال يجب أن تؤدي الخطة التنظيمية لمنشأة لاستقلال الإدارات وتوضيح خطوط السلطة والمسئولية بطريقة تسهل عملية تحديد المسئول عن ارتكاب أي خطأ أو مخالف ويعني استقلال الإدارات أن لا يتم السيطرة علي العملية بأكملها وأدائها من قبل قسم واحد ، وأن يكون هناك فصل واضح بين الإدارات التي تقوم بتنفيذ العملية والإدارة المسئولة عن الاحتفاظ بالأصول كعهدة وإدارة الحسابات وهذا يؤدي إلى الرقابة من قسم معين علي قسم آخر للحد من احتمالات ارتكاب الأخطاء والغش وتحديد المسئول عن تلك الأخطاء .

الهيكل التنظيمي الجيد ومبادئ محاسبة المسئولين يمكن أن تساعد علي تتبع التصرفات في كل ناحية داخل المنشأة مما يعني أن ترتبط النتائج بالأفراد والذي يؤدي بدوره إلى زيادة اهتمام العاملين والعناية بما يقع علي عاتقه من مسئولية ، خاصة عندما يشعرون بأنهم سوف يحاسبون علي الأخطاء التي يرتكبونها أو يقدم لهم الحوافز في حالة عدم ارتكاب الأخطاء وزيادة الكفاءة لديهم ولذلك تعتبر الوظائف المتعارضة إذا كان جمعها يؤدي إلى ارتكاب الأخطاء والغش أو إخفاء بعض حالات التلاعب لذلك لابد الفصل بين الوظائف التالية :

أ- الترخيص بالعمل ( أداء العمل )

ب- الاحتفاظ بالأصول ( الموجودات )

ج- مسك السجلات .

مما سبق تستطيع القول أن الهيكل التنظيمي الكفاء يشمل :

- الرقابة الداخلية علي العمليات وذلك بأن لا يقوم موظف واحد بأداء العملية من بدايتها حتى نهايتها .

• أن تحدد مسئولية تسجيل البيانات وتداولها والمحافظة علي الأصول التي تتم المحاسبة عنها .

• الاستقلال التنظيمي وذلك عن طريق تحديد سلطات كل إدارة ومسئولياتها وتنظيم العلاقة بين الإدارات . ( المطارنة ، ٢٠٠٦ )

## ٥,٢ نظام محاسبي سليم :

حيث يعتمد علي مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات ودليل مبوب للحسابات ومجموعة من المستندات تفي باحتياجات المشروع ، وتصميم لدورات محاسبية مستندية تحقق رقابة فعالة ، علي من يستعمله ، ويجب أن يخدم ذلك السجل أو المستند هدفا من أهداف إدارة المشروع كما يجب أن يراعي في تصميمه كافة استخداماته المحتملة حتى نقل من تغيير النماذج كل حين . هذا كما يجب أن يراعي في تصميمه ما يكفل رقابة داخلية فعالة في المراحل التي يمر فيها المستند . ( عبد الله ، ٢٠٠٧ )

ويجب أن يشمل النظام المحاسبي علي ما يلي :

- أن يكون هناك مستندات منظمة ومرقمة تغطي أوجه نشاط المنشأة .
- أن يكون هناك دليل حسابات مبوب يوضح كل الحسابات التي تتعامل معها المنشأة ويتضمن محتويات كل حساب .
- أن يكون هناك دليل يوضح طرق معالجة العمليات محاسبيا .
- أن يتم إعداد الموازنات التخطيطية لكافة العمليات والتحقق من تنفيذها .
- أن يكون لدى المنشأة علي نظام تكاليف فعال لقياس الأداء الفعلي ومقارنته مع المعياري . ( مطارنة ، ٢٠٠٦ )

٥,٣ قواعد ثابتة عند أداء الوظائف والمهام لكل قسم من الأقسام التنظيمية : فسلامة أداء

الواجبات والوظائف في كل قسم تؤثر بدرجة كبيرة علي فعالية الرقابة الداخلية وعلي كفاية العمليات الناشئة عن هذا الأداء . فلكي تتجنب المنشأة الأسئلة والمحاولات التي تهدف إلي نقل عبء مسؤولية التقصير في الأداء من قسم إلي آخر أو شخص إلي آخر . فإن تفويض السلطات والإجراءات والسياسات يجب أن تكون في صورة كتابية . ويتم ذلك عن طريق خريطة التنظيم التي تضعها المنشأة لبيان خطوط المسؤولية ، وكذا التوصيف الذي يحدد الواجبات والمسئوليات لأفراد التنظيم داخل المنشأة ( لموظفي المنشأة ) . ( الجزائر ، ١٩٨٧ )

٥,٤ الضبط الداخلي :

يقصد بالضبط الداخلي ذلك النظام الذي يهدف إلي تدقيق العمليات المحاسبية والمالية بهدف خدمة الإدارة ، والضبط الداخلي له أثر فعال في وجود نظام رقابة داخلية فعال . يحتاج نظام الضبط الداخلي إلي ترتيبات خاصة للواجبات لمنع الأخطاء والغش واكتشافها بالإضافة إلي القيام بما يلي :

٥,٤,١ تحديد ( فصل ) اختصاصات الإدارات بشكل يمكن تكامل الجهود وعدم تعارضها

، وكذلك تحديد الاختصاصات علي مستوي الأفراد داخل الأقسام والإدارات الفرعية ، بحيث لا يقوم شخص واحد بعملية من بدايتها حتى نهايتها ، وإنما يجب أن تقسم العملية إلي مراحل ويقوم كل موظف بأول مرحلة ، مما يعني مراقبة الموظف اللاحق لأداء عمل الموظف في المرحلة السابقة ، ذلك يؤدي إلي تحديد المسؤولية أو غش ما .

٥,٤,٢ تحدد الإجراءات التفصيلية لخطوات العمليات التي تقوم بها المنشأة والتي تختلف وفقاً لاختلاف التنظيم الإداري للمنشأة . بحيث يكون المسئول عن أداء عملية ما لديه المعلومات الكاملة عن الإجراءات الواجب إتباعها في هذه العملية .

٥,٤,٣ أن يتم إبدال الواجبات المعطاة لكل عامل بما لا يتعارض مع مصلحة العمل وكفاءة العامل واختصاصاته . بحيث لا يؤدي هذا التغيير إلى صعوبة اكتشاف الغش والأخطار التي ارتكبها الموظف السابق .

تتضمن الترتيبات المحاسبية عدد من الإجراءات التي تزيد من فعالية النظام المحاسبي في الرقابة وحماية الأصول منها :

\* تحديد مدى التزام العاملين بالسياسات والخطط المعدة من قبل الإدارة .

\* تحديد مستوي الإدارة فيما يتعلق بتنفيذ مسؤولياتها .

\* مدى الاعتماد علي البيانات المحاسبية وغيرها .

\* التحقق من مدى ملائمة وتطبيق الرقابة المحاسبية والمالية . ( المطارنة ، ٢٠٠٦ )

٥,٥ **اختيار الموظفين الأكفاء ووضعهم في مراكز مناسبة** : وما يتضمنه ذلك من توصيف

دقيق لأعمال المشروع المختلفة ، وبرنامج مرسوم لتدريب العاملين فيه بما يتضمن

حسن اختيارهم ووضع كل موظف أو عامل في المكان المناسب له حتى يمكن

الاستفادة من الكفاءة المختلفة . ( عبد الله ، ٢٠٠٧ )

٥,٦ **مستويات الأداء** : إن سلامة الواجبات والوظائف في كل قسم تؤثر بدرجة كبيرة علي

فعالية الرقابة الداخلية وعلي كفاية العمليات الناشئة عن هذا الأداء . ويجب أن تمدنا

الإجراءات الموضوعة بالخطوات التي يتم بمقتضاها اعتماد العمليات وتسجيلها

والمحافظة علي الأصول . ويجب أن تمدنا مستويات الأداء بالوسائل التي تضمن دقة

اتخاذ القرارات والتسجيل . ويتم عموماً بتقسيم الواجبات والمسئوليات بحيث لا يتم شخص واحد العملية كلها من بدايتها إلى نهايتها . وهذا يمكننا من مراجعة دقة العمل واكتشاف الخطأ والغش بسرعة . ( الصحن \_ آخرون ، ١٩٨٩ )

٥,٧ **استخدام كافة الوسائل الآلية** بما يكفل التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات والحفاظ علي أصول المشروع وموجوداته من أي تلاعب أو اختلاس . ( عبد الله ، ٢٠٠٦ )

٥,٨ **حماية الأصول** : يجب أن يكون لدي المنشأة سياسات وإجراءات توفر الحماية اللازمة للأصول والسجلات من التلف والضياع والاختلاس وحتى تكون المعلومات والتقارير صحيحة ، كذلك يجب أن يتم الاحتفاظ بالسجلات والملفات في أماكن تقلل من احتمالات إدخال تعديلات عليها أو إتلافها . كما يجب إتباع سياسة سليمة للحماية المادية للأصول كأن يخصص لها أماكن واستخدام الأنظمة الالكترونية لإقفالها وفتحها واستخدام الخزائن الحديدية المصنوعة للنقدية . وتحديد الأشخاص المسموح لهم بالدخول إلى هذه الأماكن . كذلك الاحتفاظ بالأقراص المدمجة وأشرطة السجلات الممغنطة في أماكن مكيفة حتى لا تتلف بسبب درجات الحرارة المرتفعة ، ويجب أن يتم إصدار واستلام تلك الأشرطة والأقراص عن طريق التصريح وإثبات تلك العمليات .

**وتخلص الباحثة: أن مقومات نظام الرقابة الداخلية تتمثل في أن هيكل تنظيمي كفاء يشمل الرقابة الداخلية على العمليات حتى يتم ضبط والتحكم بالعمليات المالية منع أي تجاوزات لها ، من خلال تحديد المسؤوليات لتسجيل البيانات المحافظة على الأصول من أي تلاعب أو سرقة و اختلاس ، وكل ذلك في ظل تحديد المهام المسؤوليات لكل إدارة وعدم اختلاط المهام ، ونظام**

محاسبي سليم مكون من مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات التي تثبت عمليات المشرع لمنع أي تلاعب والسيطرة على كل العمليات بطريقة صحيحة قائمة على مجموعة من القواعد المعايير المتعارف عليها ، و عدة قواعد ثابتة عند أداء الوظائف والمهام لكل قسم من الأقسام التنظيمية لكي يتم تحديد المسؤوليات وتحديد منبع التقصير لكي يتم المحاسبة عليه ، وضبط الداخلي لكل عمليات المشروع لكي تخدم وتحقق أهداف الإدارة والحصول على نظام رقابي فعال قي قادر على مواجهة أي انحرافات أو أخطاء ، ووضع الموظف المناسب في المكان المناسب وإيصال المهام المناسبة له تدريب الأيدي العاملة بما تتطلب احتياجات العمل ذلك كله في ظل وسائل آلية متاحة لتسهيل علي الموظف آلية التعامل مع الحسابات تسجيلها ومن ثم الوصول إلى ما تهدف إليه المنشأة من دقة صحة البيانات المالية المحافظة على أصل المنشأة من أي عوارض أو اختلاسات أو تلف مما يؤدي إلى استمرارية المنشأة لأكبر مدى ممكن .

## ٦. الرقابة الداخلية والمراجع الخارجي

أدي ظهور الشركات المساهمة والشركات القابضة ذات الفروع المنتشرة في مختلف أنحاء القارات في العقد الثاني من القرن الماضي إلى زيادة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية وذلك من أجل وضع حماية كافية علي أصول وممتلكات هذه الشركات لحماية أصل وممتلكات الشركة من الاختلاس والعبث ، ومن أجل الحصول علي البيانات المالية الدقيقة لاستخدامها في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات حيث انفصلت الملكية عن إدارة هذه الشركة .

كما أدي التطور المستمر للرقابة الداخلية إلى زيادة اعتماد مراجع الحسابات الخارجي عليها ، إن نتائج تقييم المراجع لنظام الرقابة تؤثر علي طبيعة إجراءات المراجعة المطلوب استخدامها ، والمدى المطلوب لمثل هذه الإجراءات أي نتيجة فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية تحدد مدى ونطاق الفحص الذي يقوم به مراجع الحسابات .

ويتطلب تقييم نظام الرقابة الداخلية معرفة الإجراءات والطرق الموضوعية ، والتأكد من أن تلك الإجراءات والطرق تستخدم كما هو مخطط ، فالمراجع يجب أن يحدد :

- مدى ملائمة نظام الضبط الداخلي .

- ما إذا كان النظام يتم تشغيله وفقاً لما هو مخطط له . ( جربوع ، ٢٠٠٢ )

لقد كان التدقيق في السابق يتم بشكل تفصيلي للدفاتر والسجلات وبعد التطور الاقتصادي واتساع أعمال المنشآت وحدثت أعداد كبيرة من العمليات في المنشأة تحولت عملية التدقيق من تفصيلية إلى اختبارية ، ولكن لكي يقوم المدقق باستخدام نظام التدقيق الاختباري لابد من وجود نظام رقابة داخلي فعال .

ويقسم نظام الرقابة الداخلية الي :

أ- الرقابة الداخلية

ب- الرقابة المحاسبية

ج- الضبط الداخلي

لذا يجب علي مدقق الحسابات أن يقوم بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية كخطوة أولى لبدء عملية التدقيق . ولقد نص معيار التدقيق الدولي رقم ( ٤٠٠ ) علي المدقق الحصول علي فهم كاف للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية ، لغرض التخطيط لعملية التدقيق وتطوير طريقة فعالية لتنفيذها . وعلي المدقق استخدام اجتهاده المهني لتقدير مخاطر التدقيق ، وتصميم إجراءات التدقيق للتأكد بأنها قد خفضت إلى المستوي الأدنى المقبول .

مما سبق نجد أن نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية تؤثر علي طبيعة إجراءات التدقيق المطلوب استخدامها ونطاق الفحص الذي يجب أن يقوم به مدقق الحسابات ، وكذلك يجب علي مدقق الحسابات بداية أن يتحقق من أمرين : الأول : أن يكون نظام الضبط الداخلي المرسوم (المخطط



( ملائم للمنشأة وطبيعة نشاطها ، الثاني : التحقق من مدى الالتزام بتطبيق هذا النظام كما هو مخطط له .

بما أن نظام الرقابة الداخلية يتكون من رقابة محاسبية ورقابة إدارية وضبط داخلي فإن مسؤولية مدقق الحسابات حول هذه الأنظمة تتضح من خلال ما يلي : (المطارنة ، ٢٠٠٦ )

#### أ- الرقابة المحاسبية :

بالنسبة للرقابة المحاسبية فإن مدقق الحسابات يعتبر مسئولا مسؤولية كاملة عن فحص وتقييم وسائل وأنظمة هذا الفرع من فروع الرقابة الداخلية ، لما لهذه الأنظمة أو الوسائل من تأثير مباشر وارتباط وثيق بطبيعة عمل المدقق الخارجي والأهداف الواجب تحقيقها من عملية التدقيق الداخلي ، فالرقابة المحاسبية بوسائلها ومقاييسها المتعددة ، تهدف إلى اختبار دقة البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر والحسابات الختامية ودرجة الاعتماد عليها . ولا شك أن دقة هذه البيانات المحاسبية وخلوها من الأخطاء يؤثر تأثيرا مباشرا وواضحا علي درجة إفصاح الحسابات الختامية والقوائم المالية ومدى دلالتها علي نتيجة الأعمال والمركز المالي والتي تعتبر هدفا أساسيا ترمي إلى تحقيقه من وراء التدقيق الخارجي . وكذلك فإن عدم وجود وسائل هذه الرقابة المحاسبية أو قصور المستخدم منها عن تحقيق الأهداف المرجوة ، سيؤدي بالتبعية إلى أن يزيد المدقق من كمية الاختبارات وأن يتوسع في نطاق تدقيقه للدفاتر والسجلات . ( عبد الله ، ٢٠٠٧ )

ومن أهم الأساليب التي تستخدمها المنشأة لتحقيق أهداف نظام الرقابة المحاسبية ما يلي :

\* نظرية القيد المزدوج

\* استخدام حسابات المراقبة

\* استخدام أسلوب المصادقات

\* مذكرات التوفيق مع البنك

\* توافر نظام مستندي سليم

\* إتباع نظام الجرد المستمر والجرد المفاجئ

\* اعتماد العمليات بواسطة أفراد مسئولين ، واعتماد قيد التسوية ، وتصحيح الأخطاء بواسطة

فرد آخر مسئول. (جمعة ، ٢٠٠٥)

#### ب- الضبط الداخلي :

ويعتبر المدقق مسئولاً عن فحص وتقييم أنظمة الضبط الداخلي ومقاييسه المستعملة في المشروع موضوع التدقيق . ويعود السبب في ذلك إلى أن هذا الفرع من فروع الرقابة الداخلية يهدف إلى حماية أصول المشروع وموجوداته ضد أي اختلاس أو تلاعب أو سوء استعمال . والمدقق الخارجي يعتبر مسئولاً عن تحقيق هذا الهدف حيث يطلب إليه تحقيق التزامات وموجودات المشروع ، ولهذا نرى لزاماً عليه التقليل من احتمالات الغش والاختلاس فيها ، وتدقيق تلك الوسائل نحو تحقيق هذه الغاية أي تدقيق الضبط الداخلي . ( عبد الله ، ٢٠٠٧ )

#### ج- الرقابة الإدارية :

لا يعتبر مدقق الحسابات مسئولاً عن دراسة وتقييم نظام الرقابة الإدارية في المنشأة محل الفحص ، حيث أن هذا النوع من الرقابة يهدف إلى تنفيذ السياسات الإدارية وفقاً للخطة التي تم وضعها ، وإن إلزام المدقق بفحص نظام الرقابة الداخلية سيوسع من مسؤولياته ويلقي عليه عبئاً كبيراً خاصة وإن وجود أو عدم وجود نظام رقابة إدارية لا يؤثر على برنامج التدقيق الذي يقوم بوضعه مدقق الحسابات . (المطارنة ، ٢٠٠٦ )

**ومن أهم الأساليب التي تستخدمها المنشأة لتحقيق أهداف الرقابة الإدارية ما يلي :**

\* تقارير الكفاية الدورية

\* التكاليف المعيارية

\* الموازنة التخطيطية

\* دراسات الحركة والزمن \* الرقابة علي الجودة \* البرامج التدريبية

\* نظام محاسبة المسئولية \* نظام تقييم الأداء

\* الرسوم البيانية والكشوف الإحصائية (جمعة ، ٢٠٠٥)

وتري الباحثة: انه يجب على إدارة المنشأة التمسك بالأساليب السالفة الذكر لكي تحقق أهداف الرقابة .

## ٧. واجبات مدقق الحسابات عن الرقابة الداخلية :

- ٧,١ القيام بفحص الحسابات والتحقق من القيود وكشف الأخطاء .
- ٧,٢ التحقق من قيم الأصول والخصوم ومطابقتها للأسس المحاسبية
- ٧,٣ تقديم الاقتراحات التي تكون صالحة لحسن سير العمل.
- ٧,٤ حسن اختيار الاختبارات للعمليات المثبتة في الدفاتر .
- ٧,٥ حيث أن الميزانية تصور ملخصا هاما لمراكز الحسابات فمن واجبات المدقق التحقق من سلامة هذا التصوير.
- ٧,٦ التأكد من تطبيق قواعد المحاسبة من ناحية :
- ٧,٧ تسجيل الأصول بثمن التكلفة - الاهلاكات ونسبها القانونية
- ٧,٨ تقويم المخزون السلعي - إجراءات التسويات.
- ٧,٩ اعتبار المشروع مستمرا. - استعمال أساس الإستحقاق .
- ٧,١٠ عدم اخذ أي ربح لم يتحقق .
- ٧,١١ مراعاة سلامة تطبيق نصوص القوانين والأنظمة والعقود
- ٧,١٢ حضور الجمعية العمومية والتأكد من صحة الإجراءات التي اتبعت
- ٧,١٣ تلاوة التقرير على الجمعية العمومية ويجب أن يتضمن:

٧,١٣,١ هل حصل على الإيضاحات الضرورية

٧,١٣,٢ هل تمسك الشركة حسابات منتظمة

٧,١٣,٣ هل أن الميزانية وحساب الأرباح والخسائر متفقة مع الدفاتر

( www.acc٤arab.com/acc//archive/index.php/t-٢٢٥٨.html - ٩k )

## ٨. تقييم نظام الرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة الداخلية نقطة الانطلاق التي عندها يبدأ المدقق عمله ، وعلي ضوء ما يسفر عنه فحصه لأنظمتها المختلفة يقوم برسم برنامج التدقيق المناسب مع تحديد كمية الاختبارات اللازمة وحجم العينات المناسب .

ولا يقتصر فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لأي مشروع علي تلك الأنظمة كما وضعتها الإدارة في كتيبات أو منشورات ، بل يتعداها إلي دراستها كما هي منفذة . ( عبد الله ، ٢٠٠٧ ) كما يتطلب التقييم السليم لنظام الرقابة الداخلية بالضرورة أن يقوم مراجع الحسابات الخارجي المستقل بدراسة ومراجعة منظمة وملائمة للنظام أثناء تشغيله الفعلي ، وعلي الرغم من أن معظم المعلومات المتعلقة بالرقابة الداخلية سيتم الحصول عليه عن طريق طرح الأسئلة والحصول علي أجوبة عليها أو عن طريق المشاهدة ، إلا أنه من المرغوب فيه توفير تقرير مكتوب للمراجعة والفحص المنفذ بالنسبة للرقابة الداخلية والنتائج التي تم التوصل إليها من عملية المراجعة ، ويكون هذا التقرير مرشدا له قيمته خلال المراجعة ، كما يكون له أهمية كبيرة بعد انتهاء عملية المراجعة وذلك كدليل مستندي للعيوب المكتشفة في نظام الرقابة الداخلية.

ويتم بحث وتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية بطريقة رسمية أو غير رسمية ، فعند المدخل غير الرسمي والذي يستخدم عادة بالنسبة للمنشآت الصغيرة يكون الاعتماد كلياً علي

القيام باستقصاء ومراجعة بدون أي إجراءات رسمية ، وفي حالة استخدام المدخل الرسمي للبحث والاستقصاء يكون من الضروري وجود بعض التعليمات المكتوبة ويتوقف مدى وكمية تلك المعلومات المكتوبة بدرجة كبيرة علي الحاجات المعينة في الظروف المعينة .

( جربوع ، ٢٠٠٢ )

## ٩ . أهمية دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية :

٩,١ بيان ما إذا كان التدقيق ممكن :

تتوقف هذه البيانات علي وجود نظام الرقابة الداخلية ، فوجود هذا النظام يعتبر عاملا حاسما وقاطعا في تجميع البيانات المحاسبية ، وإذا لم يتواجد هذا النظام أو كان غير مناسب ، فإنه يصعب \_ إن لم يكن مستحيلا \_ علي المدقق كلية تقييم ما إذا كان التدقيق ممكن .

كما أنه يصعب علي المدقق أن يقوم بعملية تخصيص وتقييم صائب لبعض الأصول دون الوثوق والاعتماد علي نظام الرقابة الداخلية ، وإذا اتضح للمدقق أن نظام الرقابة الداخلية غير مناسب أو لا يعول عليه أو يثق به \_ جزئيا \_ فإنه يجب أن يرفض عملية التدقيق أو أن يبدي رأيا مقيدا أو غير نظيف في التقارير المالية للمنشأة .

٩,٢ تحديد دليل التدقيق :

يشير معيار التدقيق الدولي رقم ٥٠٠ علي أنه " يجب علي المدقق أن يحصل علي دليل تدقيق كافي ومناسب ، وموثوق به ، لتمكينه من رسم استنتاجات معقولة منه " .

٩,٣ إعلام الإدارة العليا أو لجنة التدقيق :

بعد إتمام دراسة المدقق لنواحي القوة والضعف لنظام الرقابة الداخلية المطبق داخل المنشأة ، يجب عليه إخطار العميل بواسطة خطاب يعد بمثابة الاتصال المطلوب لإعلام رئيس مجلس

الإدارة أو لجنة التدقيق عن نواحي الضعف الجوهرية . ( جمعة ، ٢٠٠٥ )

## ١٠ . وسائل تقييم نظام الرقابة الداخلية :

من الوسائل التي يستخدمها المدققون للتعرف علي النظام المطبق في المشروع وتقييم مدى

كفايته ما يلي :

### ١٠,١ الاستبيان

ويضم استفسارات كتابية تحتوي علي الأسس السليمة لما يجب أن تكون عليه الرقابة الداخلية . وتقدم هذه القائمة من الأسئلة إلى موظفي المشروع المختصين للإجابة عليها وردها إلى المدقق الذي يقوم بدوره بالتأكد من الإجابات عن طريق الاختبار والعينة وذلك للحكم علي درجة متانة النظام المستعمل . ويتوقف نجاح هذه الطريقة علي كيفية صياغة الأسئلة حيث يجب أن تصاغ بطريقة فنية بحيث تدل الإجابات (نعم ) علي أنظمة دقيقة للرقابة والإجابة (بلا ) علي أنظمة ضعيفة أو عدم وجود رقابة أصلا في تلك الناحية . (عبد الله ، ٢٠٠٧ )

### مزايا استخدام الاستبيان :

١٠,١,١ إمكانية تغطية جميع المجالات التي تهم مراجع الحسابات عن طريق تصميم

مجموعة من الأسئلة لكل مجال .

١٠,١,٢ إمكانية استخدام مبدأ التتميط في إعداد القوائم ، مما يجعل من الممكن استخدامها

قبل البدء في عملية المراجعة بفترة كافية .

١٠,١,٣ يمكن استخدام الوسائل الأخرى بواسطة أشخاص أقل تأهيلا وخبرة ، بعكس الحال

عند استخدام الوسائل الأخرى للتقييم .

١٠,١,٤ يمكن إعداد قائمة الاستبيان النموذجية لنتناسب مع كل نوع من أنواع المنشآت

فتوفر بذلك وقت المراجعة الذي كان سيضيع في إعداد قائمة لكل منشأة علي حدة .

١٠,١,٥ يلقي استخدام الاستبيان قبولا عاما من العملاء بدلا من أسلوب الاستفسارات وإلقاء

الأسئلة .

### ١٠,٢ التقرير الوصفي :

طبعا لهذا الأسلوب ، يقوم المراجع أو مساعده بتجهيز قائمة تحتوي علي عناوين الأنظمة الفرعية للرقابة الداخلية ، ويوجه بعض الأسئلة إلى الموظفين والمسؤولين عن أداء كل عملية توضح خط سير العملية والإجراءات التي تمر بها والمستندات التي تعد من أجلها والدفاتر التي تسجل بها ، وقد يترك لموظفي هذه المنشأة أداء هذه المهمة ، بعد ذلك يتم ترتيب الإجابات بحيث تظهر خط سير العملية من بدايتها إلى نهايتها ويحدد ما إذا كان النظام يتضمن ثغرات أو ينقصه بعض الضوابط الرقابية .

### ١٠,٣ دراسة الخرائط التنظيمية .

يمكن تصوير نظام الرقابة الداخلية لأي عملية من عمليات المنشأة في شكل خريطة تدفق (معبرا عنها علي شكل رموز أو رسومات ) تبين الإدارات والأقسام المختصة بأداء العملية (المصدر الذي اعد المستند والجهة التي يرسل إليها ) والمستندات التي تعد في كل خطوة والدفاتر التي تثبت بها والإجراءات التي تتبع لمعالجتها وإتمامها (أي العمليات التشغيلية التي تتم عليها ) . يمكن أن يضاف إلى الخريطة رموز توضح الوظائف المتعارضة والترخيص بالعملية واعتمادها . (جربوع ، ٢٠٠٢)

### ١٠,٤ الملخص التذكيري :

يقوم المدقق هنا بوضع قواعد وأسس نظام رقابة داخلية سليم ، وذلك دون تحديد أسئلة أو استفسارات معينة كما في الاستبيان .

ميزة هذه الطريقة الاقتصاد في الوقت دون إغفال الهام من النقاط أما عيوبها فتتصر في كونها لا تقود إلى تدوين كتابي لما هو عليه نظام الرقابة الداخلية في المشروع المعني كما أنها لا تطبق علي المشروعات ذات الطبيعة الخاصة بالإضافة إلى كون هذا الملخص أمرا متروكا لكل مدقق علي حدة يضع الأسس ويقوم بالإجراءات التي يراها مناسبة . (عبد الله، ٢٠٠٧ )

### ١٠,٥ فحص النظام المحاسبي

يمكن لمدقق الحسابات أن يقوم بعملية تقييم لنظام الرقابة الداخلية في المنشأة من خلال فحص النظام المحاسبي المطبق عن طريق حصوله علي كشف بالسجلات المحاسبية والمسؤولين عن كل سجل وتدقيق تلك السجلات ، كذلك المستندات والدورة المستندية التي من خلالها يتمكن المدقق الحكم علي قوة أو ضعف نظام الرقابة .(المطارنة، ٢٠٠٦)

**تميل الباحثة إلى استخدام أسلوب الاستبيان لأنه يشمل على عدة مزايا تتمثل في التالي :**

- يمكن من جميع معلومات كثيرة من أفراد متفرقين بأقل جهد.
- قلة التكاليف نسبياً.
- يتوفر للشخص وقت أكبر للإجابة.
- تتوفر للإستبيان ظروف التقنين أكثر
- يساعد على الحصول على معلومات يصعب الحصول عليها باستخدام وسائل أخرى.
- يعطي الاستبيان فرصة كافية للإجابة عن الأسئلة بدقة وصرامة أكثر .
- لا يحتاج إلى عدد كبير من الأفراد لغرض متابعة الاستبانات.
- يتيح الإستبيان جمع البيانات الكمية وتحليلها بسهولة.



## ١٠,٦ الاستقلالية

يجب على المدقق أن يكون متوافر فيه معيار الاستقلالية وأن لا يكون منحازا في رأيه أو في عملية التدقيق سواء للإدارة أو لمستخدمي البيانات الحسابية الختامية .

## ١٠,٧ المادية

على مدقق الحسابات أن يهتم في البحث والكشف عن الأمور المادية التي تظهر على غير حقيقتها أو أن تكون محذوفة كلية وعليه فيجب أن يطبق الأهمية النسبية في اهتمامه في عملية التدقيق بأن يعطي اهتماما في تدقيقه للعناصر الهامة من البيانات المالية .

## ١٠,٨ أسلوب العينة

ييدي مدققون الحسابات رأيهم في البيانات المالية للحسابات الختامية استنادا إلى القيام بالفحص عن طريق العينة وهم نادرا ما يقومون بذلك استنادا إلى أعمال تدقيق على أساس فحص شامل الضمان الغير مطلق استنادا إلى فحص المدقق وفقا لأسلوب العينة الإحصائية فإن احتمال وجود أمور مادية أظهرت على غير حقيقتها يبقى وارد وعليه فإن تقرير مدقق الحسابات بسلامة البيانات الختامية ليس بالرأي المطلق .

## ١٠,٩ وحدة الرأي

لا بد من أن يعطي مدقق الحسابات رأيه في البيانات المالية للحسابات الختامية كوحدة واحدة ولا يتناول التقرير مفردات مكونات البيانات الحسابية الختامية كل على حدة .

(www.al-yemen.org/vb/showthread.php?t=٢٤٢١٦٧)

## ١١ . العوامل التي ساعدت علي تطور الرقابة الداخلية

- أ- كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها وتعقدتها وانفصال الملكية عن الإدارة .
- ب- تفويض السلطات والمسئوليات إلى بعض الإدارات الفرعية .

ت- مسئولية الإدارة عن حماية موارد وممتلكات المنشأة من الضياع والسرقة والاختلاس وسوء الاستخدام .

ث- حاجة المؤسسات الحكومية وإداراتها إلى بيانات دقيقة وسليمة . (جربوع ، ٢٠٠٢ )

ج- تطور إجراءات التدقيق إذ تحولت عملياته من كاملة تفصيلية إلى كاملة اختبارية تعتمد علي أسلوب العينة الإحصائية ذلك الأسلوب الذي يعتمد في تقرير حجمه وكمية اختباره علي درجة متانة نظام الرقابة الداخلية المستعمل في المشروع المعني .

ح- حاجة إدارة المشروع إلى حماية وصيانة أموال المشروع : حيث علي الإدارة توفير نظام رقابة داخلية سليم حتى تخلي نفسها من المسؤولية المترتبة عليها في منع الأخطاء والغش أو تقليل احتمال ارتكابها . (عبد الله ، ٢٠٠٧ )

## ١٢ . الإجراءات التنفيذية لتحقيق خصائص الرقابة الداخلية

لابد من إجراءات تنفيذية لتحقيق خصائص الرقابة الداخلية والتي تتمثل في التالي :

### أ. إجراءات تنظيمية وإدارية وتضم النواحي التالية :

أ- تحديد اختصاصات الإدارات والأقسام المختلفة بشكل يضمن عدم التداخل .  
ب- توزيع الواجبات بين الموظفين بحيث لا ينفرد أحدهم بعملية ما من البداية للنهاية ، وبحيث يقع عمل كل موظف تحت رقابة موظف آخر .

ت- توزيع المسؤوليات بشكل واضح يساعد علي تحديد تبة الخطأ والإهمال .

ث- تقسيم العمل بين الإدارات والموظفين بحيث يتم الفصل بين الوظائف التالية :

(١) وظيفة التصريح بالعمليات والموافقة عليها .

(٢) وظيفة تنفيذ العمليات .

(٣) وظيفة الاحتفاظ بعهدة الأصول .

٤) وظيفة القيد المحاسبي .

- ج- تنظيم الأقسام بحيث يجتمع الموظفون الذين يقومون بعمل واحد في حجرة أو صالة واحدة .
- ح- إيجاد روتين معين يتضمن خطوات كل عملية بالتفصيل بحيث لا يترك فرصة لأي موظف للتصرف الشخصي إلا بموافقة شخص آخر مسئول .
- خ- إعطاء تعليمات صريحة من أصل و عدة صور (وأحيانا من عدة ألوان) تختص كل إدارة معينة بصورة ذات لون معين .
- د- إجراء حركة تنقلات بين الموظفين من حين لآخر وبحيث لا يتعارض ذلك مع حسن سير العمل .
- ذ- ضرورة قيام كل موظف بإجازته السنوية دفعة واحدة ، وذلك لإيجاد الفرصة لمن يقوم بالعمل في أثناء غيابه لاكتشاف أي تلاعب في ذلك العمل .

ب. إجراءات محاسبية وتضم النواحي التالية :

- أ- إصدار تعليمات بوجوب إثبات العمليات بالدفاتر فور حدوثها لأن هذا يقلل من فرص الغش والاحتيال ، ويساعد إدارة المشروع علي الحصول علي ما تريده من عمليات بسرعة .
- ب- إصدار التعليمات بعدم إثبات أي مستند ما لم يكن معتمدا من الموظفين المسؤولين ، ومرفقة به الوثائق المؤيدة الأخرى .
- ت- عدم اشتراك أي موظف في مراجعة عمل قام به ، بل يجب أن يراجعه موظف آخر .
- ث- استعمال الآلات المحاسبية مما يسهل الضبط الحسابي ويقلل من احتمالات الخطأ ويقود بسرعة إلى سرعة انجاز العمل .
- ج- استخدام وسائل التوازن المحاسبي الدوري مثل موازين المراجعة العامة وحسابات المراقبة الإجمالية .

ح- القيام بجرد مفاجئ دوريا للنقدية والبضاعة والاستثمارات ومطابقة ذلك مع الأرصدة الدفترية

ت. إجراءات عامة وتضم النواحي التالية :

أ- التأمين علي ممتلكات المشروع ضد جميع الأخطار التي قد يتعرض لها حسب طبيعتها .  
ب- التأمين علي الموظفين الذين بحوزتهم عهد نقدية أو بضائع أو أوراق مالية أو تجارية أو غيرها ضد خيانة الأمانة .

ت- وضع نظام رقابي سليم لمراقبة البريد الوارد والصادر .

ث- استخدام وسيلة الرقابة الحدية ، بجعل سلطات الاعتماد متمشية مع المسؤولية ، فقد يختص رئيس القسم باعتماد الصرف في حدود عشرة دنانير بينما يختص رئيس الدائرة باعتماد الصرف في حدود مائتي دينار وهكذا .

ج- استخدام وسائل الرقابة المزدوجة فيما يتعلق بالعمليات الهامة في المشروع كتوقيع الشيكات ، وعهدة الخزائن النقدية .. الخ .

ح- استخدام نظام التفتيش بمعرفة قسم خاص بالمشروع في الحالات التي تستدعيها طبيعة الأصول بحيث تكون عرضة للتلاعب والاختلاس ، وغالبا ما تناط هذه السلطة بقسم التدقيق الداخلي . (عبد الله ، ٢٠٠٧)

### ١٣ . مسؤولية مدقق الحسابات الخارجي بالنسبة لأنظمة الرقابة الداخلية

أ- المراجع الخارجي :

وهو الشخص أو مجموعة الأشخاص الذين يقومون بمهنة التدقيق شريطة أن تتوفر بهم جميع ما تطلبه قواعد التدقيق المتعارف عليها والمتعلقة بشخص المدقق (القواعد العامة للتدقيق ) وهي التدريب المهني والكفاءة المهنية - الاستقلال - بذل العناية المهنية المناسبة والكافية.

ب- المراجع الداخلي :

ويمارسون أعمال التدقيق الداخلي للجهات التي يعملون فيها ، كما يمارس بعض المدققين الداخليين أعمال التدقيق المالي ، في حين يمارس البعض الآخر منهم أيضا أعمال تدقيق الالتزام وأعمال تدقيق الكفاءة ، وحيث أن المدققين الداخليين غير مستقلين عن المؤسسة التي يعملون فيها فإنهم لا يستطيعون إصدار تقرير تدقيق مالي على حسابات الشركة التي يعملون فيها .

وكما عرفهم قاموس المصطلحات المحاسبية الصادر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية بأنه موظف بالمنشأة ووظيفته التأكد من توافق التطبيق مع سياسات المنشأة ومن تطبيق نظام مراقبة داخلية فعال و منع واكتشاف الغش و تشجيع التشغيل بكفاءة وهذا يقابل المراجع الخارجي

#### ت- المدققين الحكوميون :

تعمل هذه الفئة من المدققين للقطاع العام ومنهم من يعمل في جهاز الرقابة المركزية أو مدققين داخليين في الدوائر والمؤسسات الحكومية يزاول بعض أفراد هذه الفئة أعمال تدقيق اكتمال الالتزام بالقوانين والأنظمة ويمارس بعضهم أعمال تدقيق الكفاءة وغيرهم يمارس التدقيق على واردات الدولة.

#### ث- لجان التدقيق :

وهي لجان تشكل من قبل مجلس إدارة الشركة لأغراض القيام بدور الوسيط بين إدارة الشركة والمدققين الخارجيين للشركة ، فهي التي ترشح انتخابهم وهي التي توصي بمبالغ أتعابهم من الوقوف على مدى كفاءة ومستوى أعمال التدقيق الخارجي الذي ترغب المؤسسة في تعيينه مدققا خارجيا لحسابات الشركة .

ومن أهم أعمال تلك اللجان ما يلي :

١- اختبار مدقق الحسابات الخارجي والاتفاق معه على الأتعاب.

٢- مراجعة خطة التدقيق للمدقق الخارجي والموافق عليها .

٣- مراجعة سياسات وإجراءات الشركة ذات العلاقة.

دراسة كتب ملاحظات المدقق الخارجي ونتائج أعمال التدقيق التي قام بها المدقق الخارجي .

( [www.al-yemen.org/vb/showthread.php?t=٢٤٢١٦٧](http://www.al-yemen.org/vb/showthread.php?t=٢٤٢١٦٧) )

#### ١٤ . خصائص الرقابة الداخلية

يجب أن تبرز الخصائص الأساسية للرقابة الداخلية لأن إبراز هذه الخصائص تساعد المراجع عند تقييمه للرقابة الداخلية للمشروع فيستطيع أن يحكم علي سلامتها وبالتالي يتخذ قراره بتوسيع أو تضيق نطاق اختباره ، وغياب الخصائص الأساسية للرقابة الداخلية تضع المراجع في موضع الشك من ناحية التنظيم الداخلي للمشروع وبالتالي يحتاج إلى البحث عن أدلة إثبات إضافية .

والخصائص الأساسية لأي نظام مناسب للرقابة الداخلية يتضمن :

أ- وجود إجراءات تسجيلية مناسبة تتيح رقابة محاسبية فعالة علي الأصول والتزامات وعلي

الدخل والمصروفات . (الصحف ، ١٩٨٨)

ب- وجود خطة تنظيمية سليمة توضح الإدارات والأقسام وتحدد مسئوليات وسلطات مديري هذه

الإدارات بدقة تامة .

ت- وجود خطة لتنفيذ الواجبات داخل الأقسام ويراعي فيها تقسيم العمل لتوضيح كيفية تنفيذ

الواجبات المسندة إلى كل موظف بحيث تتحقق المراقبة الداخلية .

ث- وجود خطة محاسبية مع تصميم النماذج التي تستخدمها الإدارات المختلفة في تنفيذ أعماله ،

وتحديد خط سير تلك النماذج ( دورتها المستندية حتى إتمام قيدها بالدفاتر المحاسبية) .

ج- وجود خطة لاختيار الموظفين بعناية وتوزيعهم في المناصب التي يمكنهم تحمل مسؤولياتها .  
(الجزار ، ١٩٨٩)

## ١٥ . مسؤولية مراجع الحسابات عن تقويم ودراسة نظام الرقابة الداخلية

لقد كان في السابق التدقيق يتم بشكل تفصيلي للدفاتر والسجلات وبعد التطور الاقتصادي واتساع المنشآت وحدثت إعدادات كبيرة من العمليات في المنشأة تحولت عملية التدقيق من تفصيلية إلى اختبارية ، ولكن لكي يقوم المدقق باستخدام نظام التدقيق الاختباري لابد من وجود نظام رقابة داخلي فعال وكما ذكرنا أن نظام الرقابة الداخلية يقسم إلى :

١- الرقابة الإدارية      ٢- الرقابة المحاسبية      ٣- الضبط الداخلي

لذا يجب علي مدقق الحسابات أن يقوم بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية كخطوة أولى لبدء عملية التدقيق ، ولقد نص معيار التدقيق الدولي رقم (٤٠٠) أنه علي المدقق الحصول علي فهم كاف للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية ، لغرض التخطيط لعملية التدقيق وتطوير طريقة فعالة لتنفيذها ، وعلي المدقق استخدام اجتهاده المهني لتقدير مخاطر التدقيق ، وتصميم إجراءات التدقيق للتأكد بأنها قد خفضت إلى المستوي الأدنى المقبول . (المطارنة ، ٢٠٠٦)

وتتبع العلاقة بين مراقب الحسابات وأنظمة الرقابة من ناحيتين هما :

أ- إن مهام مراقب الحسابات تقوم أساسا علي الحكم علي مدى صدق المعلومات التي تظهرها القوائم الختامية في تصوير نتيجة النشاط والمركز المالي في نهاية الفترة المالية ، وكذلك الحكم علي مدى انتظام وسلامة المجموعة الدفترية . ونلاحظ أن سلامة وانتظام المجموعة الدفترية يدعو إلى الاطمئنان إلى البيانات التي تظهرها القوائم الختامية ، والحكم علي سلامة المجموعة الدفترية ، ويرتبط بأسلوب الأداء الذي يتم به تسجيل العمليات المالية ، وهذا يرتبط بدوره بأنظمة الرقابة الداخلية وخاصة أنظمة الضبط الداخلي والمراجعة الداخلية .

ب- إن مراقب الحسابات يعتبر وكيلاً عن أصحاب رأس المال ( في الشركات المساهمة العامة منها والخاصة ) للرقابة علي تصرفات الإدارة فيما يتعلق بحسن استخدام الموارد المالية المتاحة للمنشأة . ولهذا فهو يتأكد من أن الإدارة قد اتخذت جميع الإجراءات الكفيلة للمحافظة علي هذه الموارد واستخدامها أحسن استخدام . وتتمثل هذه الإجراءات فيما يضعه مجلس الإدارة من أنظمة للرقابة الداخلية بما تشمله من حلقات متعددة . (الصبان ، ١٩٩٧ )



## الفصل الثالث

# مخاطر المراجعة علي مستوى أرصدة الحسابات

## ١. المقدمة

تعني المخاطر في المراجعة أن علي المراجع قبول مستوي ما من عدم التأكد عند تنفيذ المراجعة ، حيث يعلم المراجع مثلا أن هناك عدم تأكد بخصوص : صلاحية الأدلة ، فعالية الرقابة الداخلية لدي العميل ، وما إذا كانت القوائم المالية التي تم مراجعتها تتسم بالعدالة . ويعلم المراجعة الجيد أن المخاطر موجودة وأن عليه أن يتعامل معها علي نحو ملائم ، ويصعب قياس معظم المخاطر التي يواجهها المراجعون ويتطلب ذلك توافر فكر جيد للاستجابة لها علي نحو ملائم ، ويتعين التركيز بصفة أساسية للمخاطر التي تؤثر في تخطيط المراجعة حتى يمكن تحديد حجم الأدلة الذي يجب في خلال تطبيق نموذج المخاطر الخاص بالمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين . (لطي، ٢٠٠٧ )

ولقد أكد مجلس معايير التدقيق والضمان الدولي IAASB في المعيار الدولي ISAs رقم ٤٠٠ Commutation if Risk Assessment and Internal control weakness علي الآتي :

كنتيجة للحصول علي فهم للنظام المحاسبي والرقابة الداخلي واختبارات الرقابة ، فان المدقق ربما يصبح علي اطلاع علي نقاط الضعف في هذه الأنظمة لذلك يجب علي المدقق إبلاغ الإدارة عن نقاط الضعف الجوهرية والإجراءات المناسبة لها سواء في تصميم أو في العمليات لكل من النظام المحاسبي والرقابة الداخلية ، مع التأكيد علي أن هذه هي التي وردت إلى انتباهه ، علي أن يكون هذا الاتصال عن نقاط الضعف مكتوب ، كما يجب علي المدقق أن يؤكد علي أن اختياراته ليست مصممة لتحديد كفاية الرقابة الداخلية لأهداف الإدارة . كما أكد مجلس معايير التدقيق الدولية IAASB في المعيار السابق ذكره وفي الفقرة رقم (٣) علي أن مخاطر

التدقيق (AR) تعني إعطاء المدقق رأي غير مناسب عندما تكون القوائم المالية محرفه ماديا ،  
كما تتكون مخاطر التدقيق من ثلاث أنواع هي :

المخاطر الجوهرية (المتأصلة) ( Inherent Risk )

مخاطر الرقابة ( Control Risk )

مخاطر الاكتشاف ( Detection Risk ) وهذا يعني أن :

$$AR = IR * CR * DR \text{ (جمعة ، ٢٠٠٥)}$$

## ٢. المخاطر الملازمة (الجوهرية) ( Inherent Risk )

٢,١ تعريف المخاطر الملازمة :

"هي قابلية رصيد حساب معين أو مجموعة من المعاملات إلي أن تكون خاطئة بشكل  
جوهرى ، منفردة أو عندما تجمع من المعلومات الخاطئة في أرصدة حسابات أو في طوائف  
أخرى ، مع افتراض عدم وجود ضوابط داخلية ذات علاقة " . (علي ، شحاته ، ٢٠٠٥-٢٠٠٦)  
أو هي " قابلية احتواء أحد تأكيدات إدارة المنشأة على غش وأخطاء مهمة بفرض عدم وجود

إجراءات رقابة داخلية " . (k - socpa.org.sa/AU/Au١٠/intro.htm)

ويجب علي مدققي الحسابات تقدير المخاطر الملازمة علي مستوي البيانات المالية ، وعن  
تطوير برنامج التدقيق ، فإنه علي المدقق ربط ذلك التقدير بأرصدة حسابات أساسية وطائفة من  
المعاملات بمستوي التوكيدات ، أو افتراض بأن المخاطر الملازمة مرتفعة بالنسبة للتوكيدات

٢,٢ ما يجب على المراجع تقييمه عند تقدير المخاطر الملازمة :

لتقدير المخاطر الملازمة يجب علي مدقق الحسابات تقييم عوامل منها :

٢,٢,١ علي مستوي البيانات المالية

- خبرة الإدارة والمعرفة لديها والتغيرات الإدارية

- طبيعة عمل المنشأة
- أمانة الإدارة
- الضغوط التي تتعرض لها الإدارة
- العوامل المؤثرة علي القطاع الذي تنتمي له المنشأة (المطارنة ، ٢٠٠٦ )

## ٢,٢,٢ فيما يخص رصيد الحسابات والمعاملات

- حسابات البيانات المالية المحتمل أن تكون قابلة للتحريف .
  - التعقيد في المعاملات الأساسية والأحداث الأخرى التي قد تتطلب خبير .
  - قابلية الأصول للخسارة أو الاختلاس
  - إتمام المعاملات غير الاعتيادية والمعقدة ، خاصة في أو قرب نهاية الفترة المالية .
  - معاملات لم تخضع للمعالجات الاعتيادية . (جربوع ، ٢٠٠٢ )
- ومن ناحية أخرى فإنه لا يمكن لمراجع الحسابات التحكم في الخطر المتلازم ، ولكنه يحتاج إلي تقدير هذا النوع من الخطر وذلك حتى يستطيع تخطيط عملية المراجعة ، وذلك اعتمادا علي الحكم المهني لمراجع الحسابات ، وكلما زاد الخطر المتلازم كلما زاد الجهد المبذول عند مستوي أقل من المستوي الحقيقي قد يؤدي إلى عدم بذل مراجع الحسابات للجهد المطلوب منه ، وبالتالي يبدي رأي غير سليم ، مما قد يعرض لفقد سمعته وإمكانية رفع دعاوي قضائية عليه نتيجة الإضرار التي لحقت بمستخدمي القوائم المالية .
- ولاشك تقدير الخطر المتلازم عند مستوي اكبر من المستوي الحقيقي يؤدي إلي زيادة الجهد المبذول من جانب مراجع الحسابات للحصول علي الأدلة اللازمة لإبداء رأيه .
- الخلاصة** أن هناك علاقة طردية بين تقدير مراجع الحسابات للخطر المتلازم والجهد المبذول منه في عملية المراجعة بغرض الحصول علي أدلة ملائمة وكافية لإبداء الرأي .

( نصر علي ، شحاته ، ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ )

### ٢,٣ العوامل التي تتوقف عليها المخاطر :

**أولاً : طبيعة الرصيد أو النوع المعين من المعاملات :** فالمخاطر الملازمة تكون أكبر كلما كان الرصيد أو النوع المعين من المعاملات أكثر تعرضاً للخطأ المقصود أو غير المقصود ، فالمخاطر المتعلقة بعنصر النقدية ، على سبيل المثال ، تكون أكبر بكثير من تلك المتعلقة بالأصول طويلة الأجل ، وعلى العكس تكون المخاطر أقل إذا كانت الحسابات تتضمن بيانات فعلية عما إذا كانت تعتمد على أساس تقديرات لمعاملات مستقبلية ، فلا شك أن الخطر يكون أقل بالنسبة لمصروف الأجور عنه بالنسبة لمصروفات الديون المشكوك فيها.

**ثانياً: العوامل الخارجية مثل التطورات التكنولوجية :** فإذا كانت المنشأة موضوع المراجعة تعمل في صناعة تتميز بالتطورات التكنولوجية السريعة فهناك خطر ملازم للمخزون السلعي أو يكون المخزون في مثل هذه الصناعات أكثر عرضة للمغالاة في تقييمه ، ويحدث الشيء نفسه غالباً للحسابات التي تكون عرضة للتغير في طلب المستهلك.

**ثالثاً: عوامل أخرى تتعلق بالمركز المالي للمنشأة :** مثل عدم كفاية رأس المال العامل المتاح للاستمرار في العمليات. (www.socpa.org.sa/AU/Au10/au1002.htm - ١٤٣k) وتعدّ المخاطر الملازمة من أهم الأخطار التي يجب تقديرها بصورة دقيقة إذ إنها تؤثر بصورة جوهرية على كفاءة وفاعلية عملية المراجعة ، حيث تتأثر كفاءة عملية المراجعة إذا ما تم تحديدها بأعلى مما يجب ، ويتطلب ذلك مجهوداً أكبر من المراجع والعكس صحيح. كما تفقد عملية المراجعة فاعليتها إلى حد كبير إذا لم يتم تحديد الخطر الملازم بمستواها الملائم .

### ٣. المخاطر الرقابية

#### ٣,١ تعريف المخاطر الرقابية :

" مخاطر المعلومات الخاطئة ، والتي تحدث في رصيد حساب أو طائفة من المعاملات والتي تكون جوهرية بمفردها أو عندما تجمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة أو طوائف أخرى ، والتي لا يمكن منعها أو اكتشافها وتصحيحها في الوقت المناسب بواسطة النظام المحاسبي أو نظام الرقابة الداخلية ". (جربوع ، ٢٠٠٢)

أو هي " ألا يتم في الوقت المناسب منع أو اكتشاف وجود غش وأخطاء مهمة يمكن حدوثها في أحد التأكيدات بسبب ضعف في الرقابة الداخلية للمنشأة. فالمخاطر الرقابية لها علاقة ارتباط مباشرة بفاعلية تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف المنشأة المتعلقة بإعداد المنشأة لقوائمها المالية. ويتحتم دائما وجود بعض المخاطر الرقابية نظرا للقيود الذاتية للرقابة الداخلية ". ( socpa.org.sa/AU/Au١٠/intro.htm - ٨k ) ."

#### ٣,٢ ما يجب علي مراجع الحسابات القيام بالإجراءات التالية لتقييم المخاطر الرقابية :

٣,٢,١ أن يقوم بعملية التقدير الأولي لمخاطر الرقابة عن طريق تقييم فعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية بمنع حدوث معلومات خاطئة أساسية أو اكتشافها وتصحيحها.

٣,٢,٢ أن يقوم المراجع بتوصيف وفهم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية وذلك للتحقق من تصميم هذه الأنظمة وهل تعمل علي منع أو اكتشاف وتصحيح المعلومات الخاطئة بشكل ملائم .

٣,٢,٣ أن يقوم مراجع الحسابات بتحديد نوعية أدلة الإثبات الملائمة وتوقيت الحصول عليها خاصة فيما يخص فصل الواجبات .

٣,٢,٤ أن يقوم مراجع الحسابات قبل ختام عملية التدقيق تقدير مدى صحة مخاطر الرقابة .  
(المطارنة ، ٢٠٠٦)

#### ٤. مخاطر الاكتشاف

##### ١,١ تعريف مخاطر الاكتشاف

١,١,١ " الخطر الناتج عن فشل إجراءات الرقابة الداخلية في اكتشاف الأخطاء في حساب معين أو عملية ، وهناك وجود دائم لخطر الاكتشاف حتى ولو قام مراجع الحسابات بمراجعة جميع الحسابات أو العمليات بنسبة ١٠٠% بسبب أن معظم الأدلة مقنعة وليست حاسمة " . (علي ، شحاته ، ٢٠٠٥-٢٠٠٦)

١,١,٢ أو هي " ألا يكتشف المراجع وجود غش وأخطاء مهمة في أحد التأكيدات " .  
وترتبط مخاطر الاكتشاف ارتباطا مباشرا بفاعلية إجراء من إجراءات المراجعة وبأسلوب تطبيقه من قبل المراجع. وتنشأ هذه المخاطر جزئيا من عناصر عدم التأكد الناشئة من عدم قيام المراجع بفحص ١٠٠% من رصيد أحد الحسابات أو نوع من العمليات ، ومن عناصر عدم التأكد الأخرى الموجودة حتى لو قام المراجع بفحص ١٠٠% من رصيد الحساب أو نوع العمليات. وتنشأ عناصر عدم التأكد الأخرى من قيام المراجع باختيار إجراء مراجعة غير ملائم ، أو لسوء تطبيق إجراء ملائم ، أو لسوء تفسير نتائج المراجعة. ويمكن تخفيض عناصر عدم التأكد الأخرى إلى مستوى ضئيل يمكن إهماله عن طريق التخطيط الكافي والإشراف وتنفيذ أعمال المراجعة الخاصة بالمكتب وفقا لمعايير رقابة نوعية ملائمة.

تختلف المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية عن مخاطر الاكتشاف في أنها توجد مستقلة عن مراجعة القوائم المالية ، بينما ترتبط مخاطر الاكتشاف بإجراءات المراجع ، ويمكن تغييرها طبقا لرغبته. وهناك علاقة عكسية بين مخاطر الاكتشاف والمخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية.

فكلما قلت المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية التي يعتقد المراجع بوجودها ، زادت مخاطر الاكتشاف التي يستطيع المراجع قبولها. وبالعكس ، كلما زادت المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية التي يعتقد المراجع بوجودها ، قلت مخاطر الاكتشاف التي يستطيع المراجع قبولها. ويمكن تقدير هذه المكونات من مخاطر المراجعة في شكل كمي كأن تكون في شكل نسب مئوية ، أو في شكل غير كمي كأن تكون في شكل مدى من حد أدنى إلى حد أقصى .

(socpa.org.sa/AU/Au10/intro.htm - ٨k)

### وتتضمن مخاطر الاكتشاف عنصرين هما :

الأول : المخاطر المتعلقة بفشل إجراءات المراجعة التحليلية في اكتشاف الأخطاء التي لا يتم منعها أو اكتشافها عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية. ويسمى "مخاطر المراجعة التحليلية".  
الثاني : المخاطر المتعلقة بالقبول غير الصحيح لنتائج الاختبارات التفصيلية في الوقت الذي يكون هناك خطأ جوهري يوجب الرفض ولم يتم اكتشافه عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية وإجراءات المراجعة التحليلية وغيرها من الاختبارات الملائمة ويسمى "مخاطر المراجعة التفصيلية". (sqarra.wordpress.com/mater/- ٢٩k)

### ٥. الاعتبارات التي يجب علي مدقي الحسابات أخذها في الحسبان فيما يخص مخاطر الاكتشاف :

- ٥,١ طبيعة الإجراءات الجوهرية ، كاستخدام اختبارات موجهة إلى أطراف مستقلة من خارج المنشأة بدلا من الأطراف داخل المنشأة .
- ٥,٢ توقيت الإجراءات الجوهرية ، القيام بالإجراءات في نهاية الفترة بدلا من إجراءها في موعد مبكر .
- ٥,٣ مدى الإجراءات الجوهرية كاستعمال عينة بحجم أكبر . (المطارنة ، ٢٠٠٦)



ولا شك انه توجد علاقة تفاعلية بين أنواع المخاطر الثلاثة فارتفاع مستوى الخطر المتلازم وخطر الرقابة يؤدي إلى بحث المراجع عن أدلة إثبات كافية وملائمة بدرجة أكبر لتخفيض خطر الاكتشاف ومن ثم الخطر الكلي .

ولاشك أن تقييم مخاطر المراجعة يساعد علي رفع كفاءة تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة بما يؤدي إلى زيادة الكفاءة المهنية لمراجع الحسابات ، وزيادة جودة خدمات عملية المراجعة بصورة تكفل اكتشاف الأخطاء المتعمدة وغير المتعمدة والتي يكون لها تأثير جوهري علي القوائم المالية محل المراجعة . (علي ، شحاته ، ٢٠٠٥-٢٠٠٦)

## ٦. أنواع أخرى لمخاطر المراجعة :

وفي تقسيم آخر لأنواع مخاطر المراجعة يقسم Warren الخطر النهائي لعملية المراجعة إلى نوعين من الأخطار هما:

**الأول : احتمال حدوث خطأ جوهري في القوائم المالية ؛** ويخرج هذا الخطر عن الحكم المباشر للمراجع ، مما يعني إمكانية الحصول على تأكيد كامل من خلو القوائم المالية من الأخطاء ، وهناك ثلاثة محددات رئيسية لهذا النوع هي :

أ - نزاهة إدارة المنشأة

ب- قوة نظام الرقابة الداخلية للمنشأة.

ج- الحالة الاقتصادية للمنشأة محل المراجعة.

**الثاني : احتمال الفشل في اكتشاف خطأ جوهري ؛** ويدخل هذا النوع في نطاق التحكم

المباشر للمراجع ، وهناك محددان رئيسيان لهذا النوع من الخطر هما:

أ - خطر المعاينة Sampling Risk

ب- خطر غير المعاينة Nonsampling Risk

ويتمثل خطر المعاينة في احتمال فشل المراجع في اكتشاف خطأ جوهري لأن المراجعة لا تتم إلا لجزء من المجتمع محل المراجعة وبذلك يظل احتمال الفشل في اكتشاف بعض الأخطاء قائماً مادام المجتمع لا يتم فحصه بنسبة ١٠٠% أما خطر غير المعاينة فيتمثل في فشل المراجع في اكتشاف خطأ جوهري بسبب المشاكل الناتجة عن تفسير أو تجميع نتائج الاختبار.

وترى Colbert أن النوع الأول من الخطر النهائي للمراجعة عند Warren يعتبر إلى حد ما معبراً عن المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية فيما يعبر النوع الثاني عن مخاطر الاكتشاف.

وقد صنف كاتبان آخران مكونات الخطر النهائي للمراجعة إلى نوعين هما:

أ - **خطر ألفا  $Alpha Risk$**  ويمثل المخاطر المترتبة على رفض القوائم المالية وهي لا تتضمن خطأ جوهرياً.

ب- **خطر بيتا  $Beta Risk$**  ويمثل المخاطر المترتبة على قبول القوائم المالية وهي تتضمن خطأ جوهرياً.

ويعتبر الخطأ الأول بمثابة خطأ كفاءة حيث ينتج عنه الرفض غير الصحيح ، وما يترتب على ذلك من قيام المراجع باختبارات إضافية أخرى ، والتوسع في الفحص ، حيث سيترتب على هذا الجهد الإضافي وصول المراجع إلى النتائج الصحيحة ولكن بتكلفة أكبر مما يؤثر على كفاءة المراجعة.

ويطلق على الخطأ من النوع الثاني خطأ الفعالية حيث ينتج عن القبول غير الصحيح التأثير على فعالية عملية المراجعة.

ولا شك أن الخطأ من النوع الثاني يعد أكثر خطورة في المراجعة من خطأ النوع الأول ، حيث يرتبط النوع الثاني بفعالية المراجعة والهدف منها.

## ٧. تغيير مخاطر المراجعة المقبول المتعلق بخطر الأعمال Business Risk :

يعرف خطر الأعمال باحتمال تحمل المراجع أو مكتب المراجعة خسائر نتيجة قيامه بعملية مراجعة معينة ، حتى ولو كان تقرير المراجعة الموجه للعميل صحيحا. ومثال ذلك حالة إعلان العميل إفلاسه بعد انتهاء عملية المراجعة. ومن ثم فإن احتمال القضايا المرفوعة ضد منشأة المراجعة يكون مرتفعا حتى ولو كانت نوعية المراجعة جيدة. وقد تكون خسارة الأعمال متمثلة في تحمل المراجع تكاليف التقاضي أو الإضرار بسمعته المهنية أو قيام الجهات أو الهيئات التنظيمية (مثل مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي أو هيئة الإشراف على البورصات أو الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين) باتخاذ إجراءات عقابية حياله.

وعندما يأخذ المراجعون مخاطرة الأعمال في الاعتبار عند تخطيط حجم أدلة الإثبات فإن ذلك يتم عن طريق رقابة مخاطر المراجعة المقبول ، ولعل من قبيل القضايا الأولية أن مخاطر المراجعة المقبول المنخفض دائما يكون مرغوبا ، ولكن في بعض الظروف يكون الخطر الأقل مطلوباً نظراً لعوامل مخاطرة الأعمال. وهناك العديد من العوامل المؤثرة على خطر الأعمال وبالتالي على مخاطر المراجعة المقبولة ، غير أنه يمكن التركيز هنا على عاملين أساسيين هما :

أ - درجة اعتماد المستخدمين الخارجيين على القوائم المالية.

ب- احتمال مواجهة العميل مصاعب مالية بعد إصدار تقرير المراجع.

ويمكن التعرض لهذين العاملين باختصار على النحو التالي :

أ - درجة اعتماد المستخدمين الخارجيين على القوائم المالية :

عندما يعطى المستخدمون الخارجيين اعتماداً أساسياً على القوائم المالية ، فإنه من الملائم أن تقل مخاطر المراجعة ، حيث أن الاهتمام في الاعتماد على القوائم المالية يعني حدوث ضرر اجتماعي كبير فيما لو أن الخطأ المهم ظل غير مكتشف في القوائم المالية. ولا شك أن تكلفة

أدلة الإثبات الإضافية يكون من السهل تبريرها عندما تكون الخسارة جوهرية للمستخدمين الخارجيين. وهناك العديد من العوامل التي تُعدّ مؤشرات جيدة لدرجة اعتماد المستخدمين الخارجيين على القوائم المالية مثل :

– حجم منشأة العميل

– طبيعة ملكية الشركة

– طبيعة ومقدار الالتزامات

#### ب- احتمال مواجهة العميل لمصاعب مالية بعد إصدار تقرير المراجع :

لو اضطر العميل للإفلاس أو عانى من خسارة مهمة بعد الانتهاء من عملية المراجعة فلا شك أن المراجع يكون في مركز أفضل في أن يدافع عن جودة عملية المراجعة ممّا لو لم يكن العميل في مثل هذا الموقف. ومن البديهي وجود اتجاه أو ميل طبيعي لهؤلاء الذين يتعرضون للضرر نتيجة الإفلاس إلى أن يرفعوا قضايا ضد المراجع. وقد يكون ذلك الاتجاه ناتجا عن اعتقادهم بأن المراجع فشل في القيام بمراجعة كافية من ناحية أو نتيجة رغبة للمستخدمين في استرداد جزء من خسارتهم بغض النظر عن كيفية عمل المراجع من ناحية أخرى. ولذلك فإن على المراجع تخفيض المستوى المقبول لمخاطر المراجعة في مثل هذه الحالات التي يعتقد أن فيها فرصة كبيرة للفشل المالي أو الخسارة ومن ثم زيادة مخاطر الأعمال. ولو أن تحديدات تالية حدثت فإن المراجع عندئذ سيكون في أفضل موقف للدفاع عن نتائج المراجعة. ولا شك أنه ينتج عن ذلك زيادة أدلة الإثبات الإضافية والتكاليف المصاحبة لذلك ، غير أن ذلك يمكن تبريره نظرا للمخاطر الإضافية للمقاضاة في مواجهة المراجع.

ورغم صعوبة قيام المراجع بالتنبؤ بالفشل المالي قبل حدوثه ، غير أن هناك بعض

المؤشرات الجيدة التي تساعد المراجع في استكشاف احتمالاته مثل :

- مركز السيولة

- الأرباح (الخسائر) في السنوات السابقة

- طرق النمو التمويلي

- طبيعة عمليات العميل

- جدارة أو كفاءة الإدارة

ويجب أن يفحص المراجع القوائم المالية للعميل ويقدر أهمية كل من درجة اعتماد المستخدمين الخارجيين على القوائم المالية واحتمال الفشل المالي للعميل اللاحق لعملية المراجعة. واعتمادا على هذا الفحص يكون المراجع قادرا على وضع مستوى تجريبي من المخاطرة. وكلما تقدمت عملية المراجعة يحصل المراجع على معلومات إضافية عن العميل في ضوءها يتم تعديل المستوى المقبول لمخاطر المراجعة.

( www.socpa.org.sa/AU/Au10/au1002.htm - ١٤٣k)

### ١. نموذج مخاطر المراجعة لأغراض التخطيط:

يتعامل المراجع مع المخاطر عند التخطيط لجمع أدلة المراجعة من خلال تطبيق نموذج مخاطر المراجعة وتم الإشارة إلي نموذج في النشرة رقم ٣٩ من معايير المراجعة الخاصة بالمعاينة في المراجعة والنشرة رقم ٤٧ عن الأهمية النسبية والمخاطر وتمثل هاتان النشرتان المصدر الأساسي لنموذج المخاطر في الأدب المهني للمراجعة ، وبعد الإلمام الكامل بنموذج مخاطر المراجعة أصبحت أمرا أساسيا لتخطيط المراجعة علي نحو فعليا .

ويستخدم نموذج مخاطر المراجعة بصفة أساسية في التخطيط لتقدير حجم الأدلة التي يجب

جمعها في كل دورة ويكتب النموذج علي النحو التالي :  $خ ك = خ م ق / خ ط \times خ ر$

حيث  $خ ك =$  مخاطر الاكتشاف المخططة .  $خ م ق =$  مخاطر المراجعة الممكن قبولها .

خ ط = المخاطر الكامنة . خ ر = مخاطر الرقابة . (جمعة، ٢٠٠٥)

وعلى سبيل المثال إذا افترضنا أن تقديرات المراجع لمستوى مخاطر المراجعة النهائي المقبول ٥% ، وأن تقدير المراجع للخطر الملازم ٥٠% وللمخاطر الرقابية ٥٠% ، فإنه يمكن وفقا لذلك تحديد مخاطر الاكتشاف كالتالي :

$$٢٠\% = ٠,٥٠ \times ٠,٥٠ / ٠,٥٥$$

وكما يتضح من المعيار رقم (٤٧) فإنه كلما انخفضت المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية تزايدت مخاطر الاكتشاف التي يمكن أن يقبلها المراجع ، الأمر الذي يعني وجود علاقة عكسية بينها ، ولتأكيد ذلك افترض أن المراجع أعاد تقدير المخاطر الملازمة لتصبح ٤٠% والمخاطر الرقابية ٤٠% ، فإن مخاطر الاكتشاف في هذه الحالة تصبح كالتالي :

$$٣١\% = ٠,٤٠ \times ٠,٤٠ / ٠,٥٥$$

ولا شك أنه بسبب دمج المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية تضاعفت في نموذج مخاطر المراجعة فإن تأثير التغير المعين في خطر الرقابة على المستوى المناسب من مخاطر الاكتشاف يعتمد على مستوى المخاطر الملازمة ، وبعبارة أكثر تحديدا فإنه كلما ارتفع مستوى المخاطر الملازمة ، زادت أهمية نسبة التغير المعين في خطر الرقابة. فعلى سبيل المثال إذا تم تثبيت المخاطر الملازمة عند ٤٠% وارتفع خطر الرقابة من ٤٠% إلى ٨٠% فإن الخطر المشترك أو المركب سوف يرتفع من ١٦% إلى ٣٢% ، ومن جهة أخرى إذا تضاعفت المخاطر الملازمة إلى ٨٠% فإن حجم الزيادة في الخطر المشترك سوف يتضاعف أيضا ويرتفع من ٣٢% إلى ٦٤% . ( ١٤٣k - www.socpa.org.sa/AU/Au١٠/au١٠٠٢.htm )

## ٩. مخاطر الاكتشاف المخططة :

تمثل مخاطر الاكتشاف المخططة مقياسا لفشل المراجع الذي يستخدم أدلة المراجعة في مجموعة فرعية من الحسابات في اكتشاف تحريفات موجودة فعلا وتزيد قيمتها عن القيمة المقبولة . ويوجد أمران يتعلقان بتلك المخاطر بشكل رئيسي :

أولا : تتوقف قيمة هذه المخاطر علي العوامل الثلاثة في النموذج . ويمكن تغيير مخاطر الاكتشاف المخططة فقط في حالة قيام المراجع بتغيير قيمة أحد العوامل الثلاثة الأخرى .

ثانيا : تحدد تلك المخاطر الأدلة الأساسية التي يخطط المراجع لجمعها ، حيث يتناسب حجم هذه الأدلة عكسيا مع حجم تلك المخاطر . فإذا تم تخفيض هذه المخاطر يجب علي المراجع أن يجمع قدرا أكبر من الأدلة لتحقيق مستوي المخاطر المخططة .

## ١٠. المخاطر الكامنة :

تعتبر المخاطر الكامنة أو الطبيعية مقياسا لتقدير المراجع لاحتمال وجود تحريف جوهري في ضوء الأهمية النسبية في مجموعة فرعية للحسابات قبل أن يتم أخذ فعالية الرقابة الداخلية في الاعتبار ، وتتمثل طبيعة تلك المخاطر في قابلية القوائم المالية للتحريف الجوهري بافتراض عدم وجود رقابة داخلية ، فإذا استنتج المراجع إلي رأي مؤداه أن تلك المخاطرة تكون كبيرة ، ويتم تجاهل الرقابة الداخلية عند تحديد تلك المخاطر ، لأنه يتم تحديد مخاطر الرقابة الداخلية بشكل منفصل في نموذج مخاطر المراجعة وتسمى مخاطر الرقابة .

ما يجب أن يأخذه المراجع مراعاته عند تقدير المخاطر الكامنة :

- \* طبيعة عمل العميل
- \* أمانة الإدارة
- \* دافعية العميل
- \* نتائج عمليات المراجعة
- \* الأطراف المرتبطة
- \* تركيبة المجتمع
- \* عملية المراجعة الجديدة مقابل عملية المراجعة المتكررة

\* العمليات المالية غير الروتينية \* إمكانية حدوث اختلاسات

\* الحكم الضروري لتسجيل العمليات المالية وأرصدة الحسابات بشكل دقيق

## ١١ . مخاطر الرقابة :

تمثل مخاطر الرقابة مقياساً لتقدير المراجع احتمال حدوث تحريفات تزيد عن القيمة المحتملة في مجموعة فرعية من الحسابات لن يتم منعه أو اكتشافه بواسطة الرقابة الداخلية لدي العميل ، وينظر إلي مخاطر الرقابة علي أنها : ١- تقدير ما إذا كانت الرقابة الداخلية لدي العميل فعالة في منع أو اكتشاف التحريفات . ٢- رغبة المراجع في أن يكون هذا التقدير أقل من الحد الأقصى ١٠٠% كجزء من خطة المراجعة .

وتوجد علاقة عكسية بين مخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف المخطط بينما توجد علاقة طردية بين مخاطر الرقابة وحجم الأدلة الأساسية . وقبل أن يحدد المراجع مخاطر الرقابة في أقل من ١٠٠% يجب أن يقوم بثلاثة أمور : الإلمام بالرقابة الداخلية ، تقييم كيف يتم تنفيذ الرقابة الداخلية ، تقييم كيف يتم تنفيذ الرقابة الداخلية بناء علي الفهم والإلمام الذي قام به المراجع ، واختيار مدى فعالية الرقابة الداخلية .

## ١٢ . مخاطر المراجعة المقبولة :

تعتبر مخاطر المراجعة التي يمكن قبولها مقياساً لمدى رغبة المراجع في قبول وجود تحريف جوهري في ضوء الأهمية النسبية بالقوائم المالية بعد انتهاء المراجعة وإصدار تقرير نظيف ، وعندما يقرر المراجع مستوي منخفض من مخاطر المراجعة الذي يمكن قبوله ، يعني ذلك أن المراجع يرغب في أن يكون متأكداً بشكل من عدم وجود تحريف جوهري في القوائم المالية ، حيث أن تحديد المخاطر بقيمة صفرية يعني وجود تأكيد كامل ، أما تحديد المخاطر بقيمة ١٠٠% يعني عدم التأكد غير الكامل ، ولا يعد التأكد الكامل ( تحديد الخطر بصفر ) عن دقة القوائم



المالية أمرا عمليا من الوجهة الاقتصادية حيث لا يمكن للمراجع أن يضمن بالكامل عدم وجود تحريفات جوهرية . (لطي ، ٢٠٠٧)

الشكل رقم ( ٢ ) يوضح العلاقة المتبادلة بين مكونات مخاطر التدقيق :

(sqarra.wordpress.com/mater/ - ٢٩k)

تقييم خطر الرقابة				تقييم المخاطر الملازمة
منخفض	معتدل	مرتفع	الحد الأقصى	
المستوى المقبول لمخاطر الاكتشاف لتحقيق مخاطر المراجعة منخفض				
منخفض	منخفض	منخفض جدا	منخفض جدا	الحد الأقصى
معتدل	منخفض	منخفض	منخفض جدا	مرتفع
مرتفع	معتدل	منخفض	منخفض	معتدل
مرتفع	مرتفع	منخفض	منخفض	منخفض

شكل رقم ( ٢ )

الوسائل التي يستخدمها الممارسون لتقدير مخاطر المراجعة الممكن قبولها

الوسائل	العوامل
فحص القوائم المالية بما في ذلك الملاحظات . قراءة محاضر اجتماعات مجلس الإدارة لتحديد الخطط المستقبلية . فحص الشكل ( ١٠ - K ) للشركات التي طرحت أسهمها . مناقشة خطط التمويل مع الإدارة .	اعتماد المستخدمين الخارجيين علي القوائم المالية
استخدام النسب المالية والإجراءات التحليلية الأخرى لتحليل القوائم المالية والتعرف علي مدى وجود صعوبات مالية . تحديد طبيعة التدفقات الداخلية والخارجية من خلال فحص القوائم الخاصة بالتدفقات النقدية التاريخية والمتوقعة .	احتمال وجود صعوبات مالية
إتباع الإجراءات الخاصة بقبول العملاء الجدد والاستمرار في التعامل مع العملاء الحاليين . (لطي ، ٢٠٠٧ )	أمانة الإدارة

شكل رقم ( ٣ )

### ١٣ . الإجراءات المتعلقة بتقدير مخاطر المراجعة :

تتعرض أي منشأة عند مزاوله أعمالها للعديد من المخاطر ، ولا بد من تحديد وتحليل تلك المخاطر من ناحية وتحليل المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف الشركة ، والتعرف على احتمال حدوثها ، ومحاولة تفيض درجة تأثيرها إلى مستويات مقبولة . ( علي ، شحاته ، ٢٠٠٥-٢٠٠٦ )  
يجب على المراجع عند تقدير المخاطر الملازمة لتأكيد يرتبط بأرصدة أحد البنود أو نوع من العمليات ، تقويم عدة عوامل مهنية. وعند قيام المراجع بذلك يجب ألا يأخذ في الاعتبار تقديرات عوامل تتعلق بالتأكد ذاته فقط ، وإنما يأخذ في الاعتبار أيضا عوامل أخرى لها أثر شامل على القوائم المالية ككل ، مما قد يكون له تأثير على المخاطر الملازمة للتأكد ذاته. ويجب على المراجع تقدير المخاطر الملازمة بالحد الأقصى عند تصميم إجراءات المراجعة إذا قرر المراجع أن الجهد المطلوب لتقدير المخاطر الملازمة لأحد التأكيدات يزيد عن التخفيض المحتمل في مدى إجراءات المراجعة الناتجة عن هذا التقدير.

يجب على المراجع أن يستخدم حكمه المهني في تقدير المخاطر الرقابية لتأكيد يرتبط برصيد أحد البنود أو نوع من العمليات. ويعتمد تقدير المراجع للمخاطر الرقابية على كفاية أدلة الإثبات التي تم الحصول عليها لتأييد فاعلية الرقابة الداخلية في منع أو اكتشاف أي غش أو أخطاء في تأكيدات القوائم المالية. ويجب على المراجع تقدير المخاطر الرقابية لتأكيد معين بالحد الأقصى إذا اعتقد أنه ليس من المحتمل وجود إجراءات رقابية تتعلق بأحد التأكيدات ، أو من المحتمل أن لا تكون فعالة ، أو إذا اعتقد أنه ليس من المناسب تقويم فاعلية هذه الإجراءات.

يجب على المراجع إذا قدر المخاطر الملازمة أو المخاطر الرقابية ، منفصلة أو مجتمعة ، بأقل من الحد الأقصى ، أن يكون لديه أساس يستند إليه لهذا التقدير. ويمكن الحصول على هذا الأساس ، على سبيل المثال ، عن طريق استخدام قوائم الاستقصاء ، أو قوائم المراجعة ، أو

التعليمات ، أو أي وسيلة عامة أخرى مشابهة. وفي حالة المخاطر الرقابية يمكن الحصول على الأساس الذي يتم الاستناد إليه عن طريق فهمه للرقابة الداخلية والقيام باختبارات مناسبة من الاختبارات الرقابية. وعلى الرغم من ذلك ، فإن استخدام الحكم المهني مطلوب في تفسير ، أو تعديل ، أو أي وسائل عامة أخرى متاحة.

يجب على المراجع أن يحدد مخاطر الاكتشاف التي يستطيع قبولها عند تصميم إجراءات المراجعة على المستوى الذي يريد أن يحد به من مخاطر المراجعة المتعلقة برصيد البند أو نوع العمليات ، وعلى تقدير المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية ؛ فكلما قل تقدير المراجع للخطر الملازم والمخاطر الرقابية ، زادت مخاطر الاكتشاف التي يمكن قبولها. ويتعين على المراجع ألا يعتمد اعتماداً كاملاً على تقديراته للمخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية واستبعاد القيام بأية إجراءات تحقق لأرصدة البنود وأنواع العمليات ، إذ قد يوجد غش أو أخطاء قد تكون مهمة إذا أضيفت إلى مبالغ الغش أو الأخطاء في أرصدة بنود أخرى أو أنواع أخرى من العمليات.

إذا نمت إلى علم المراجع أثناء تنفيذه لإجراءات المراجعة أو نمت إلى علمه من مصادر أخرى خلال عملية المراجعة معلومات تختلف اختلافاً مهماً عن المعلومات التي بنيت عليها خطة المراجعة ، فيتعين عليه أن يعيد النظر في إجراءات المراجعة التي يخطط لتنفيذها بناءً على الاعتبارات المعدلة لمخاطر المراجعة والأهمية النسبية لجميع أو لبعض أرصدة البنود أو أنواع العمليات وما يرتبط بها من تأكيدات. فعلى سبيل المثال ، فإن مدى الغش أو الأخطاء المكتشفة قد يعدل من تقدير المراجع لمستويات المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية ، كما أن المعلومات الأخرى التي تم الحصول عليها عن القوائم المالية قد يغير من تقدير المراجع المبدئي

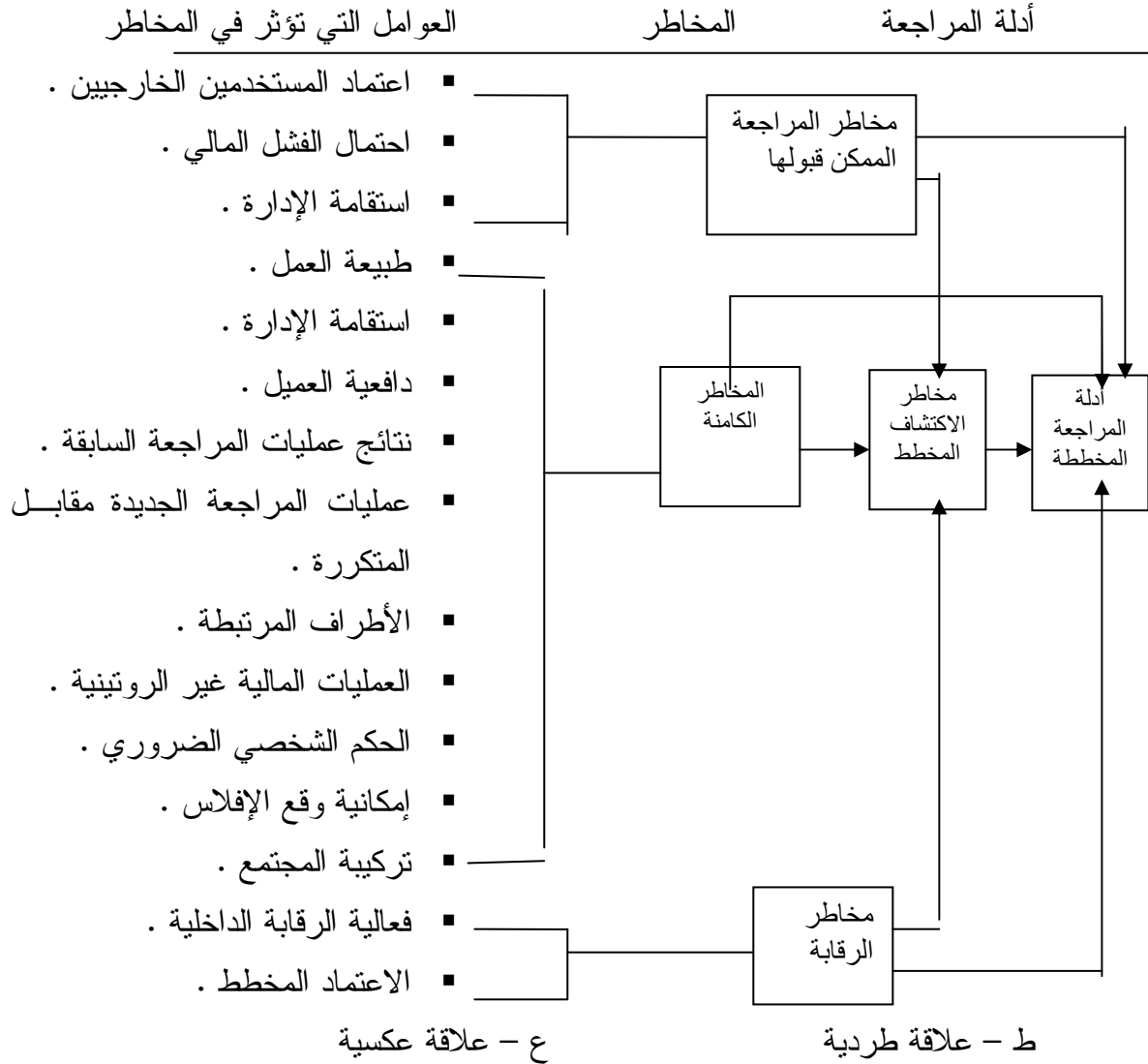
للأهمية النسبية. (socpa.org.sa/AU/Au10/intro.htm - ٨k)

## ١٤ . التوصل للمعلومات لتقدير المخاطر الكامنة :

يبدأ المراجعون تقدير المخاطر الكامنة خلال مرحلة التخطيط ، ويقومون بتحديث هذا التقرير خلال كافة مراحل المراجعة ، وعلي سبيل المثال تتعلق مصادر المعلومات التالية مباشرة بكيفية تقدير المخاطر الكامنة : المناقشة التي تتم مع العميل للحصول علي معلومات عن مجال عمل العميل والنشاط الذي يعمل فيه ، زيارة المصانع ومقر الإدارة لدي العميل ، التعرف علي الأطراف المرتبطة ، وعندما يقوم المراجع بأداء عدد متنوع من الاختبارات خلال المراجعة ، يتم التوصل لمعلومات إضافية غالبا ما تؤثر في التقرير الأصلي .

ويخلص الشكل رقم ( ٢ ) العوامل التي تحدد كل مخاطره ، وأثر المكونات الثلاثة للمخاطر في تحديد مخاطر الاكتشاف المخطط ، والعلاقة بين كافة المخاطر الأربعة وأدلة المراجعة المخططة ، وتشير " ط " في الشكل إلي وجود علاقة طردية بين مكون المخاطر ومخاطر الاكتشاف المخطط أو الأدلة المخططة ، بينما تشير " ع " إلى وجود علاقة عكسية .

## العلاقة بين العوامل التي تؤثر في المخاطر والعلاقة بين المخاطر والأدلة المخططة



(لطي ، ٢٠٠٧)

شكل رقم ( ٤ )

## ١٥ . العلاقة بين مخاطر المراجعة وأدلة إثبات المراجعة :

باستخدام نموذج مخاطر المراجعة توجد علاقة مباشرة بين مخاطر المراجعة المقبولة ومخاطر الاكتشاف المخطط ، وتوجد علاقة عكسية بين مخاطر المراجعة ومدى أدلة الإثبات المخططة لتدعيم رأي المراجع عن القوائم المالية بمعنى أنه كلما انخفض مستوى مخاطر المراجعة المقبولة الذي يتم تخصيصها لتأكيد معين ، زاد مقدار أدلة الإثبات المخططة لتدعيم هذا التأكيد.

هذا فيما يتعلق بمخاطر المراجعة النهائية ، في حين أنه على مستوى مكونات مخاطر المراجعة تنطبق العلاقة أيضا بالنسبة لمخاطر الاكتشاف ، فكلما انخفض المستوى المقبول لمخاطر الاكتشاف المحدد لتأكيد معين بواسطة المراجع زاد مقدار أدلة الإثبات المطلوبة لتنفيذ مخاطر الاكتشاف عند هذا المستوى والعكس صحيح. وعلى عكس ذلك توجد علاقة طردية بين المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية وبين مقدار أدلة الإثبات.

ولتوضيح العلاقة بين مخاطر المراجعة وأدلة إثبات المراجعة ، فمن الطبيعي وجود اختلافات بين دورات العمليات المختلفة في حجم الأخطاء أو التحريفات المتوقعة ومدى تكرارها ، وعلى سبيل المثال :

أ - لا يوجد تقريبا أخطاء متوقعة في دورة الرواتب والأجور مقارنة بالعديد من الأخطاء التي يمكن توقعها في دورة المخزون ، ولعل ذلك راجع لأن المعاملات المتعلقة بالرواتب والأجور ذات درجة عالية من الروتينية ، بينما هناك درجة كبيرة من التعقيدات في تسجيل المخزون.

ب- يمكن القول أنه من المتوقع اختلاف الرقابة الداخلية في درجة فعاليته بين دورات العمليات المختلفة. فعلى سبيل المثال تكون الرقابة الداخلية في دورة الرواتب والأجور ذات فاعلية عالية ، في حين تعتبر غير فعالة في دورة المخزون.

ج- يقرر المراجع استعداداً منخفضاً لقبول وجود أخطاء أو تحريفات جوهرية بعد الانتهاء من مراجعة دورات العمليات. ومن الشائع أن يكون لدى المراجعين نفس المستوى من الرغبة في قبول أخطاء جوهرية بعد الانتهاء من عملية المراجعة بالنسبة لكل دورات العمليات ، وهو الأمر الذي يسمح بتأكيد الرأي غير المتحفظ.

د - ولا شك أن الاعتبارات السابقة (أ ، ب ، ج) تؤثر على قرارات المراجع عن المدى الملائم لتجميع أدلة الإثبات ، وعلى سبيل المثال فنظراً لأن المراجع يتوقع قليلاً من الأخطاء في دورة الرواتب والأجور (أ) ، وأن الرقابة الداخلية لهذه الدورة فعال (ب) ، فإن المراجع يخطط لأدلة إثبات أقل مقارنة بدورة المخزون (د) ، مع ملاحظة أن المراجع لديه نفس المستوى من الرغبة في قبول أخطاء جوهرية بعد الانتهاء من عملية المراجعة لكل من الدورتين على سبيل المثال.

ولعل الاختلافات في تخطيط أدلة الإثبات لدورات العمليات تحدث بسبب الاختلافات في توقعات المراجع للأخطاء أو لتقديرات الرقابة الداخلية. ويظهر الجدول التالي توضيح الاختلافات في تخطيط أدلة الإثبات الخاصة بكل دورة من دورات العمليات.

توضيح الاختلافات في تخطيط أدلة الإثبات بين دورات العمليات

دورة الحصول على رأس المال	دورة المخزون	دورة الرواتب والأجور	دورة الشراء والسداد	دورة البيع والتحصيل	الدورة البيانات
توقع قليل من الأخطاء (منخفض)	توقع الكثير من الأخطاء (مرتفع)	توقع قليل من الأخطاء (منخفض)	توقع الكثير من الأخطاء (مرتفع)	توقع بعض الأخطاء (متوسط)	تقدير المراجع لتوقع حدوث الأخطاء الجوهرية : أ - قبل الأخذ في الاعتبار الرقابة الداخلية (المخاطر الملازمة)
متوسط الفعالية (متوسط)	منخفض الفعالية (مرتفع)	مرتفع الفعالية (منخفض)	مرتفع الفعالية (منخفض)	متوسط الفعالية (متوسط)	تقدير المراجع لفعالية الرقابة الداخلية : ب- منع واكتشاف الأخطاء الجوهرية. (خطر الرقابة)
استعداد منخفض (منخفض)	استعداد منخفض (منخفض)	استعداد منخفض (منخفض)	استعداد منخفض (منخفض)	استعداد منخفض (منخفض)	استعداد المراجع لقبول أخطاء جوهرية بعد اكتمال عملية المراجعة : ج- (مخاطر المراجعة المقبول أو المسموح به)
مستوى متوسط (متوسط)	مستوى مرتفع (منخفض)	مستوى منخفض (مرتفع)	مستوى متوسط (متوسط)	مستوى متوسط (متوسط)	مدى أدلة الإثبات التي يخطط المراجع لحلها : د- (مخاطر الاكتشاف المخطط)

(www.socpa.org.sa/AU/Au10/au1002.htm - ١٤٣)

شكل رقم ( ٥ )



## ١٦. العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم مدى الاقتناع بالأدلة والقرائن التي يتم توفيرها عن طريق اختبارات التحقق التفصيلية أو اختبارات الالتزام التي تتم على أساس عينات:

وقد اشتقت هذه العوامل من النص الأمريكي عن عينات المراجعة، وهي تنطبق بالنسبة لكل

من العينات الإحصائية والعينات غير الإحصائية، وهذه العوامل هي:

### ١٦,١ حجم وتصميم العينة :

مع بقاء العوامل الأخرى على ما هي عليه، تكون القرينة المستمدة من عينة كبيرة أكثر إقناعاً من القرينة المستمدة من عينة صغيرة، ومع هذا فإنه بعد حجم معين فإن أي زيادة في حجم العينة يكون له تأثير طفيف على زيادة الثقة في النتائج المستمدة من العينة، على سبيل المثال، إذا كان حجم العينة بالفعل ٢٠٠ بند (بافتراض أن ٢٠٠ بند تمثل عينة كبيرة جداً في هذه الحالة) فإن زيادتها إلى ٢٥٠ بند قد يكون له أثر ضئيل نسبياً على مدى الاقتناع بالنتائج في حين أن زيادة حجم العينة من ٢٥ إلى ٧٥ بند قد يكون له تأثير هام للغاية، كما يعتبر تصميم العينة هاماً أيضاً، ولذلك يجب أن يحرص المراجع على التأكد من أن التصميم يتلائم مع الغرض من المراجعة موضوع الاهتمام، على سبيل المثال، لا يستطيع المراجع أن يتحقق من تسجيل جميع المبيعات التي تمت عن طريق فحص عينة مختارة من مجتمع فواتير البيع التي تم تسجيلها بالفعل.

### ١٦,٢ طريقة اختيار العينة :يجب ان يستخدم المراجع طريقة اختيار للعينة تعطي كل من

مفردات المجتمع الذي تختار منه فرصة متساوية للاختيار، وعندما يستخدم أسلوب العينات الإحصائية يكون من الضروري عادة اختيار العينة على أساس عشوائي، أما عند استخدام أسلوب العينات غير الإحصائية فقد يكون من الملائم اختيار نسبة من العينة على أساس عشوائي، ونسبة أخرى من العينة على أساس البنود الرئيسية التي قد تنطوي على درجة كبيرة

من الاحتمال أن تكون خاطئة، أو البنود التي يعتبرها المراجع هامة بصورة غير عادية ، اما بسبب حجمها أو بسبب عوامل أخرى .

### ١٦,٣ طبيعة وتكرار حدوث الأخطاء والاستثناءات الموجودة :

مع بقاء العوامل الأخرى على ما هي عليه، كلما قلت الأخطاء أو الاستثناءات التي يتم اكتشافها في العينة كلما كان التعضيد الذي تعطيه نتائج فحص العينة لهدف المراجع أكبر، ومن المهم أيضا أن يأخذ المراجع في الاعتبار أهمية وطبيعة الأخطاء والاستثناءات التي اكتشفت بالنسبة لهدف المراجعة. على سبيل المثال ، إذا كان المراجع بصدد القيام باختبارات الالتزام فان جميع جوانب الإخفاق في تطبيق إجراءات الرقابة تعتبر استثناءات هامة بغض النظر عن الأهمية النسبية لقيمة المبالغ التي تنطوي عليها هذه الاستثناءات ، أما إذا كان المراجع بصدد القيام باختبارات تحقق تفصيلية ، فان الأخطاء الصغيرة في قيمة بنود العينة قد تكون، وقد لا تكون، هامة تبعا للظروف السائدة. ويجب على المراجع دائما ان يتقصى الظروف السائدة التي حدثت الأخطاء أو الاستثناءات في ظلها ، كما يجب تقييم آثارها المحتملة على النتائج التي استخلصها المراجع في مواقف أخرى أثناء قيامه بالمراجعة. على سبيل المثال ، قد تبين الأخطاء التي تكتشف من خلال اختبارات التحقق التفصيلية أن إجراءات الرقابة التي قرر المراجع الاعتماد عليها غير منفذة بالفعل. وبالإضافة إلى ذلك يجب أن يكون المراجع يقظا باستمرار لاكتشاف الأخطاء الصغيرة التي يكون لها آثار متجمعة هامة

### ١٦,٤ مدى الاعتماد على القرائن التي يتم الحصول عليها بالنسبة لمفردات البنود في العينة :

مدى الاعتماد على نتائج اختبارات العينة لا يتوقف على النقاط المرتبطة بالعينات فحسب ، ولكنه يجب أن يتأثر أيضا بنوعية الدليل أو القرينة المستخدمة في تعضيد النتائج التي تصل إليها المراجعة ، والمتعلقة بمفردات البنود في العينة. إذا كانت القرينة المستخدمة في الوصول

إلى النتائج عن مفردات البنود في العينة غير ملائمة فان المراجع لن يقتنع بنتائج الاختبار، حتى ولو شملت العينة كل بند من بنود المجتمع .

## ١٦ . العوامل التي يجب على المراجع أخذها في الاعتبار عند تقييم الأدلة والقرائن التي يتم الحصول عليها من طرف ثالث :

ومثل هذه الأدلة أو القرائن قد ترتبط بمفردات بنود معينة في اختبار تحقق تفصيلي أو قد ترتبط بمجموع كلي أو مجموع فرعي لرصيد يظهر في القوائم المالية. ومن الأمثلة علي الحالة الأولى الحصول من أحد العملاء على خطاب يصادق فيه على رصيده المدين، وكمثال على الحالة الثانية الحصول على شهادة من بنك معتمد يصادق فيها على رصيد النقدية التي تحتفظ به المنشأة بأكمله لدى هذا البنك. وبالإضافة إلى ذلك فان القرينة من طرف ثالث قد تأخذ شكل تقرير مقدم من احد الخبراء الأخصائيين مثل تقرير من مئمن عقارات أو محامي أو مهندس أو مراجع زميل.

وتعتبر العوامل ملائمة لتقييم العمل الذي يتم بواسطة مراجع داخلي أو مراجع خارجي

إذا كانت الأدلة المتجمعة غير كافية يجب قيام المراجع بعمل إضافي:

إذا اخفق المراجع في الحصول على أدلة وقرائن كافية عن أي أمر هام بالنسبة لتكوين رأيه يجب أن لا يتحفظ المراجع في تقريره مباشرة ، بل عليه أن يحاول تنفيذ إجراءات مراجعة إضافية. وإذا كان نقص التأكيد راجعا إلى الأخطاء أو الاستثناءات التي تم اكتشافها أثناء القيام بعملية المراجعة فعلى المراجع فحص الأسباب حيث أنها تؤثر في طبيعة ومدى إجراءات المراجعة الإضافية اللازمة .

## ١٧ . الحصول على إيضاحات من الإدارة :

تتبع الفقرة الخط المقترح في المملكة المتحدة بأنه عندما لا يكون هناك تأكيد كاف بالنسبة لأي أمر هام نسبيا ولا يكون من المتوقع، بدرجة معقولة ، إمكان الحصول على هذه التأكيدات من المصادر الأخرى للأدلة والقرائن ، فعلى المراجع الحصول على إيضاحات مكتوبة من الإدارة عن الأمور موضع البحث ، كما يجب عليه في هذه الحالات تحديد ما إذا كانت هذه الإيضاحات والبيانات المكتوبة التي يتلقاها من الإدارة ، بالإضافة إلى أدلة وقرائن المراجعة الأخرى التي يحصل عليها ، تعتبر كافية لتمكينه من إبداء الرأي.

ويجب عدم الاعتماد على إيضاحات الإدارة إذا كان من المتوقع ، بدرجة معقولة ، إمكانية الحصول على الأدلة والقرائن المؤيدة المطلوبة، وذلك للسببين التاليين :

- (١) احتمال أن تكون الإدارة قد اخفت هذه الأدلة والقرائن عن عمد، أو منعت توافرها ،
- أو (٢) احتمال أن لا يكون لدى الإدارة نفسها معلومات أو قرائن كافية تعتمد عليها في إعداد الإيضاحات المطلوبة .

ح- الفقرة (٣٠٤٤) التحفظ فقط ، في حالة ما إذا كانت الأدلة والقرائن مازالت غير كافية :  
يجب على المراجع أن يستنفذ جميع المصادر العملية لأدلة وقرائن المراجعة قبل ان يصل إلى قرار بأنه لا يمكنه تكوين رأي عن أي أمر هام نسبيا.

(www.socpa.org.sa/AU/au٠٦/au٦٠١.htm - ٣١١k)

# الفصل الرابع

## الدراسة العملية التطبيقية

المبحث الأول

الطريقة والإجراءات

## ١ . مقدمة

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة ، والأفراد مجتمع الدراسة وعينتها ، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها ، وصدقها وثباتها ، كما يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها ، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي اعتمدها الباحث عليها في تحليل الدراسة .

## ٢ . منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه طريقة في البحث تتناول إحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها ويستطيع الباحث أن يتفاعل معها فيصفها ويحللها ، وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها علي القوائم المالية في عملية المراجعة، و سوف تعتمد الدراسة على نوعين أساسيين من البيانات:

### ١ . البيانات الأولية

وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصص وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS (Statistical Package for Social Science) الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة .

### ٢ . البيانات الثانوية

وسوف يقوم الباحث بمراجعة الكتب و الدوريات و المنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتعلق بمخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في

التخفيف من تأثيرها علي القوائم المالية في عملية المراجعة ، وأية مراجع قد يرى الباحث أنها تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، و ينوي الباحث من خلال اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة، التعرف على الأسس و الطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت و تحدث في مجال الدراسة .

### ٣. مجتمع الدراسة

سوف تشمل عينة الدراسة علي ( ٨٥ ) مكتب وشركة مراجعة ومحاسبة تعمل في قطاع غزة حسب دليل جمعية المحاسبين المحاسبين والمراجعين الفلسطينية لعام ( ٢٠٠٨ ) ، حيث تم الأخذ بعين الاعتبار أن تكون العينة العشوائية لمعظم مكاتب المراجعة والمحاسبة نظرا لصغر حجم العينة الإحصائية . وقد تم توزيع ٨٥ استبانة على أفراد عينة الدراسة ، وتم استرداد ٧٥ استبانة (٨٨,٢%)، وبعد تفحص الاستبانات تم استبعاد ٤ استبانات نظرا لعدم تحقيق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة ٧١ استبانة .

### ٤. أداة الدراسة :

وقد تم إعداد الاستبانة على النحو التالي:

- ١- إعداد استبانة أولية من اجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
- ٢- عرض الاستبانة على المشرف من اجل اختبار مدى فلائمتها لجمع البيانات.
- ٣- تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.
- ٤- تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.
- ٥- إجراء دراسة اختباريه ميدانية أولية للاستبانة وتعديل حسب ما يناسب.



٦- توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة ، ولقد تم تقسيم

الاستبانة إلى ستة محاور، كما يلي:

• **المحور الأول:** يناقش اثر استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة

صحيحة على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية ، ويشتمل هذا

المحور على (٩) فقرات.

• **المحور الثاني:** يناقش اثر استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات

المحاسبية بطريقة صحيحة ، على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم

المالية ، ويشتمل هذا المحور على (١١) فقرة .

• **المحور الثالث:** يناقش العلاقة بين التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات

المحاسبية ، وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية ، ويشتمل

هذا المحور على (١٠) فقرات.

• **المحور الرابع:** يناقش تأثير قيام المراجع بتحمل مسؤولياته تجاه اكتشاف الغش

والخطأ والارتباطات غير القانونية على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على

القوائم المالية ، ويشتمل هذا المحور على (٨) فقرات.

• **المحور الخامس:** يناقش دراسة المراجع للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة

والاكتشاف علي مستوي البيانات المالية وتأثيرها على تخفيض تأثير مخاطر

المراجعة على القوائم المالية ، ويشتمل هذا المحور على (٨) فقرات.

• **المحور السادس:** يناقش اثر قيام المراجع باكتشاف أوجه العجز أو القصور في

نظام الرقابة الداخلية والتقارير عنه لإدارة المنشأة على تخفيض تأثير مخاطر

المراجعة على القوائم المالية ، ويشتمل هذا المحور على (١٠) فقرات.

**وقد كانت الإجابات على كل فقرة وفق مقياس ليكارت الخماسي كما يلي:**

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	٥	٤	٣	٢	١

#### **٥. صدق وثبات الاستبيان:**

قامت الباحثة بتقنين فقرات الاستبانة وذلك للتأكد من صدق وثبات فقراتها كالتالي:

❖ **صدق فقرات الاستبيان :** قامت الباحثة بالتأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين.

#### **١. صدق المحكمين :**

عرضت الباحثة الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من (٨) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية متخصصين في المحاسبة والإدارة والإحصاء وقد استجاب الباحث لآراء السادة المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها في نموذج تم إعداده لهذا الغرض.

#### **٢. صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة**

وقد قامت الباحثة بحساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة البالغ حجمها ٢٥ مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية التابعة له كما يلي.

أولاً : المحور الأول: ( استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية)

جدول رقم (١) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (٠,٠٥) حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من ٠,٠٥ وقيمة  $r$  المحسوبة اكبر من قيمة  $r$  الجدولية والتي تساوي ٠,٣٩٦، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

المحور الثاني: (استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية)

جدول رقم (٢) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (٠,٠٥) حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من ٠,٠٥ وقيمة  $r$  المحسوبة اكبر من قيمة  $r$  الجدولية والتي تساوي ٠,٣٩٦، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه

المحور الثالث: التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر

المراجعة على القوائم المالية

جدول رقم (٣) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث (التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على

القوائم المالية) والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة ( ٠,٠٥ ) حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من ٠,٠٥ وقيمة  $r$  المحسوبة اكبر من قيمة  $r$  الجدولية والتي تساوي ٠,٣٩٦، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه

**المحور الرابع:** قيام المراجع بتحمل مسؤولياته تجاه اكتشاف الغش والخطأ والارتباطات غير القانونية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية  
جدول رقم (٤) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع (قيام المراجع بتحمل مسؤولياته تجاه اكتشاف الغش والخطأ والارتباطات غير القانونية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية ) والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة ( ٠,٠٥ ) حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من ٠,٠٥ وقيمة  $r$  المحسوبة اكبر من قيمة  $r$  الجدولية والتي تساوي ٠,٣٩٦، وبذلك تعتبر فقرات المحور الرابع صادقة لما وضعت لقياسه

**المحور الخامس:** دراسة المراجع للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة والاكتشاف على مستوى البيانات المالية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية  
جدول رقم (٥) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس (دراسة المراجع للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة والاكتشاف على مستوى البيانات المالية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة ( ٠,٠٥ ) حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من ٠,٠٥ وقيمة  $r$  المحسوبة اكبر من قيمة  $r$  الجدولية والتي تساوي ٠,٣٩٦، وبذلك تعتبر فقرات المحور الخامس صادقة لما وضعت لقياسه

المحور السادس: قيام المراجع باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية

جدول رقم (٦) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس (قيام المراجع باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (٠,٠٥) حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من ٠,٠٥ وقيمة  $r$  المحسوبة اكبر من قيمة  $r$  الجدولية والتي تساوي ٠,٣٩٦، وبذلك تعتبر فقرات المحور السادس صادقة لما وضعت لقياسه

### صدق الاتساق البنائي للمحاور

جدول رقم (٧) يبين معاملات الارتباط بين معدل كل مجال من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة ٠,٠٥. حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور اقل من ٠,٠٥ وقيمة  $r$  المحسوبة اكبر من قيمة  $r$  الجدولية والتي تساوي ٠,٣٩٦، أي أن محاور الدراسة صادقة لقياس مشكلة الدراسة

### ثبات الاستبانة Reliability:

وقد أجرى الباحث خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

١- طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient: تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل بعد وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات =  $\frac{r^2}{r+1}$  حيث r معامل الارتباط وقد بين جدول رقم (٨) ببيان أن هناك معامل

ثبات كبير نسبياً لفقرات الاستبيان وقد تراوحت بين ٠,٧٨٧٨ و ٠,٨٩٦٢ وبلغ معدل الثبات العام

لجميع الفقرات ٠,٩٦١٤

## ٢- طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد بين

جدول رقم (٨) أن معاملات الثبات مرتفعة وقد تراوحت بين ٠,٨٧٧٥ و ٠,٩٣٢٧ وبلغ معدل

الثبات العام لجميع الفقرات ٠,٩٧٨٧

## المعالجات الإحصائية:

لقد قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج SPSS الإحصائي وتم استخدام

الاختبارات الإحصائية التالية:

- ١- النسب المئوية والتكرارات .
- ٢- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة .
- ٣- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات واختبار الفرضيات.
- ٤- معادلة سبيرمان براون للثبات.
- ٥- اختبار كولومجروف-سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا ( K-S Sample - ١ ) .
- ٦- اختبار t لمتوسط عينة واحدة One sample T test .

# المبحث الثاني

## نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

## اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف - سمرنوف (Sample K-S - 1))

سنعرض اختبار كولمجروف - سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً. ويوضح الجدول رقم (٩) نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل قسم اكبر من ٠,٠٥ (  $sig. > 0.05$  ) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

### تحليل فقرات الدراسة

في اختبار الفرضيات تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة ، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٩ عند درجة حرية "٧٠" ومستوى دلالة ٠,٠٥ (أو مستوى المعنوية اقل من ٠,٠٥ والوزن النسبي اكبر من ٦٠ % )، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي -١,٩٩ (أو مستوى المعنوية اقل من ٠,٠٥ والوزن النسبي اقل من ٦٠ % )، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى المعنوية لها اكبر من ٠,٠٥

**تحليل فقرات المحور الأول :** (استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة

يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية)

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (١٠) والذي يبين أن آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول (استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة



بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) جميعها ايجابية وهي مرتبة حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

١- " حتى يتمكن المراجع من استخدام وتطبيق أساليب العينة الإحصائية بشكل صحيح ، يجب أن يكون علي دراية بالمصطلحات الإحصائية وقادرا علي استخدام تلك المصطلحات في عملية المراجعة " بوزن نسبي " ٨٨,٧٣% .

٢- " يجب علي المراجع مراعاة تحديد مستوي الثقة مقدما لنجاح العينة قبل البدء في مراجعة العمليات المالية " بوزن نسبي " ٨٦,٧٦% .

٣- " عندما يتم فحص مفردات أقل من (١٠٠%) من العمليات المالية ، فإن الاستنتاجات المتعلقة بالعمليات المالية تكون عرضة لمخاطر الخطأ " بوزن نسبي " ٨٤,٥١% .

٤- " تحدث أخطاء العينة الإحصائية عندما يسحب المراجع عينة لا تتضمن نفس الخصائص التي تتصف بها العمليات المالية ككل " بوزن نسبي " ٨٣,٣٨% .

٥- " إن السحب العشوائي للعينة الإحصائية سوف يؤدي إلى نتائج جيدة عن المجتمع الذي سحبت منه هذه العينة " بوزن نسبي " ٨٣,١٠% .

٦- " الاستخدام الناجح للعينة الإحصائية يتطلب تكامل واندماج كلا التفسيرين الموضوعي والشخصي للاحتتمالات " بوزن نسبي " ٨٣,١٠% .

٧- " يعتمد المراجع علي اختبارات العمليات والأرصدة والمراجعة التحليلية لتخفيض مخاطر عدم كفاية ومناسبة عينة المراجعة " بوزن نسبي " ٨١,٩٧% .

٨- " يعتمد المراجع علي نظام الرقابة الداخلية لتخفيض مخاطر الأخطاء الجوهرية عند إعداد القوائم المالية " بوزن نسبي " ٨١,١٣% .

٩- " تعتمد العينة الإحصائية علي قوانين الاحتمالات في الرياضيات وهذا يؤدي إلى السحب العشوائي لمفردات القوائم المالية " بوزن نسبي " ٨٠,٥٦% " .

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول (استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) تساوي ٤,١٨، و الوزن النسبي يساوي ٨٣,٦٩% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " ٦٠% " وقيمة t المحسوبة تساوي ١٣,٩٧٣ وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٩، و مستوى الدلالة تساوي ٠,٠٠٠ وهي اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية

**تحليل فقرات المحور الثاني:** (استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية)  
تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (١١) والذي يبين أن آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني (استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) جميعها ايجابية وهي مرتبة حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

١- " علي المراجع أن يقوم بعمل تقدير للمخاطر الملازمة ولمخاطر الرقابة لتوكيدات البيانات المالية الرئيسية عند استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة " بوزن نسبي " ٨٧,٦١% " .

٢- " إن الدراسة النظرية لمكونات الحاسب الآلي المتعلقة بالأجهزة والبرامج وقاعدة البيانات ، تساعد المراجع في فهم وظائف الحاسب الآلي " بوزن نسبي " ٨٦,٤٨% " .

٣- " ضرورة قيام المراجع بتصميم وتنفيذ اختبارات الرقابة المناسبة والإجراءات الجوهرية عند استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة " بوزن نسبي " ٨٥,٩٢ % " .

٤- " علي المراجع مراعاة بيئة أنظمة المعلومات التي تستعمل الحاسب الآلي عند تصميم إجراءات المراجعة لتخفيض مخاطر المراجعة إلى المستوي المقبول " بوزن نسبي " ٨٥,٣٥ %

٥- " إن علي المراجع التحقق من أن جميع العمليات المالية قد أدخلت بطريقة سليمة وتم اعتمادها وفقا لترخيص عام أو خاص " بوزن نسبي " ٨٥,٠٧ % " .

٦- " إن علي المراجع التحقق من أن جميع المخرجات تكون سليمة ولا يسمح بخروجها من الحاسب الآلي إلا بإذن خاص من المفوض بذلك " بوزن نسبي " ٨٣,٩٤ % " .

٧- " إن علي المراجع مراعاة البيانات الدائمة المحتفظ بها في الملف كونها سليمة وكاملة أيضا " بوزن نسبي " ٨٣,٦٦ % " .

٨- " إن تحقق المراجع من تنفيذ الأساليب الرقابية علي تطبيقات الحاسب الآلي للبيانات المالية يساعد في إزالة بعض المعوقات في استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة " بوزن نسبي " ٨٣,٣٨ % " .

٩- " يجب علي المراجع أن يأخذ في الاعتبار نظام المعلومات الالكتروني عند تصميم إجراءات المراجعة لتخفيض مخاطر المراجعة المقبولة إلى أدنى حد ممكن " بوزن نسبي " ٨٠,٨٥ % " .

١٠- " يجب أن يحصل المراجع علي فهم كاف للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية والمتأثر ببيئة استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة " بوزن نسبي " ٨٠,٢٨ % " .

١١- " توضيح مسئولية المراجع في اختبار نظم معالجة البيانات المحاسبية بواسطة الحاسب

الآلي ، يساعد المراجع في فهم وظائف وأداء المراجعة " بوزن نسبي " ٧٩,١٥% "

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني (استخدام الحاسبات

الإلكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر

المراجعة على القوائم المالية) تساوي ٤,١٩ ، و الوزن النسبي يساوي ٨٣,٧٩% وهي أكبر

من الوزن النسبي المحايد " ٦٠% " وقيمة t المحسوبة تساوي ١٤,٢٧٢ وهي أكبر من قيمة

t الجدولية والتي تساوي ١,٩٩ ، و مستوى الدلالة تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما

يدل على أن استخدام الحاسبات الإلكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة

يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية .

تحليل فقرات المحور الثالث: (التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يعمل على

تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية)

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (١٢) والذي يبين آراء أفراد

عينة الدراسة في فقرات المحور الثالث (التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية

يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) جميعها ايجابية وهي مرتبة

حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

١- " علي المراجع مقارنة التقديرات المعدة عن فترات سابقة مع النتائج الحقيقية لهذه الفترات

" بوزن نسبي " ٨٧,٠٤% .

أوافق هذا الرأي وذلك لكي يتجنب المراجع وجود نتائج غير واضحة بالنسبة له .

٢- " علي المراجع تقييم البيانات وتفهم الفروض التي بني عليها التقدير " بوزن نسبي "

٨٦,٤٨% .

٣- " هذه الانحرافات تساعد علي ظهور الاحتياطي السري وعدم بقاء رأس مال المنشأة سليما " بوزن نسبي " ٨٥,٠٧% " .

٤- " نظرا لخضوع التقديرات المحاسبية وعلي رأسها المخصصات والالتزامات المحتملة من جانب الإدارة ، فقد نشأ تباين للإنفاق بدلا من وجود التزام حقيقي " بوزن نسبي " ٨٤,٥١% " .

٥- " علي المراجع دراسة إجراءات اعتماد الإدارة للتقديرات المحاسبية " بوزن نسبي " ٨٤,٢٣% " .

٦- " علي المراجع التحقق من كفاية التقديرات المحاسبية لكل من الأصول المتداولة والأصول الثابتة ، ومن أسس حساب هذه التقديرات والغرض منها وطريقة إظهارها وعرضها في الميزانية العمومية وقائمة الدخل " بوزن نسبي " ٨٣,٣٨% " .

٧- " إن مخاطر الانحرافات المادية تتزايد عندما تتضمن القوائم المالية التقديرات المحاسبية " بوزن نسبي " ٨٣,١٠% " .

٨- " التقديرات المحاسبية غالبا ما تعد في ظروف من عدم التأكد بالنسبة لنتائج الأحداث أو التي من المحتمل حدوثها ، والتي تتضمن استخدام الحكم الشخصي " بوزن نسبي " ٨١,٦٩% " .

٩- " التقديرات المحاسبية هي التطبيقات والقواعد والإجراءات التي تعتمد عليها إدارة المنشأة في إعداد وتجهيز القوائم المالية وتعتبر مسئولة عن صحتها ودقتها ومعقوليتها " بوزن نسبي " ٨٠,٥٦% " .

١٠- " التقديرات المحاسبية غالبا ما تعد في ظروف من عدم التأكد بالنسبة لنتائج الأحداث أو التي من المحتمل حدوثها ، والتي تتضمن استخدام الحكم الشخصي " بوزن نسبي " ٧٩,٤٤% " .

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) تساوي ٤,١٨ ، و الوزن النسبي يساوي ٨٣,٥٥% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " ٦٠% " وقيمة t المحسوبة تساوي ١٤,٨٨٩ وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٩ ، و مستوى الدلالة تساوي ٠,٠٠٠ وهي اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية

**تحليل فقرات المحور الرابع :** (قيام المراجع بتحمل مسؤولياته تجاه اكتشاف الغش والارتباطات غير القانونية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (١٣) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الرابع (قيام المراجع بتحمل مسؤولياته تجاه اكتشاف الغش والخطأ والارتباطات غير القانونية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) جميعها ايجابية وهي مرتبة حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

١- " إن مستخدمي القوائم المالية يعتمدون علي المراجعة التي يقوم بها المراجع لضمان اكتشاف حالات الغش والتصرفات غير القانونية التي قد تكون موجودة في القوائم المالية " بوزن نسبي " ٨٧,٠٤% " .

٢- " إن ممارسة المراجع الشك المهني بدرجة ملائمة قد يساعده علي اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية " بوزن نسبي " ٨٤,٢٣% " .

- ٣- " عند تقييم مخاطر الغش والتصرفات غير القانونية أن يأخذ المراجع في الاعتبار خصائص الإدارة ومدى ميلها إلى التلاعب والتحايل ، وظروف الصناعة التي ينتمي إليها المشروع ، والخصائص التشغيلية والاستقرار المالي " بوزن نسبي " ٨٤,٢٣ % " .
- ٤- " إن اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية لا تعتبر هدف أساسي للمراجعة وأن المراجعين يتحملون مسؤولية محدودة بهذا الخصوص " بوزن نسبي " ٨١,٦٩ % "
- ٥- " إن المجتمع المالي يتوقع من المراجع اكتشاف معظم حالات الغش والتصرفات غير القانونية التي قد تكون موجودة في القوائم المالية " بوزن نسبي " ٨١,١٣ % " .
- ٦- " إن المراجع عليه أن ينفذ عملية المراجعة بطريقة تؤدي إلى اكتشاف كل حالات الغش والتصرفات غير القانونية " بوزن نسبي " ٨٠,٥٦ % " .

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع (قيام المراجع بتحمل مسؤولياته تجاه اكتشاف الغش والخطأ والارتباطات غير القانونية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) تساوي ٤,١٦ ، و الوزن النسبي يساوي ٨٣,١٥ % وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " ٦٠ % " وقيمة t المحسوبة تساوي ١٢,٩٩١ وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٩ ، و مستوى الدلالة تساوي ٠,٠٠٠ وهي اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن قيام المراجع بتحمل مسؤولياته تجاه اكتشاف الغش والخطأ والارتباطات غير القانونية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية

تحليل فقرات المحور الخامس (دراسة المراجع للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة والاكتشاف علي مستوي البيانات المالية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (١٤) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الخامس (دراسة المراجع للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة

والاكتشاف علي مستوي البيانات المالية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي

القوائم المالية) جميعها ايجابية وهي مرتبة حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

١- " عندما يستنتج المراجع بأن الإجراءات التي تم القيام بها للحصول علي فهم للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية قد وفرت أيضا أدلة إثبات حول ملائمة تصميم وفعالية السياسات والإجراءات المناسبة ، فإن المراجع قد يستعمل أدلة الإثبات هذه لجعل مخاطر الرقابة أقل من المستوي العالي ، وهذا يساعد علي تخفيض المخاطر في عملية المراجعة " بوزن نسبي " ٨٤,٥١% .

٢- " عند تطوير طريقة المراجعة ، يدرس المراجع التقدير الأولي للمخاطر الملازمة بالتزامن مع تقدير مخاطر الرقابة لغرض تحديد مخاطر الاكتشاف الملائمة وذلك لتخفيض مخاطر عملية المراجعة إلي أدني حد ممكن " بوزن نسبي " ٨٤,٢٣% .

٣- " التقدير الأولي لمخاطر الرقابة هو عملية تقييم فعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية للمنشأة بمنع حدوث معلومات خاطئة أساسية أو اكتشافها وتصحيحها مما يساعد علي تخفيض مخاطر الرقابة إلي أدني حد ممكن " بوزن نسبي " ٨٤,٢٣% .

٤- " عند تقدير المخاطر المتأصلة أو الملازمة علي المراجع أن يستخدم اجتهاده المهني علي مستوي البيانات المالية ومنها أمانة الإدارة ، وخبرة ومعرفة الإدارة والتي قد تؤثر علي إعداد القوائم المالية ، للمساعدة علي تخفيض المخاطر إلي ادني حد ممكن " بوزن نسبي " ٨٣,٦٦% .

٥- " في حالة تقدير مخاطر الرقابة بأقل من المستوي العالي ، يجب علي المراجع توثيق الأسس التي بنى عليه استنتاجاته " بوزن نسبي " ٨٣,٦٦% .



٦- " عندما تكون المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة مرتفعة ، فإن مخاطر الاكتشاف المقبولة تكون منخفضة لغرض تقليل مخاطر المراجعة إلي أدنى مستوي منخفض مقبول " بوزن نسبي " ٨٢,٥٤% " .

٧- " إن مستوي مخاطر الاكتشاف يرتبط مباشرة بإجراءات المراجع الجوهرية ، وقد يؤثر تقدير المراجع لمخاطر الرقابة مع تقديره للمخاطر الملازمة علي طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الجوهرية التي يتم القيام بها لتقليل مخاطر الاكتشاف ، وبالتالي تقليل مخاطر المراجعة إلي أدنى حد ممكن " بوزن نسبي " ٨١,٤١% " .

٨- " تجري اختبارات الرقابة لغرض الحصول علي أدلة إثبات تخص فعالية تصميم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية بشكل ملائم لمنع أو اكتشاف وتصحيح المعلومات الخاطئة الأساسية وذلك للمساعدة في تخفيض المخاطر إلي أدنى حد ممكن " بوزن نسبي " ٧٨,٥٩% " .

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الخامس (دراسة المراجع للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة والاكتشاف علي مستوي البيانات المالية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) تساوي ٤,١٤ ، و الوزن النسبي يساوي ٨٢,٨٥% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " ٦٠% " وقيمة t المحسوبة تساوي ١٣,٢٦٣ وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٩ ، و مستوى الدلالة تساوي ٠,٠٠٠ وهي اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن دراسة المراجع للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة والاكتشاف علي مستوي البيانات المالية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية

**تحليل فقرات المحور السادس:** (قيام المراجع باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة يؤدي تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (١٥) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور السادس (قيام المراجع باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة يؤدي تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) جميعها ايجابية وهي مرتبة حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

١- " إن من الضروري توفير تأكيدات معقولة بأن يتم تسجيل العمليات المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة " بوزن نسبي " ٨٨,١٧%

٢- " إن علي إدارة المنشأة الاعتراف بمسئولياتها عن تصميم والمحافظة علي تطبيق نظام الرقابة الداخلية عند إعداد التقارير المالية ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة " بوزن نسبي " ٨٧,٠٤%

٣- " إن نظام الرقابة الداخلية يعتبر خط الدفاع الرئيسي للوقاية من إعداد التقارير المالية الاحتمالية ، وأن المستثمرين في حاجة إلي معرفة نتائج إجراءات تقييم مدى قوة هذا الخط ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة " بوزن نسبي " ٨٦,٧٦%

٤- " أنه من الضروري توفير تأكيدات معقولة بشأن إجراء المساءلة المحاسبية عن الأصول ، ويتم استخدام الأصول أو التصرف فيها بناء علي موافقة الإدارة ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة " بوزن نسبي " ٨٥,٦٣%

٥- " أنه من الضروري وجود مقاييس يمكن علي أساسها تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة " بوزن نسبي " ٨٤,٧٩%

٦- " علي المراجع الحصول علي فهم كاف لهيكل الرقابة الداخلية الذي يتضمن الرقابة ، النظام المحاسبي ، وإجراءات الرقابة لتخطيط عملية المراجعة ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة " بوزن نسبي " ٨٤,٢٣%"

٧- " إن اشمال التقرير السنوي للإدارة عن فعالية نظام الرقابة الداخلية يجعل إمكانية حدوث الغش الإداري في إعداد التقارير المالية أكثر صعوبة ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة " بوزن نسبي " ٨٣,١٠%"

٨- " علي المراجع الخارجي إبلاغ لجنة المراجعة بأوجه القصور الهامة في تصميم أو تشغيل هيكل الرقابة الداخلية التي قد تؤثر عكسيا علي قدرة المنشأة ، وهذا يؤدي إلي تخفيض مخاطر المراجعة " بوزن نسبي " ٨١,٩٧%"

٩- " إن تقرير الإدارة عن نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة يجب أن يتضمن نقاط العجز أو القصور الهامة التي حددها المراجع ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة " بوزن نسبي " ٨٠,٨٥%"

١٠- " أنه من الضروري توفير تأكيدات معقولة بالموافقة من جانب الإدارة علي العمليات المالية قبل تنفيذها ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة " بوزن نسبي " ٧٩,١٥%"

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور السادس (قيام المراجع باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة يؤدي تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) تساوي ٤,٢١ ، و الوزن النسبي يساوي ٨٤,١٧% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " ٦٠% " وقيمة t المحسوبة تساوي ١٤,٣١٦ وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٩ ، و مستوى الدلالة تساوي ٠,٠٠٠ وهي اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن قيام المراجع باكتشاف أوجه العجز أو القصور

في نظام الرقابة الداخلية والتقارير عنه لإدارة المنشأة يؤدي تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية

تحليل محاور الدراسة مجتمعة :

يبين جدول رقم(١٦) أن المتوسط الحسابي لجميع محاور الدراسة تساوي ٤,١٨ ، و الوزن النسبي يساوي ٨٣,٥٩% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " ٦٠% " وقيمة t المحسوبة تساوي ١٥,٠٣٩ وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٩ ، و مستوى الدلالة تساوي ٠,٠٠٠ وهي اقل من ٠,٠٥ مما يدل على مساهمة المراجع لدي أداء واجباته المهنية في التخفيف من تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية ، واستكشاف ماهية المخاطر الموجودة في البيئة الفلسطينية .

مناقشة فرضيات الدراسة:

١- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$  .

لاختبار العلاقة بين مخاطر استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية ، تم استخدام اختبار معامل الارتباط لبيرسون والنتائج مبينة في جدول رقم (١٧) والذي تبين أن قيمة معامل الارتباط يساوي ٠,٨٤٧ وهو اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي ٠,٢٣٣ وقيمة مستوى الدلالة يساوي ٠,٠٠٠ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يعني رفض الفرضية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$  .

٢- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$ .

لاختبار العلاقة بين مخاطر استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية ، تم استخدام اختبار معامل الارتباط لبيرسون والنتائج مبينة في جدول رقم (١٨) والذي تبين أن قيمة معامل الارتباط يساوي ٠,٩٢٣ وهو اكبر من قيمة  $r$  الجدولية والتي تساوي ٠,٢٣٣ وقيمة مستوى الدلالة يساوي ٠,٠٠٠ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يعني رفض الفرضية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$ .

٣-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر التأكد من صحة ودقة ومعقولية القديرات المحاسبية ، وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$ .

لاختبار العلاقة بين مخاطر التأكد من صحة ودقة ومعقولية القديرات المحاسبية ، وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية ، تم استخدام اختبار معامل الارتباط لبيرسون والنتائج مبينة في جدول رقم (١٩) والذي تبين أن قيمة معامل الارتباط يساوي ٠,٩٥٢ وهو اكبر من قيمة  $r$  الجدولية والتي تساوي ٠,٢٣٣ وقيمة مستوى الدلالة يساوي ٠,٠٠٠ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يعني رفض الفرضية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر التأكد من صحة ودقة ومعقولية القديرات المحاسبية ، وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$ .

٤- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر قيام المراجع الخارجي بتحمل مسؤولياته اتجاه اكتشاف الغش والارتباطات غير القانونية وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$ .

لاختبار العلاقة بين مخاطر قيام المراجع الخارجي بتحمل مسؤولياته اتجاه اكتشاف الغش والارتباطات غير القانونية وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية ، تم استخدام اختبار معامل الارتباط لبيرسون والنتائج مبينة في جدول رقم (٢٠) والذي تبين أن قيمة معامل الارتباط يساوي ٠,٩٢٢ وهو اكبر من قيمة  $r$  الجدولية والتي تساوي ٠,٢٣٣ وقيمة مستوى الدلالة يساوي ٠,٠٠٠ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يعني رفض الفرضية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر قيام المراجع الخارجي بتحمل مسؤولياته اتجاه اكتشاف الغش والارتباطات غير القانونية وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$ .

٥- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر دراسة المراجع الخارجي للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة مخاطر الاكتشاف علي مستوي البيانات المالية ، وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$ .

لاختبار العلاقة بين بين مخاطر دراسة المراجع الخارجي للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة مخاطر الاكتشاف علي مستوي البيانات المالية ، وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية ، تم استخدام اختبار معامل الارتباط لبيرسون والنتائج مبينة في جدول رقم (٢١) والذي تبين أن قيمة معامل الارتباط يساوي ٠,٩٢١ وهو اكبر من قيمة  $r$  الجدولية والتي تساوي ٠,٢٣٣ وقيمة مستوى الدلالة يساوي ٠,٠٠٠ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يعني رفض الفرضية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر دراسة المراجع الخارجي للمخاطر المتأصلة

ومخاطر الرقابة مخاطر الاكتشاف علي مستوى البيانات المالية ، وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$  .

٦- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر قيام المراجع الخارجي باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$  .

لاختبار العلاقة بين مخاطر قيام المراجع الخارجي باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية ، تم استخدام اختبار معامل الارتباط لبيرسون والنتائج مبينة في جدول رقم (٢٢) والذي تبين أن قيمة معامل الارتباط يساوي ٠,٩٣١ وهو اكبر من قيمة  $r$  الجدولية والتي تساوي ٠,٢٣٣ وقيمة مستوى الدلالة يساوي ٠,٠٠٠ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يعني رفض الفرضية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر قيام المراجع الخارجي باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$  .

# الفصل الخامس النتائج والتوصيات



## النتائج :

قامت الباحثة بإجراء دراسة ميدانية الهد منها التعرف على مخاطر عملية المراجعة وكيفية مساهمة المراجع لخارجي في التخفيف من تأثيرها علي القوائم المالية أثناء عملية المراجعة ، لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج صنفت كالتالي :

### أولاً : بالنسبة لاستخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة :

- أ. تبين أن استخدام العينة الإحصائية بطريقة صحيحة أدى إلى تخفيض مخاطر عملية المراجعة وتأثيرها على القوائم المالية .
- ب. السحب العشوائي للعينة الإحصائية أدى إلى نتائج جيدة عن المجتمع الذي سحبت منه هذه العينة .
- ج. اعتماد المراجع علي نظام الرقابة الداخلية أدى لتخفيض مخاطر الأخطاء الجوهرية عند إعداد القوائم المالية .

### ثانياً : بالنسبة لاستخدام الحاسبات الالكترونية في المراجعة :

- أ. تبين أن استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة أدى إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية.
- ب. تبين أن المراجع يراعي بيئة أنظمة المعلومات التي تستعمل الحاسب الآلي عند تصميم إجراءات المراجعة لتخفيض مخاطر المراجعة إلى المستوي المقبول .

### ثالثاً: بالنسبة للتأكد من صحة ومعقولية التقديرات المحاسبية :

- أ. تبين أنه عند التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية أدى إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية .

رابعاً: بالنسبة لتحمل مسؤوليات المراجع تجاه اكتشاف الغش والخطأ والارتباطات

غير القانونية :

أ. تبين أنه عند قيام المراجع بتحمل مسؤولياته تجاه اكتشاف الغش والخطأ والارتباطات غير

القانونية أدى إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية.

ب. عند مراجعة القوائم المالية بطريقة صحيحة أدى إلى اكتشاف الأخطاء الغش في القوائم

المالية .

خامساً : بالنسبة للمخاطر المتأصلة مخاطر الرقابة الاكتشاف :

أ. تبين أن دراسة المراجع للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة والاكتشاف علي مستوي

البيانات المالية أدى إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية .

سادساً : بالنسبة لقيام المراجع باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة

الداخلية التقرير عنه لإدارة المنشأة :

أ. تبين أنه عند قيام المراجع باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة

الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة أدى لتخفيض تأثير مخاطر المراجعة على

القوائم المالية .

## التوصيات :

بعد التوصل إلى عدة نتائج نوصي بالتالي :

### أولا : بالنسبة للعيننة الإحصائية :

أ. يجب على المراجع استخدام وتطبيق العيننة الإحصائية بشكل صحيح ، وأن يكون علي

دراية بالمصطلحات الإحصائية وقادرا علي استخدام تلك المصطلحات في عملية

المراجعة لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .

ب. يجب على المراجع مراعاة تحديد مستوي الثقة مقدما لنجاح العيننة قبل البدء في مراجعة

العمليات المالية لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .

ت. يجب على المراجع مراعاة سحب العيننة الإحصائية التي تحمل نفس الخصائص لكي

يخفف من مخاطر عملية المراجعة .

ث. يجب على المراجع أن يعتمد على السحب العشوائي قدر الإمكان لكي يخفف من

مخاطر عملية المراجعة .

ج. يجب على المراجع يعتمد المراجع علي اختبارات العمليات والأرصدة والمراجعة

التحليلية لتخفيض مخاطر عدم كفاية ومناسبة عيننة المراجعة لكي يخفف من مخاطر

عملية المراجعة .

ح. يجب على المراجع نظام الرقابة الداخلية لتخفيض مخاطر الأخطاء الجوهرية عند

إعداد القوائم المالية لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .

### ثانيا : بالنسبة للحاسبات الإلكترونية :

- أ. يجب على المراجع أن يكون على درية بمكونات الحاسب الآلي وقاعدة البيانات المتعلقة بعملية المراجعة لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .
- ب. يجب على المراجع أن يراعي بيئة المنشأة التي يتم بمراجعتها يجب على المراجع لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .
- ت. يجب على المراجع المراجع التحقق من أن جميع العمليات المالية قد أدخلت بطريقة سليمة وتم اعتمادها وفقا لترخيص عام أو خاص لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .
- ث. يجب على المراجع المراجع التحقق من أن جميع المخرجات تكون سليمة ولا يسمح بخروجها من الحاسب الآلي إلا بإذن خاص من المفوض بذلك لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .
- ج. يجب على المراجع المراجع مراعاة البيانات الدائمة المحفوظ بها في الملف كونها سليمة وكاملة أيضا لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .

### ثالثا : بالنسبة للتأكد من صحة ودقة لمعلومات ومعقوليتها :

- أ. يجب على المراجع مقارنة التقديرات المعدة عن فترات سابقة مع النتائج الحقيقية لهذه الفترات لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .
- ب. يجب على المراجع تقييم البيانات وتفهم الفروض التي بني عليها التقدير لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .
- ت. يجب على المراجع دراسة إجراءات اعتماد الإدارة للتقديرات المحاسبية لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .

ث. يجب على المراجع التحقق من كفاية التقديرات المحاسبية لكل من الأصول المتداولة والأصول الثابتة ، ومن أسس حساب هذه التقديرات والغرض منها وطريقة إظهارها وعرضها في الميزانية العمومية وقائمة الدخل لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .

**رابعا : بالنسبة لقيام المراجع بتحمل مسؤولياته تجاه اكتشاف الغش الخطأ والارتباطات غير**

**القانونية :**

- أ. يجب على المراجع ممارسة المراجع الشك المهني بدرجة ملائمة قد يساعده علي اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .
- ب. يجب على المراجع الأخذ بعين الاعتبار خصائص الإدارة ومدى ميلها إلي التلاعب والتحايل ، وظروف الصناعة التي ينتمي إليها المشروع ، والخصائص التشغيلية والاستقرار المالي لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .
- ت. يجب على المراجع أن ينفذ عملية المراجعة بطريقة تؤدي إلى اكتشاف كل حالات الغش والتصرفات غير القانونية المالي
- ث. يجب على المراجع أن ينفذ عملية المراجعة بطريقة تؤدي إلى اكتشاف كل حالات الغش والتصرفات غير القانونية لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .

**خامسا : بالنسبة للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة :**

- أ. يجب على المراجع دراسة التقدير الأولي للمخاطر الملازمة بالتزامن مع تقدير مخاطر الرقابة لغرض تحديد مخاطر الاكتشاف الملائمة لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .

ب. يجب على المراجع استخدام اجتهاده المهني على مستوى البيانات المالية عند تقدير

المخاطر المتأصلة الملازمة لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .

ت. يجب على المراجع توثيق الأسس التي بني عليها استنتاجاته عند تقدير مخاطر الرقابة

لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .

**سادسا : بالنسبة لاكتشاف أوجه العجز أو القصر في نظام الرقابة الداخلية :**

أ. يجب على المراجع ضرورة توفير توكيدات معقولة بأن يتم تسجيل العمليات المالية وفقا

للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .

ب. يجب على المراجع تحليل نظام الرقابة لكي يكون بمثابة خط الدفاع الرئيسي للوقاية من

إعداد التقارير المالية الاحتمالية ، وأن المستثمرين في حاجة إلي معرفة نتائج إجراءات

تقييم مدى قوة هذا الخط لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .

ت. يجب على المراجع ضرورة توفير توكيدات معقولة بشأن إجراء المساءلة المحاسبية

عن الأصول ، ويتم استخدام الأصول أو التصرف فيها بناء علي موافقة الإدارة لكي

يخفف من مخاطر عملية المراجعة .

ث. يجب على المراجع أن يقوم بفهم كاف لهيكل الرقابة الداخلية الذي يتضمن الرقابة ،

النظام المحاسبي ، وإجراءات الرقابة لتخطيط عملية المراجعة لكي يخفف من مخاطر

عملية المراجعة .

## المراجع :

### الكتب العربية :

١. الجزائر، محمد محمد ( ١٩٨٧ )، " المراقبة الداخلية - أسلوب تحقيق الرقابة الوقائية وتنمية الكفاية- " ، ب ط ، مكتبة عين شمس .
٢. الساعي ، عمرو ( ١٩٩١ )، " علم تدقيق الحسابات " ، ط الأولى، الفكر وصفاء للنشر والتوزيع .
٣. السوافيري، وآخرون ( ٢٠٠٢ ) ، " الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية " ، ب ط ، دار الجامعة الجديدة .
٤. الصبان، آخرون ( ١٩٩٦ ) ، " الرقابة والمراجعة الداخلية - مدخل نظري تطبيقي- " ، ب ط ، الدار الجامعية .
٥. الصبان ، محمد سمير ( ١٩٩٧ )، " المراجعة - مدخل علمي تطبيقي- " ، ب ط، الدار الجامعية .
٦. القاضي ، حسين ، ( ١٩٩٧ ) ، " مراجعة الحسابات الإجراءات " ، ب ط ، مكتبة الزهران .
٧. الصحن، عبد الفتاح ( ١٩٨٨ )، " الرقابة المالية \_ دراسة ونقد وتحليل- "، ب ط ، مؤسسة شباب الجامعة .
٨. الصحن، وآخرون ( ١٩٨٩ ) ، " الرقابة ومراجعة الحسابات " ، ب ط ، مؤسسة شباب الجامعة .
٩. المطارنة، غسان فلاح ( ٢٠٠٦ )، " تدقيق الحسابات المعاصر - الناحية النظرية- "، ط الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع .

١٠. تنتوش، محمود قاسم، ( ١٩٩٨ ) ، " نظم المعلومات في المحاسبة والمراجعة المهنية - دور الحاسوب في الإدارة والتشغيل " ، ب ط ، دار الجيل .
١١. جمعة ، أحمد حلمي ( ٢٠٠٥ ) ، " المدخل إلى التدقيق الحديث " ، الطبعة الثانية ، دار صفاء للنشر والتوزيع
١٢. جمعة ، أحمد حلمي، ( ١٩٩٩ ) ، " التدقيق الحديث للحسابات " ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع .
١٣. جربوع، يوسف محمود، ( ٢٠٠١ ) ، " أساسيات الإطار العملي في مراجعة الحسابات " ، ب ط، مطبعة الجامعة الإسلامية .
١٤. جربوع ، يوسف محمود ( ٢٠٠٢ ) ، مراجعة الحسابات المتقدمة وفقا لمعايير المراجعة الدولية ، ط الأولى ، مطبعة الجامعة الإسلامية .
١٥. جربوع، يوسف محمود، (٢٠٠٣) ، " أساسيات الإطار النظري في مراجعة الحسابات " ، الطبعة الثانية ، مطبعة الجامعة الإسلامية .
١٦. عبد الله، خالد أمين ( ١٩٩٩ ) ، علم تطبيق الحسابات "الناحية النظرية " ، الطبعة الأولى، ١٩٩٩، دار وائل للطباعة والنشر .
١٧. عبد الله، خالد أمين ( ١٩٩٩-٢٠٠٠ ) ، علم تطبيق الحسابات "الناحية العملية "، ب ط، دار وائل للطباعة والنشر .
١٨. عبد الله ، خالد أمين ( ٢٠٠٠ ) ،علم تطبيق الحسابات "الناحية النظرية والعملية" ، الطبعة الأولى ، دار وائل للطباعة والنشر .
١٩. عبد الله، خالد أمين ( ٢٠٠٤ ) ،علم تطبيق الحسابات "الناحية النظرية والعملية" ، ط الأولى ، دار وائل للطباعة والنشر .



٢٠. عبد الله ، خالد أمين ( ٢٠٠٧ ) ، علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية والعملية - ط الرابعة ، دار وائل للنشر والتوزيع .
٢١. عبد الوهاب، ابراهيم طه ، ( ٢٠٠٤ ) ، " المراجعة النظرية العلمية والممارسة المهنية " ، ب ط ، جامعة المنصورة.
٢٢. علي، شحاته ( ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ) ، " الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال - الواقع والمستقبل - " ، ب ط ، الدار الجامعية .
٢٣. فضالة، أبو الفتوح علي (١٩٩٥) ، " المراجعة العامة " ، الطبعة الثانية ، ب د .
٢٤. لطفي، أمين السيد ( ٢٠٠٧ ) ، " التطورات الحديثة في المراجعة " ، ب ط ، الدار الجامعية .
٢٥. محمد، محمد الفيومي، ( ١٩٨٢ ) ، " المحاسبة والمراجعة في ظل استخدام الحاسبات الإلكترونية " ، ب ط، مؤسسة شباب الجامعة .

## الأبحاث المنشورة :

١. الفايد ،أحمد محمد ، ( ١٩٩٠ ) " دراسة وتقويم المدقق للضبط الداخلي في نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية " ، بحث منشور ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، جمهورية مصر العربية .
٢. المليجي ، هشام حسن ، ( ٢٠٠٠ ) ، " فعالية الافصاح بالبنوك التجارية في تدعيم قرارات مدققي القوائم المالية بصدد تقدير المخاطر الملازمة مع اطار مقترح " ، دراسة تطبيقية ميدانية ، جامعة حلوان ، جمهورية مصر العربية .
٣. جربوع ، يوسف محمود ، ( ٢٠٠٥ ) " محددات مراجعة القوائم المالية تحد كبير للمراجع الخارجي " ، ضمن فعاليات المؤتمر الأول لكلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة - بعنوان : الانطلاق نحو المستقبل حول الاستثمار والتمويل في فلسطين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة "
٤. جربوع ، يوسف محمود ، ( ٢٠٠٢ ) " المشاكل الناجمة عن استخدام العينة الإحصائية وموقف المراجع الخارجي منها " ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، العدد ( ٤٢ ) ، ص ٢١٣ - ٢٢٢ ، العراق .
٥. حلس ، سالم عبد الله ، ( ٢٠٠٢ ) " التقديرات المحاسبية والمشاكل الناجمة عن استخدامها وموقف مراجع الحسابات الخارجي المستقل منها " ، مجلة تنمية الرافدين ، جامعة الموصل ، العدد (٩٦) ص ٢٢٣-٢٣٤ .
٦. حمادة ، طارق عبد العال ( ٢٠٠٧ ) ، " المدخل الكمي لتصميم اختبارات التحقق الأساسية " ، موسوعة معايير المراجعة - الجزء الثاني ، تخطيط وأداء عملية المراجعة ، الناشر الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ص ٣٣٥ - ٣٣٦ .

٧. محمود ، سمير عبد الغني ( ١٩٩٠ ) ، " أثر استخدام الحاسب الآلي علي المرتكزات الأساسية لمزاولة مهنة مراجعة الحسابات " ، مجلة المحاسب القانوني العربي ، العدد ( ٥٠ ) ، الربع الأول لعام ١٩٩٠ ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية .
٨. علي خان، عبد الرحمن محمد، ( ١٩٨٠ )، " دور الحاسب الآلي في البحث الإحصاء " ، المركز القومي للحاسبات الإلكترونية ، بغداد .
٩. مسعود، سامي محمد ، ( ٢٠٠٠ )، " قابلية استخدام العينات الإحصائية لفحص إجراءات الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية الأردنية " ، مجلة دراسات ، العدد ( ٢ ) ، المجلد ( ٢١ ) ، ( ٢٠٠٠ ) ، المملكة الأردنية الهاشمية .
١٠. الغامدي، عبد اللطيف بن محمد ، ( ٢٠٠٠ ) ، " أثر أسلوب اختيار العينة وحجمها على دقة تقدير معالم المجتمع الإحصائي " ، مجلة جامعة أم القرى للعلم التربوية والاجتماعية والانسانية، العدد ( ٢ ) ، المجلد ( ١٢ )، ( ٢٠٠٠ ) ، الرياض .
١١. أبو موسى ، أحمد عبد السلام ، ( ٢٠٠٤ ) ، " مخاطر أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية " ، دورية الإدارة العامة ، العدد ( ٣ ) ، المجلد ( ٤٤ ) ، ( ٢٠٠٤ ) .
١٢. **(Managerial Auditing Journal, Volume ١٣, Number ٨, ١٩٩٨ , pp.) ٤٥٥-٤٦٤(١٠)**
١٣. **(The British Accounting Review, Volume ٢٨, Number ١, ١٩٩٦ , pp. ٤٥-٧٢(٢٨)**
١٤. Clarence , L ,and Forgarty ,M , (١٩٩١) " internet risk assessment ": a journal of practice and theory , vol ,١٠, no.٢ (fall-١٩٩١)

١٥. **International Standards of Auditing ( ISA-٥٣٠ , Paragraphs ٤٧-٥٣) , (١٩٩٨) " Nature and Reason of Sampling Errors " , PP . ١٧٠ -١٧١ .**
١٦. **The British Accounting Review, Volume ٢٨, Number ١, ١٩٩٦ , pp. ٤٥-٧٢(٢٨)**
١٧. **Lizabith , AA , William , F.M ( ٢٠٠٠ ) , " Internet Risk and Control Risk Assessment : Evidence on the Effect of Persuasive and Specific Risk Factors " , Auditing :A Journal of Practice and Theory , Vol . ١٩ , No . ٢ , (Fall - ٢٠٠٠ ) .**

١٨. [www.socpa.org](http://www.socpa.org).
١٩. [mbadr3630.tripod.com/Stat/Stat1.htm](http://mbadr3630.tripod.com/Stat/Stat1.htm) - ١٧٧k
٢٠. [www.arab-api.org/course13/c1308.htm](http://www.arab-api.org/course13/c1308.htm) - ٢٠k
٢١. [dentarab.com/site/?id=178&page=show\\_det&select\\_page=17-98](http://dentarab.com/site/?id=178&page=show_det&select_page=17-98)
٢٢. [www.gccao.org/us1101.html](http://www.gccao.org/us1101.html) - ٢٢٢k
٢٣. [eall.dubai.ae/content/view/116/54/lang,ar\\_AE/](http://eall.dubai.ae/content/view/116/54/lang,ar_AE/) - ٢٩k
٢٤. [docs.ksu.edu.sa/DOC/Articles26/Article260749.doc](http://docs.ksu.edu.sa/DOC/Articles26/Article260749.doc)
٢٥. [adel90046.atspace.com/Division2.HTML](http://adel90046.atspace.com/Division2.HTML) - ١٧٨
٢٦. [www.infotechaccountants.com/forums/showthread.php?t=1023-103k](http://www.infotechaccountants.com/forums/showthread.php?t=1023-103k)
٢٧. [www.tishreen.shern.net/new/20site/univmagazine/VOL282006/Eco/No3/12.doc](http://www.tishreen.shern.net/new/20site/univmagazine/VOL282006/Eco/No3/12.doc)
٢٨. [www.incometax.gov.eg/tdr/Stand/a4/a44.doc](http://www.incometax.gov.eg/tdr/Stand/a4/a44.doc)
٢٩. [www.acc4arab.com/acc//archive/index.php/t-2258.html](http://www.acc4arab.com/acc//archive/index.php/t-2258.html) - ٩k
٣٠. [www.al-yemen.org/vb/showthread.php?t=242167](http://www.al-yemen.org/vb/showthread.php?t=242167)
٣١. [sqarra.wordpress.com/mater/](http://sqarra.wordpress.com/mater/) - ٢٩k
٣٢. [www.kau.edu.sa/Researches.aspx?SiteID=306&Lng=AR&Pg=22358-K-](http://www.kau.edu.sa/Researches.aspx?SiteID=306&Lng=AR&Pg=22358-K-)

### جدول رقم (١)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) مع الدرجة الكلية لفقرات المحور

م	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١	حتى يتمكن المراجع من استخدام وتطبيق أساليب العينة الإحصائية بشكل صحيح ، يجب أن يكون علي دراية بالمصطلحات الإحصائية وقادرا علي	٠,٦٥٢	٠,٠٠٠

م	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
	استخدام تلك المصطلحات في عملية المراجعة .		
٢	تعتمد العينة الإحصائية علي قوانين الاحتمالات في الرياضيات وهذا يؤدي إلى السحب العشوائي لمفردات القوائم المالية .	٠,٧٢٢	٠,٠٠٠
٣	إن السحب العشوائي للعينة الإحصائية سوف يؤدي إلى نتائج جيدة عن المجتمع الذي سحبت منه هذه العينة .	٠,٨٢٥	٠,٠٠٠
٤	عندما يتم فحص مفردات أقل من (١٠٠%) من العمليات المالية ، فإن الاستنتاجات المتعلقة بالعمليات المالية تكون عرضة لمخاطر الخطأ .	٠,٧٨٤	٠,٠٠٠
٥	يعتمد المراجع علي نظام الرقابة الداخلية لتخفيض مخاطر الأخطاء الجوهرية عند إعداد القوائم المالية .	٠,٨٠١	٠,٠٠٠
٦	يعتمد المراجع علي اختبارات العمليات والأرصدة والمراجعة التحليلية لتخفيض مخاطر عدم كفاية ومناسبة عينة المراجعة .	٠,٦٧٦	٠,٠٠٠
٧	تحدث أخطاء العينة الإحصائية عندما يسحب المراجع عينة لا تتضمن نفس الخصائص التي تتصف بها العمليات المالية ككل .	٠,٦٢٩	٠,٠٠١
٨	الاستخدام الناجح للعينة الإحصائية يتطلب تكامل واندماج كلا التفسيرين الموضوعي والشخصي للاحتتمالات .	٠,٦٣٣	٠,٠٠١
٩	يجب علي المراجع مراعاة تحديد مستوي الثقة مقدما لنجاح العينة قبل البدء في مراجعة العمليات المالية .	٠,٨٣٧	٠,٠٠٠

قيمة  $t$  عند درجة حرية ٢٣ ومستوى دلالة ٠,٠٥ تساوي ٠,٣٩٦

## جدول رقم (٢)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (استخدام الحاسبات الإلكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) مع الدرجة الكلية لفقرات المحور

م	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١	إن الدراسة النظرية لمكونات الحاسب الآلي المتعلقة بالأجهزة والبرامج وقاعدة البيانات ، تساعد المراجع في فهم وظائف الحاسب الآلي .	٠,٦٥٠	٠,٠٠٠
٢	توضيح مسئولية المراجع في اختبار نظم معالجة البيانات المحاسبية بواسطة الحاسب الآلي ، يساعد المراجع في فهم وظائف وأداء المراجعة .	٠,٧٩٠	٠,٠٠٠
٣	إن تحقق المراجع من تنفيذ الأساليب الرقابية علي تطبيقات الحاسب الآلي للبيانات المالية يساعد في إزالة بعض المعوقات في استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة .	٠,٨٢٥	٠,٠٠٠
٤	إن علي المراجع التحقق من أن جميع العمليات المالية قد أدخلت بطريقة سليمة وتم اعتمادها وفقا لترخيص عام أو خاص .	٠,٨٣٣	٠,٠٠٠
٥	إن علي المراجع التحقق من أن جميع المخرجات تكون سليمة ولا يسمح بخروجها من الحاسب الآلي إلا بإذن خاص من المفوض بذلك .	٠,٦٥٥	٠,٠٠٠
٦	إن علي المراجع مراعاة البيانات الدائمة المحفوظ بها في الملف كونها سليمة وكاملة أيضا .	٠,٦٩٤	٠,٠٠٠
٧	يجب علي المراجع أن يأخذ في الاعتبار نظام المعلومات الإلكتروني عند تصميم إجراءات المراجعة لتخفيض مخاطر المراجعة المقبولة إلى أدنى حد ممكن .	٠,٧٥٧	٠,٠٠٠
٨	يجب أن يحصل المراجع علي فهم كاف للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية والمتأثر ببيئة استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة .	٠,٧٥٠	٠,٠٠٠
٩	ضرورة قيام المراجع بتصميم وتنفيذ اختبارات الرقابة المناسبة والإجراءات الجوهرية عند استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة .	٠,٨٠٨	٠,٠٠٠
١٠	علي المراجع أن يقوم بعمل تقدير للمخاطر الملازمة ولمخاطر الرقابة لتوكيدات البيانات المالية الرئيسية عند استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة .	٠,٧٦٦	٠,٠٠٠
١١	علي المراجع مراعاة بيئة أنظمة المعلومات التي تستعمل الحاسب الآلي عند تصميم إجراءات المراجعة لتخفيض مخاطر المراجعة إلى المستوي المقبول .	٠,٧٨٨	٠,٠٠٠

قيمة  $t$  عند درجة حرية ٢٣ ومستوى دلالة ٠,٠٥ تساوي ٠,٣٩٦

### جدول رقم (٣)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث (التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) مع الدرجة الكلية لفقرات المحور

م	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١	التقديرات المحاسبية هي التطبيقات والقواعد والإجراءات التي تعتمد عليها إدارة المنشأة في إعداد وتجهيز القوائم المالية وتعتبر مسئولة عن صحتها ودقتها ومعقوليتها .	٠,٦٥٧	٠,٠٠٠
٢	التقديرات المحاسبية غالبا ما تعد في ظروف من عدم التأكد بالنسبة لنتائج الأحداث أو التي من المحتمل حدوثها ، والتي تتضمن استخدام الحكم الشخصي .	٠,٧٩٩	٠,٠٠٠
٣	إن مخاطر الانحرافات المادية تتزايد عندما تتضمن القوائم المالية التقديرات المحاسبية .	٠,٦٤٠	٠,٠٠١
٤	التقديرات المحاسبية غالبا ما تعد في ظروف من عدم التأكد بالنسبة لنتائج الأحداث أو التي من المحتمل حدوثها ، والتي تتضمن استخدام الحكم الشخصي .	٠,٦٤٨	٠,٠٠٠
٥	هذه الانحرافات تساعد علي ظهور الاحتياطي السري وعدم بقاء رأس مال المنشأة سليما .	٠,٧٠٢	٠,٠٠٠
٦	نظرا لخضوع التقديرات المحاسبية وعلي رأسها المخصصات والالتزامات المحتملة من جانب الإدارة ، فقد نشأ تباين للإففاق بدلا من وجود التزام حقيقي .	٠,٧١١	٠,٠٠٠
٧	علي المراجع التحقق من كفاية التقديرات المحاسبية لكل من الأصول المتداولة والأصول الثابتة ، ومن أسس حساب هذه التقديرات والغرض منها وطريقة إظهارها وعرضها في الميزانية العمومية وقائمة الدخل .	٠,٦٣٣	٠,٠٠١
٨	علي المراجع تقييم البيانات وتفهم الفروض التي بني عليها التقدير .	٠,٦٧٣	٠,٠٠٠
٩	علي المراجع مقارنة التقديرات المعدة عن فترات سابقة مع النتائج الحقيقية لهذه الفترات .	٠,٧٧٤	٠,٠٠٠
١٠	علي المراجع دراسة إجراءات اعتماد الإدارة للتقديرات المحاسبية .	٠,٨٠٩	٠,٠٠٠

قيمة  $t$  عند درجة حرية ٢٣ ومستوى دلالة ٠,٠٥ تساوي ٠,٣٩٦



## جدول رقم (٤)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع (قيام المراجع بتحمل مسؤولياته تجاه اكتشاف الغش والخطأ والارتباطات غير القانونية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) مع الدرجة الكلية لفقرات المحور

م	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١	إن المجتمع المالي يتوقع من المراجع اكتشاف معظم حالات الغش والتصرفات غير القانونية التي قد تكون موجودة في القوائم المالية .	٠,٦٥٦	٠,٠٠٠
٢	إن المراجع عليه أن ينفذ عملية المراجعة بطريقة تؤدي إلى اكتشاف كل حالات الغش والتصرفات غير القانونية .	٠,٨٤٦	٠,٠٠٠
٣	إن اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية لا تعتبر هدف أساسي للمراجعة وأن المراجعين يتحملون مسؤولية محدودة بهذا الخصوص .	٠,٨٣٩	٠,٠٠٠
٤	إن مستخدمي القوائم المالية يعتمدون على المراجعة التي يقوم بها المراجع لضمان اكتشاف حالات الغش والتصرفات غير القانونية التي قد تكون موجودة في القوائم المالية .	٠,٨٤٢	٠,٠٠٠
٥	إن ممارسة المراجع الشك المهني بدرجة ملائمة قد يساعده على اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية .	٠,٧٨٥	٠,٠٠٠
٦	عند تقييم مخاطر الغش والتصرفات غير القانونية أن يأخذ المراجع في الاعتبار خصائص الإدارة ومدى ميلها إلى التلاعب والتحايل ، وظروف الصناعة التي ينتمي إليها المشروع ، والخصائص التشغيلية والاستقرار المالي .	٠,٧٥٧	٠,٠٠٠

قيمة ٢ عند درجة حرية ٢٣ ومستوى دلالة ٠,٠٥ تساوي ٠,٣٩٦

## جدول رقم (٥)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس (دراسة المراجع للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة والاكتشاف علي مستوي البيانات المالية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية ) مع الدرجة الكلية لفقرات المحور

م	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١	عند تقدير المخاطر المتأصلة أو الملازمة علي المراجع أن يستخدم اجتهاده المهني علي مستوي البيانات المالية ومنها أمانة الإدارة ، وخبرة ومعرفة الإدارة والتي قد تؤثر علي إعداد القوائم المالية ، للمساعدة علي تخفيض المخاطر إلي ادني حد ممكن .	٠,٧٣٢	٠,٠٠٠
٢	عند تطوير طريقة المراجعة ، يدرس المراجع التقدير الأولي للمخاطر الملازمة بالتزامن مع تقدير مخاطر الرقابة لغرض تحديد مخاطر الاكتشاف الملائمة وذلك لتخفيض مخاطر عملية المراجعة إلي أدني حد ممكن .	٠,٦٣٣	٠,٠٠١
٣	التقدير الأولي لمخاطر الرقابة هو عملية تقييم فعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية للمنشأة لمنع حدوث معلومات خاطئة أساسية أو اكتشافها وتصحيحها مما يساعد علي تخفيض مخاطر الرقابة إلي أدني حد ممكن .	٠,٨٩٥	٠,٠٠٠
٤	في حالة تقدير مخاطر الرقابة بأقل من المستوي العالي ، يجب علي المراجع توثيق الأسس التي بني عليه استنتاجاته .	٠,٦٠٢	٠,٠٠١
٥	تجري اختبارات الرقابة لغرض الحصول علي أدلة إثبات تخص فعالية تصميم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية بشكل ملائم لمنع أو اكتشاف وتصحيح المعلومات الخاطئة الأساسية وذلك للمساعدة في تخفيض المخاطر إلي أدني حد ممكن .	٠,٧٣٧	٠,٠٠٠
٦	عندما يستنتج المراجع بأن الإجراءات التي تم القيام بها للحصول علي فهم للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية قد وفرت أيضا أدلة إثبات حول ملائمة تصميم وفعالية السياسات والإجراءات المناسبة ، فإن المراجع قد يستعمل أدلة الإثبات هذه لجعل مخاطر الرقابة أقل من المستوي العالي ، وهذا يساعد علي تخفيض المخاطر في عملية المراجعة .	٠,٨١٦	٠,٠٠٠
٧	إن مستوي مخاطر الاكتشاف يرتبط مباشرة بإجراءات المراجع الجوهرية ، وقد يؤثر تقدير المراجع لمخاطر الرقابة مع تقديره	٠,٧٨٢	٠,٠٠٠

م	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
	للمخاطر الملازمة علي طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الجوهرية التي يتم القيام بها لتقليل مخاطر الاكتشاف ، وبالتالي تقليل مخاطر المراجعة إلي أدنى حد ممكن .		
٨	عندما تكون المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة مرتفعة ، فإن مخاطر الاكتشاف المقبولة تكون منخفضة لغرض تقليل مخاطر المراجعة إلي أدنى مستوى منخفض مقبول .	٠,٧٦٢	٠,٠٠٠

قيمة  $t$  عند درجة حرية ٢٣ ومستوى دلالة ٠,٠٥ تساوي ٠,٣٩٦

## جدول رقم (٦)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور السادس (قيام المراجع باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) مع الدرجة الكلية لفقرات المحور

م	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١	إن تقرير الإدارة عن نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة يجب أن يتضمن نقاط العجز أو القصور الهامة التي حددها المراجع ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة .	٠,٨١٥	٠,٠٠٠
٢	علي المراجع الحصول علي فهم كاف لهيكل الرقابة الداخلية الذي يتضمن الرقابة ، النظام المحاسبي ، وإجراءات الرقابة لتخطيط عملية المراجعة ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة .	٠,٨٢٩	٠,٠٠٠
٣	علي المراجع الخارجي إبلاغ لجنة المراجعة بأوجه القصور الهامة في تصميم أو تشغيل هيكل الرقابة الداخلية التي قد تؤثر عكسيا علي قدرة المنشأة ، وهذا يؤدي إلي تخفيض مخاطر المراجعة .	٠,٧٣١	٠,٠٠٠
٤	إن اشمال التقرير السنوي للإدارة عن فعالية نظام الرقابة الداخلية يجعل إمكانية حدوث الغش الإداري في إعداد التقارير المالية أكثر صعوبة ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة	٠,٨٦٩	٠,٠٠٠
٥	إن نظام الرقابة الداخلية يعتبر خط الدفاع الرئيسي للوقاية من إعداد التقارير المالية الاحتمالية ، وأن المستثمرين في حاجة إلي معرفة نتائج إجراءات تقييم مدي قوة هذا الخط ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة .	٠,٨٦٣	٠,٠٠٠
٦	إن علي إدارة المنشأة الاعتراف بمسئولياتها عن تصميم والمحافظة علي تطبيق نظام الرقابة الداخلية عند إعداد التقارير المالية ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة .	٠,٨٩٢	٠,٠٠٠
٧	أنه من الضروري وجود مقاييس يمكن علي أساسها تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة	٠,٨٦٢	٠,٠٠٠
٨	إن من الضروري توفير توكيدات معقولة بأن يتم تسجيل العمليات المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، مما	٠,٦١٦	٠,٠٠١

م	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
	يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة .		
٩	أنه من الضروري توفير تأكيدات معقولة بالموافقة من جانب الإدارة علي العمليات المالية قبل تنفيذها ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة .	٠,٦٨٥	٠,٠٠٠
١٠	أنه من الضروري توفير تأكيدات معقولة بشأن إجراء المساءلة المحاسبية عن الأصول ، ويتم استخدام الأصول أو التصرف فيها بناء علي موافقة الإدارة ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة	٠,٧٥٩	٠,٠٠٠

قيمة ٣ عند درجة حرية ٢٣ ومستوى دلالة ٠,٠٥ تساوي ٠,٣٩٦

## جدول رقم ( ٧ )

معامل الارتباط بين معدل كل مجال من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

المحور	محتوى المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول	استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية	٠,٩٠٢	٠,٠٠٠
الثاني	استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية	٠,٩٠٧	٠,٠٠٠
الثالث	التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية	٠,٩٣٧	٠,٠٠٠
الرابع	قيام المراجع بتحمل مسؤولياته تجاه اكتشاف الغش والخطأ والارتباطات غير القانونية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية	٠,٩٢٤	٠,٠٠٠
الخامس	دراسة المراجع للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة والاكتشاف علي مستوى البيانات المالية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية	٠,٨٧٤	٠,٠٠٠
السادس	قيام المراجع باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقارير عنه لإدارة المنشأة يؤدي تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية	٠,٩٤٦	٠,٠٠٠

## جدول رقم (٨)

### معامل الثبات ( طريقة التجزئة النصفية والفا كرونباخ)

معامل ألفا كرونباخ	التجزئة النصفية			عدد الفقرات	محتوى المحور	المحور
	مستوى المعنوية	معامل الارتباط المصحح	معامل الارتباط			
٠,٨٩٠٤	٠,٠٠٠	٠,٨٩٦٢	٠,٨١١٩	٩	استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية	الأول
٠,٩٢٢٨	٠,٠٠٠	٠,٨٤٧٣	٠,٧٣٥١	١١	استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية	الثاني
٠,٨٨٥٩	٠,٠٠٠	٠,٨٨٢٣	٠,٧٨٩٤	١٠	التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية	الثالث
٠,٨٧٧٥	٠,٠٠٠	٠,٨٨٢٢	٠,٧٨٩٣	٦	قيام المراجع بتحمل مسؤولياته تجاه اكتشاف الغش والخطأ والارتباطات غير القانونية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية	الرابع
٠,٨٨٢٦	٠,٠٠٠	٠,٧٨٧٨	٠,٦٤٩٩	٨	دراسة المراجع للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة والاكتشاف علي مستوي البيانات المالية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية	الخامس
٠,٩٣٢٧	٠,٠٠٠	٠,٨٩١٢	٠,٨٠٣٨	١٠	قيام المراجع باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة يؤدي تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية	السادس
٠,٩٧٨٧	٠,٠٠٠	٠,٩٦١٤	٠,٩٢٥٧	٥٤	جميع الفقرات	

## جدول رقم (٩)

### اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة
الأول	استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية	٩	٠,٨٤٩	٠,٤٦٧
الثاني	استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية	١١	٠,٧٦٤	٠,٦٠٤
الثالث	التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية	١٠	١,٢٧٧	٠,٠٧٦
الرابع	قيام المراجع بتحمل مسؤولياته تجاه اكتشاف الغش والخطأ والارتباطات غير القانونية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية	٦	٠,٨٤١	٠,٤٨٠
الخامس	دراسة المراجع للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة والاكتشاف علي مستوى البيانات المالية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية	٨	١,٠٥١	٠,٢١٩
السادس	قيام المراجع باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة يؤدي تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية	١٠	٠,٥٢٥	٠,٩٤٦
	جميع الفقرات	٥٤	٠,٩٤٧	٠,٣٣١



## جدول رقم (١٠)

تحليل فقرات المحور الأول (استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية)

مستوى الدلالة	قيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	مستوى
٠,٠٠٠	١٣,٨٥١	٨٨,٧٣	٠,٨٧٤	٤,٤٤	حتى يتمكن المراجع من استخدام وتطبيق أساليب العينة الإحصائية بشكل صحيح ، يجب أن يكون علي دراية بالمصطلحات الإحصائية وقادرا علي استخدام تلك المصطلحات في عملية المراجعة .	١
٠,٠٠٠	٩,٥٢٢	٨٠,٥٦	٠,٩١٠	٤,٠٣	تعتمد العينة الإحصائية علي قوانين الاحتمالات في الرياضيات وهذا يؤدي إلى السحب العشوائي لمفردات القوائم المالية .	٢
٠,٠٠٠	١٠,٥٧٤	٨٣,١٠	٠,٩٢٠	٤,١٥	إن السحب العشوائي للعينة الإحصائية سوف يؤدي إلى نتائج جيدة عن المجتمع الذي سحبت منه هذه العينة .	٣
٠,٠٠٠	١٠,١٥٣	٨٤,٥١	١,٠١٧	٤,٢٣	عندما يتم فحص مفردات أقل من (١٠٠%) من العمليات المالية ، فإن الاستنتاجات المتعلقة بالعمليات المالية تكون عرضة لمخاطر الخطأ .	٤
٠,٠٠٠	٨,٥٥٥	٨١,١٣	١,٠٤٠	٤,٠٦	يعتمد المراجع علي نظام الرقابة الداخلية لتخفيض مخاطر الأخطاء الجوهرية عند إعداد القوائم المالية .	٥
٠,٠٠٠	٩,٨١٢	٨١,٩٧	٠,٩٤٣	٤,١٠	يعتمد المراجع علي اختبارات العمليات والأرصدة والمراجعة التحليلية لتخفيض مخاطر عدم كفاية ومناسبة عينة المراجعة .	٦
٠,٠٠٠	١١,٠١٦	٨٣,٣٨	٠,٨٩٤	٤,١٧	تحدث أخطاء العينة الإحصائية عندما يسحب المراجع عينة لا تتضمن نفس الخصائص التي تتصف بها العمليات المالية ككل .	٧
٠,٠٠٠	١٠,٠٧٦	٨٣,١٠	٠,٩٦٦	٤,١٥	الاستخدام الناجح للعينة الإحصائية يتطلب تكامل واندماج كلا التفسيرين الموضوعي والشخصي للاحتتمالات .	٨
٠,٠٠٠	١٠,٩٧٤	٨٦,٧٦	١,٠٢٧	٤,٣٤	يجب علي المراجع مراعاة تحديد مستوى الثقة مقدما لنجاح العينة قبل البدء في مراجعة العمليات المالية .	٩
٠,٠٠٠	١٣,٩٧٣	٨٣,٦٩	٠,٧١٤	٤,١٨	جميع الفقرات	

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "٧٠" ومستوى دلالة ٠,٠٥ تساوي ١,٩٩

## جدول رقم ( ١١ )

تحليل فقرات المحور الثاني (استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية)

مستوى الدلالة	قيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	مسلسل
٠,٠٠٠	١٢,٥٢٣	٨٦,٤٨	٠,٨٩١	٤,٣٢	إن الدراسة النظرية لمكونات الحاسب الآلي المتعلقة بالأجهزة والبرامج وقاعدة البيانات ، تساعد المراجع في فهم وظائف الحاسب الآلي .	١
٠,٠٠٠	٨,٨٠٠	٧٩,١٥	٠,٩١٧	٣,٩٦	توضيح مسئولية المراجع في اختبار نظم معالجة البيانات المحاسبية بواسطة الحاسب الآلي ، يساعد المراجع في فهم وظائف وأداء المراجعة .	٢
٠,٠٠٠	٩,٩٩٦	٨٣,٣٨	٠,٩٨٥	٤,١٧	إن تحقق المراجع من تنفيذ الأساليب الرقابية علي تطبيقات الحاسب الآلي للبيانات المالية يساعد في إزالة بعض المعوقات في استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة .	٣
٠,٠٠٠	١١,٨٦٩	٨٥,٠٧	٠,٨٩٠	٤,٢٥	إن علي المراجع التحقق من أن جميع العمليات المالية قد أدخلت بطريقة سليمة وتم اعتمادها وفقا لترخيص عام أو خاص .	٤
٠,٠٠٠	١٠,٤٤٩	٨٣,٩٤	٠,٩٦٥	٤,٢٠	إن علي المراجع التحقق من أن جميع المخرجات تكون سليمة ولا يسمح بخروجها من الحاسب الآلي إلا بإذن خاص من المفوض بذلك .	٥
٠,٠٠٠	٩,٥٢٩	٨٣,٦٦	١,٠٤٦	٤,١٨	إن علي المراجع مراعاة البيانات الدائمة المحتفظ بها في الملف كونها سليمة وكاملة أيضا .	٦
٠,٠٠٠	٨,٢٧٣	٨٠,٨٥	١,٠٦١	٤,٠٤	يجب علي المراجع أن يأخذ في الاعتبار نظام المعلومات الالكتروني عند تصميم إجراءات المراجعة لتخفيض مخاطر المراجعة المقبولة إلى أدنى حد ممكن .	٧
٠,٠٠٠	٨,٨٦٨	٨٠,٢٨	٠,٩٦٤	٤,٠١	يجب أن يحصل المراجع علي فهم كاف للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية والمتأثر ببيئة استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة .	٨
٠,٠٠٠	١١,٥٢٨	٨٥,٩٢	٠,٩٤٧	٤,٣٠	ضرورة قيام المراجع بتصميم وتنفيذ اختبارات الرقابة المناسبة والإجراءات الجوهرية عند استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة .	٩
٠,٠٠٠	١١,٢٥٦	٨٧,٦١	١,٠٣٣	٤,٣٨	علي المراجع أن يقوم بعمل تقدير للمخاطر الملازمة ولمخاطر الرقابة لتوكيدات البيانات المالية الرئيسية عند استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة .	١٠

مستوى الدلالة	قيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	مسلسل
٠,٠٠٠	١٣,٨٠٣	٨٥,٣٥	٠,٧٧٤	٤,٢٧	علي المراجع مراعاة بيئة أنظمة المعلومات التي تستعمل الحاسب الآلي عند تصميم إجراءات المراجعة لتخفيض مخاطر المراجعة إلى المستوي المقبول .	١١
٠,٠٠٠	١٤,٢٧٢	٨٣,٧٩	٠,٧٠٢	٤,١٩	جميع الفقرات	

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "٧٠" ومستوى دلالة ٠,٠٥ تساوي ١,٩٩

### جدول رقم (١٢)

تحليل فقرات المحور الثالث (التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية)

مستوى الدلالة	قيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	مسلسل
٠,٠٠٠	١٠,٢٥	٨٠,٥٦	٠,٨٤	٤,٠	التقديرات المحاسبية هي التطبيقات والقواعد والإجراءات التي تعتمد على إدارة المنشأة في إعداد وتجهيز القوائم المالية وتعتبر مسؤولة عن صحتها ودقتها ومعقوليتها .	١
٠,٠٠٠	١٠,٦٥	٨١,٦٩	٠,٨٥	٤,٠	التقديرات المحاسبية غالباً ما تعد في ظروف من عدم التأكد بالنسبة لنتائج الأحداث أو التي من المحتمل حدوثها ، والتي تتضمن استخدام الحكم الشخصي .	٢
٠,٠٠٠	١١,١٥	٨٣,١٠	٠,٨٧	٤,١	إن مخاطر الانحرافات المادية تتزايد عندما تتضمن القوائم المالية التقديرات المحاسبية .	٣
٠,٠٠٠	٩,٠٠٠	٧٩,٤٤	٠,٩١	٣,٩	التقديرات المحاسبية غالباً ما تعد في ظروف من عدم التأكد بالنسبة لنتائج الأحداث أو التي من المحتمل حدوثها ، والتي تتضمن استخدام الحكم الشخصي .	٤
٠,٠٠٠	١٢,٥٦	٨٥,٠٧	٠,٨٤	٤,٢	هذه الانحرافات تساعد على ظهور الاحتياطي السري وعدم بقاء رأس مال المنشأة سليماً .	٥
٠,٠٠٠	١٠,٤٤	٨٤,٥١	٠,٩٨	٤,٢	نظراً لخضوع التقديرات المحاسبية وعلي رأسها المخصصات والالتزامات المحتملة من جانب الإدارة ، فقد نشأ تباين للإنفاق بدلا من وجود التزام حقيقي .	٦
٠,٠٠٠	٩,٧١٤	٨٣,٣٨	١,٠١	٤,١	علي المراجع التحقق من كفاية التقديرات المحاسبية لكل من	٧

مستوى الدلالة	قيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	مسلسل
٠			٤	٧	الأصول المتداولة والأصول الثابتة ، ومن أسس حساب هذه التقديرات والغرض منها وطريقة إظهارها وعرضها في الميزانية العمومية وقائمة الدخل .	
٠,٠٠٠	١١,٠٣	٨٦,٤٨	١,٠١	٤,٣	علي المراجع تقييم البيانات وتفهم الفروض التي بني عليها التقدير .	٨
٠	٤		١	٢		
٠,٠٠٠	١٢,٠٨	٨٧,٠٤	٠,٩٤	٤,٣	علي المراجع مقارنة التقديرات المعدة عن فترات سابقة مع النتائج الحقيقية لهذه الفترات .	٩
٠	٧		٣	٥		
٠,٠٠٠	١٠,٥٢	٨٤,٢٣	٠,٩٧	٤,٢	علي المراجع دراسة إجراءات اعتماد الإدارة للتقديرات المحاسبية .	١٠
٠	٥		٠	١		
٠,٠٠٠	١٤,٨٨	٨٣,٥٥	٠,٦٦	٤,١	جميع الفقرات	
٠	٩		٦	٨		

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "٧٠" ومستوى دلالة ٠,٠٥ تساوي ١,٩٩

### جدول رقم (١٣)

تحليل فقرات المحور الرابع (قيام المراجع بتحمل مسؤولياته تجاه اكتشاف الغش والخطأ والارتباطات غير القانونية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية)

مستوى الدلالة	قيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	مسلسل
٠,٠٠٠	١١,٢٥٦	٨١,١٣	٠,٧٩١	٤,٠٦	إن المجتمع المالي يتوقع من المراجع اكتشاف معظم حالات الغش والتصرفات غير القانونية التي قد تكون موجودة في القوائم المالية .	١
٠,٠٠٠	٩,٨٦٩	٨٠,٥٦	٠,٨٧٨	٤,٠٣	إن المراجع عليه أن ينفذ عملية المراجعة بطريقة تؤدي إلى اكتشاف كل حالات الغش والتصرفات غي	٢

مستوى الدلالة	قيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	مسلسل
					القانونية .	
٠,٠٠٠	٧,٩٠٧	٨١,٦٩	١,١٥٦	٤,٠٨	إن اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية لا تعتبر هدف أساسي للمراجعة وأن المراجعين يتحملون مسؤولية محدودة بهذا الخصوص .	٣
٠,٠٠٠	١١,٠٦٦	٨٧,٠٤	١,٠٣٠	٤,٣٥	إن مستخدمي القوائم المالية يعتمدون علي المراجعة التي يقوم بها المراجع لضمان اكتشاف حالات الغش والتصرفات غير القانونية التي قد تكون موجودة في القوائم المالية .	٤
٠,٠٠٠	١٠,٨٦٠	٨٤,٢٣	٠,٩٤٠	٤,٢١	إن ممارسة المراجع الشك المهني بدرجة ملائمة قد يساعده علي اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية .	٥
٠,٠٠٠	٩,٩٣٨	٨٤,٢٣	١,٠٢٧	٤,٢١	عند تقييم مخاطر الغش والتصرفات غير القانونية أن يأخذ المراجع في الاعتبار خصائص الإدارة ومدى ميلها إلي التلاعب والتحايل ، وظروف الصناعة التي ينتمي إليها المشروع ، والخصائص التشغيلية والاستقرار المالي .	٦
٠,٠٠٠	١٢,٩٩١	٨٣,١٥	٠,٧٥١	٤,١٦	جميع الفقرات	

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "٧٠" ومستوى دلالة ٠,٠٥ تساوي ١,٩٩

### جدول رقم (١٤)

تحليل فقرات المحور الخامس (دراسة المراجع للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة والاكتشاف علي مستوى البيانات المالية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية)

مستوى الدلالة	قيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	مسلسل
---------------	--------	--------------	-------------------	-----------------	--------	-------

مستوى الدلالة	قيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	مسلسل
٠,٠٠٠	١٠,٧١٣	٨٣,٦٦	٠,٩٣١	٤,١٨	عند تقدير المخاطر المتأصلة أو الملازمة علي المراجع أن يستخدم اجتهاده المهني علي مستوى البيانات المالية ومنها أمانة الإدارة ، وخبرة ومعرفة الإدارة والتي قد تؤثر علي إعداد القوائم المالية ، للمساعدة علي تخفيض المخاطر إلي ادني حد ممكن	١
٠,٠٠٠	١٢,٨٩٨	٨٤,٢٣	٠,٧٩١	٤,٢١	عند تطوير طريقة المراجعة ، يدرس المراجع التقدير الأولي للمخاطر الملازمة بالتزامن مع تقدير مخاطر الرقابة لغرض تحديد مخاطر الاكتشاف الملائمة وذلك لتخفيض مخاطر عملية المراجعة إلي أدني حد ممكن .	٢
٠,٠٠٠	١٢,٠٩٧	٨٤,٢٣	٠,٨٤٤	٤,٢١	التقدير الأولي لمخاطر الرقابة هو عملية تقييم فعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية للمنشأة بمنع حدوث معلومات خاطئة أساسية أو اكتشافها وتصحيحها مما يساعد علي تخفيض مخاطر الرقابة إلي أدني حد ممكن .	٣
٠,٠٠٠	١٠,٥٤٠	٨٣,٦٦	٠,٩٤٦	٤,١٨	في حالة تقدير مخاطر الرقابة بأقل من المستوي العالي ، يجب علي المراجع توثيق الأسس التي بني عليه استنتاجاته .	٤
٠,٠٠٠	٧,٣٩٠	٧٨,٥٩	١,٠٦٠	٣,٩٣	تجري اختبارات الرقابة لغرض الحصول علي أدلة إثبات تخص فعالية تصميم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية بشكل ملائم لمنع أو اكتشاف وتصحيح المعلومات الخاطئة الأساسية وذلك للمساعدة في تخفيض المخاطر إلي أدني حد ممكن .	٥
٠,٠٠٠	٩,٨٨٣	٨٤,٥١	١,٠٤٥	٤,٢٣	عندما يستنتج المراجع بأن الإجراءات التي تم القيام بها للحصول علي فهم للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية قد وفرت أيضا أدلة إثبات حول ملائمة تصميم وفعالية السياسات والإجراءات المناسبة ، فإن المراجع قد يستعمل أدلة الإثبات هذه لجعل مخاطر الرقابة أقل من المستوي العالي ، وهذا يساعد علي تخفيض المخاطر في عملية المراجعة .	٦

مستوى الدلالة	قيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	مسلسل
٠,٠٠٠	٨,٧٣٤	٨١,٤١	١,٠٣٣	٤,٠٧	إن مستوى مخاطر الاكتشاف يرتبط مباشرة بإجراءات المراجع الجوهرية ، وقد يؤثر تقدير المراجع لمخاطر الرقابة مع تقديره للمخاطر الملازمة علي طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الجوهرية التي يتم القيام بها لتقليل مخاطر الاكتشاف ، وبالتالي تقليل مخاطر المراجعة إلي أدنى حد ممكن .	٧
٠,٠٠٠	٩,٦٤٣	٨٢,٥٤	٠,٩٨٥	٤,١٣	عندما تكون المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة مرتفعة ، فإن مخاطر الاكتشاف المقبولة تكون منخفضة لغرض تقليل مخاطر المراجعة إلي أدنى مستوى منخفض مقبول .	٨
٠,٠٠٠	١٣,٢٦٣	٨٢,٨٥	٠,٧٢٦	٤,١٤	جميع الفقرات	

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "٧٠" ومستوى دلالة ٠,٠٥ تساوي ١,٩٩

### جدول رقم (١٥)

تحليل فقرات المحور السادس (قيام المراجع باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة يؤدي تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية)

مستوى الدلالة	قيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	مسلسل
٠,٠٠٠	١٠,١٠٥	٨٠,٨٥	٠,٨٦٩	٤,٠٤	إن تقرير الإدارة عن نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة يجب أن يتضمن نقاط العجز أو القصور الهامة التي حددها المراجع ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة .	١
٠,٠٠٠	١٢,٣٤٧	٨٤,٢٣	٠,٨٢٧	٤,٢١	علي المراجع الحصول علي فهم كاف لهيكل الرقابة الداخلية الذي يتضمن الرقابة ، النظام المحاسبي ،	٢

مستوى الدلالة	قيمة t	الوزن النسبي	الاعتراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	مسلسل
					وإجراءات الرقابة لتخطيط عملية المراجعة ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة .	
٠,٠٠٠ ٠	١٠,٥٠ ٩	٨١,٩٧	٠,٨٨ ١	٤,١ ٠	علي المراجع الخارجي إبلاغ لجنة المراجعة بأوجه القصور الهامة في تصميم أو تشغيل هيكل الرقابة الداخلية التي قد تؤثر عكسيا علي قدرة المنشأة ، وهذا يؤدي إلي تخفيض مخاطر المراجعة .	٣
٠,٠٠٠ ٠	٩,٢٦١	٨٣,١٠	١,٠٥ ١	٤,١ ٥	إن اشتمال التقرير السنوي للإدارة عن فعالية نظام الرقابة الداخلية يجعل إمكانية حدوث الغش الإداري في إعداد التقارير المالية أكثر صعوبة ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة	٤
٠,٠٠٠ ٠	١١,١٢ ٥	٨٦,٧٦	١,٠١ ٣	٤,٣ ٤	إن نظام الرقابة الداخلية يعتبر خط الدفاع الرئيسي للوقاية من إعداد التقارير المالية الاحتمالية ، وأن المستثمرين في حاجة إلي معرفة نتائج إجراءات تقييم مدي قوة هذا الخط ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة .	٥
٠,٠٠٠ ٠	١٢,٠٨ ٧	٨٧,٠٤	٠,٩٤ ٣	٤,٣ ٥	إن علي إدارة المنشأة الاعتراف بمسئولياتها عن تصميم والمحافظة علي تطبيق نظام الرقابة الداخلية عند إعداد التقارير المالية ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة .	٦
٠,٠٠٠ ٠	١٠,٦٨ ١	٨٤,٧٩	٠,٩٧ ٨	٤,٢ ٤	أنه من الضروري وجود مقاييس يمكن علي أساسها تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة	٧
٠,٠٠٠ ٠	١٢,٩١ ٠	٨٨,١٧	٠,٩١ ٩	٤,٤ ١	إن من الضروري توفير تأكيدات معقولة بأن يتم تسجيل العمليات المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة .	٨
٠,٠٠٠ ٠	٨,٨٠٠	٧٩,١٥	٠,٩١ ٧	٣,٩ ٦	أنه من الضروري توفير تأكيدات معقولة بالموافقة من جانب الإدارة علي العمليات المالية قبل تنفيذها ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة .	٩
٠,٠٠٠	١١,٤٤	٨٥,٦٣	٠,٩٤	٤,٢	أنه من الضروري توفير تأكيدات معقولة بشأن	١٠



مستوى الدلالة	قيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	مسلسل
٠	٢		٤	٨	إجراء المساعلة المحاسبية عن الأصول ، ويتم استخدام الأصول أو التصرف فيها بناء علي موافقة الإدارة ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة	
٠,٠٠٠	١٤,٣١	٨٤,١٧	٠,٧١	٤,٢	جميع الفقرات	
٠	٦		١	١		

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "٧٠" ومستوى دلالة ٠,٠٥ تساوي ١,٩٩

## جدول رقم (١٦)

### تحليل محاور الدراسة

مستوى الدلالة	قيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عنوان المحور	المحور
٠,٠٠٠	١٣,٩٧٣	٨٣,٦٩	٠,٧١٤	٤,١٨	استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية	الأول
٠,٠٠٠	١٤,٢٧٢	٨٣,٧٩	٠,٧٠٢	٤,١٩	استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية	الثاني
٠,٠٠٠	١٤,٨٨٩	٨٣,٥٥	٠,٦٦٦	٤,١٨	التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية	الثالث
٠,٠٠٠	١٢,٩٩١	٨٣,١٥	٠,٧٥١	٤,١٦	قيام المراجع بتحمل مسؤولياته تجاه اكتشاف الغش والخطأ والارتباطات غير القانونية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية	الرابع
٠,٠٠٠	١٣,٢٦٣	٨٢,٨٥	٠,٧٢٦	٤,١٤	دراسة المراجع للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة والاكتشاف علي مستوي البيانات المالية يؤدي إلى	الخامس

					تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية	
٠,٠٠٠	١٤,٣١٦	٨٤,١٧	٠,٧١١	٤,٢١	قيام المراجع باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقارير عنه لإدارة المنشأة يؤدي تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية	السادس
٠,٠٠٠	١٥,٠٣٩	٨٣,٥٩	٠,٦٦١	٤,١٨	جميع محاور الدراسة	

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "٧٠" ومستوى دلالة ٠,٠٥ تساوي ١,٩٩

### جدول رقم (١٧)

معاملات الارتباط لبيرسون بين مخاطر استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية

المحور	الإحصاءات	تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية
مخاطر استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة	معامل ارتباط بيرسون	٠,٩٤٧
	مستوى الدلالة	٠,٠٠٠
	حجم العينة	٧١

قيمة  $r$  الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجة حرية "٦٩" يساوي ٠,٢٣٣

### جدول رقم (١٨)

معاملات الارتباط لبيرسون بين مخاطر استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية

المحور	الإحصاءات	تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية
مخاطر استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة	معامل ارتباط بيرسون	٠,٩٢٣
	مستوى الدلالة	٠,٠٠٠
	حجم العينة	٧١

قيمة  $r$  الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجة حرية "٦٩" يساوي ٠,٢٣٣

### جدول رقم (١٩)

معاملات الارتباط لبيرسون بين مخاطر التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية ، وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية

المحور	الإحصاءات	تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية
مخاطر التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية	معامل ارتباط بيرسون	٠,٩٥٢
	مستوى الدلالة	٠,٠٠٠
	حجم العينة	٧١

قيمة  $t$  الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجة حرية "٦٩" يساوي ٠,٢٣٣

### جدول رقم (٢٠)

معاملات الارتباط لبيرسون بين مخاطر قيام المراجع الخارجي بتحمل مسؤولياته اتجاه اكتشاف الغش والارتباطات غير القانونية وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية

المحور	الإحصاءات	تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية
مخاطر قيام المراجع الخارجي بتحمل مسؤولياته اتجاه اكتشاف الغش والارتباطات غير القانونية	معامل ارتباط بيرسون	٠,٩٢٢
	مستوى الدلالة	٠,٠٠٠
	حجم العينة	٧١

قيمة  $t$  الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجة حرية "٦٩" يساوي ٠,٢٣٣

### جدول رقم (٢١)

معاملات الارتباط لبيرسون بين مخاطر دراسة المراجع الخارجي للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة مخاطر الاكتشاف علي مستوي البيانات المالية ، وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية

المحور	الإحصاءات	تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية
مخاطر دراسة المراجع الخارجي للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة مخاطر الاكتشاف علي مستوي البيانات المالية	معامل ارتباط بيرسون	٠,٩٢١
	مستوى الدلالة	٠,٠٠٠
	حجم العينة	٧١

قيمة  $r$  الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجة حرية "٦٩" يساوي ٠,٢٣٣

### جدول رقم (٢٢)

معاملات الارتباط لبيرسون بين مخاطر قيام المراجع الخارجي باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية

المحور	الإحصاءات	تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية
مخاطر قيام المراجع الخارجي باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة	معامل ارتباط بيرسون	٠,٩٣١
	مستوى الدلالة	٠,٠٠٠
	حجم العينة	٧١

قيمة  $r$  الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجة حرية "٦٩" يساوي ٠,٢٣٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية - غزة -

كلية الدراسات العليا

ماجستير محاسبة وتمويل

استبانة

الأخ الكريم / الأخت الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحية طيبة وبعد ..

يقوم الباحث بإجراء دراسة ميدانية تهم خدمات المراجعة والتدقيق في فلسطين ، واستكمالاً  
لبرنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل بعنوان : "مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة  
المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها علي القوائم المالية في عملية  
المراجعة" .

نأمل من سيادتكم التكرم بالإجابة على أسئلة هذا الاستبيان بدقة ، حيث أن صحة نتائج هذا  
الإستبيان تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتك .  
مع العلم بأن المعلومات التي سنحصل عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

شاكرين لكم حسن تعاونكم

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير

الباحثة

أرزاق أيوب محمد كرسوع

م	الإيضاحات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق
		٥	٤	٣	٢	١
	<b>المحور الأول</b>					
	<b>" استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية "</b>					
١.	حتى يتمكن المراجع من استخدام وتطبيق أساليب العينة الإحصائية بشكل صحيح ، يجب أن يكون علي دراية بالمصطلحات الإحصائية وقادرا علي استخدام تلك المصطلحات في عملية المراجعة .					
٢.	تعتمد العينة الإحصائية علي قوانين الاحتمالات في الرياضيات وهذا يؤدي إلى السحب العشوائي لمفردات القوائم المالية .					
٣.	إن السحب العشوائي للعينة الإحصائية سوف يؤدي إلى نتائج جيدة عن المجتمع الذي سحبت منه هذه العينة .					
٤.	عندما يتم فحص مفردات أقل من (١٠٠%) من العمليات المالية ، فإن الاستنتاجات المتعلقة بالعمليات المالية تكون عرضة لمخاطر الخطأ .					
٥.	يعتمد المراجع علي نظام الرقابة الداخلية لتخفيض مخاطر الأخطاء الجوهرية عند إعداد القوائم المالية .					
٦.	يعتمد المراجع علي اختبارات العمليات والأرصدة والمراجعة التحليلية لتخفيض مخاطر عدم كفاية ومناسبة عينة المراجعة .					
٧.	تحدث أخطاء العينة الإحصائية عندما يسحب المراجع عينة لا تتضمن نفس الخصائص التي تتصف بها العمليات المالية ككل .					
٨.	الاستخدام الناجح للعينة الإحصائية يتطلب تكامل واندماج كلا التفسيرين الموضوعي والشخصي للاحتتمالات .					
٩.	يجب علي المراجع مراعاة تحديد مستوي الثقة مقدما لنجاح العينة قبل البدء في مراجعة العمليات المالية .					

<b>المحور الثاني</b>				
<b>"استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية"</b>				
				١. إن الدراسة النظرية لمكونات الحاسب الآلي المتعلقة بالأجهزة والبرامج وقاعدة البيانات ، تساعد المراجع في فهم وظائف الحاسب الآلي .
				٢. توضيح مسؤولية المراجع في اختبار نظم معالجة البيانات المحاسبية بواسطة الحاسب الآلي ، يساعد المراجع في فهم وظائف وأداء المراجعة .
				٣. إن تحقق المراجع من تنفيذ الأساليب الرقابية علي تطبيقات الحاسب الآلي للبيانات المالية يساعد في إزالة بعض المعوقات في استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة .
				٤. إن علي المراجع التحقق من أن جميع العمليات المالية قد أدخلت بطريقة سليمة وتم اعتمادها وفقا لترخيص عام أو خاص .
				٥. إن علي المراجع التحقق من أن جميع المخرجات تكون سليمة ولا يسمح بخروجها من الحاسب الآلي إلا بإذن خاص من المفوض بذلك .
				٦. إن علي المراجع مراعاة البيانات الدائمة المحتفظ بها في الملف كونها سليمة وكاملة أيضا .
				٧. يجب علي المراجع أن يأخذ في الاعتبار نظام المعلومات الالكتروني عند تصميم إجراءات المراجعة لتخفيض مخاطر المراجعة المقبولة إلى أدنى حد ممكن .
				٨. يجب أن يحصل المراجع علي فهم كاف للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية والمتأثر ببيئة استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة .
				٩. ضرورة قيام المراجع بتصميم وتنفيذ اختبارات الرقابة المناسبة والإجراءات الجوهرية عند استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة .



				علي المراجع أن يقوم بعمل تقدير للمخاطر الملازمة ولمخاطر الرقابة لتوكيدات البيانات المالية الرئيسية عند استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة .	١٠
				علي المراجع مراعاة بيئة أنظمة المعلومات التي تستعمل الحاسب الآلي عند تصميم إجراءات المراجعة لتخفيض مخاطر المراجعة إلى المستوي المقبول .	١١
<p><b>المحور الثالث</b></p> <p><b>" التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية "</b></p>					
				التقديرات المحاسبية هي التطبيقات والقواعد والإجراءات التي تعتمد عليها إدارة المنشأة في إعداد وتجهيز القوائم المالية وتعتبر مسئولة عن صحتها ودقتها ومعقوليتها .	١
				إن مخاطر الانحرافات المادية تتزايد عندما تتضمن القوائم المالية التقديرات المحاسبية .	٢
				التقديرات المحاسبية غالبا ما تعد في ظروف من عدم التأكد بالنسبة لنتائج الأحداث أو التي من المحتمل حدوثها ، والتي تتضمن استخدام الحكم الشخصي .	٣
				هذه الانحرافات تساعد علي ظهور الاحتياطي السري وعدم بقاء رأس مال المنشأة سليما .	٤
				نظرا لخضوع التقديرات المحاسبية وعلي رأسها المخصصات والالتزامات المحتملة من جانب الإدارة ، فقد نشأ تباين للإنفاقي بدلا من وجود التزام حقيقي .	٥
				علي المراجع التحقق من كفاية التقديرات المحاسبية لكل من الأصول المتداولة والأصول الثابتة ، ومن أسس حساب هذه التقديرات والغرض منها وطريقة إظهارها وعرضها في الميزانية العمومية وقائمة الدخل .	٦
				علي المراجع تقييم البيانات وتفهم الفروض التي بني عليها التقدير .	٧

					٨. علي المراجع مقارنة التقديرات المعدة عن فترات سابقة مع النتائج الحقيقية لهذه الفترات .
					٩. علي المراجع دراسة إجراءات اعتماد الإدارة للتقديرات المحاسبية
					<p style="text-align: center;"><b>المحور الرابع</b></p> <p style="text-align: center;"><b>" قيام المراجع بتحمل مسؤولياته تجاه اكتشاف الغش والخطأ والارتباطات غير القانونية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية "</b></p>
					١. إن المجتمع المالي يتوقع من المراجع اكتشاف معظم حالات الغش والتصرفات غير القانونية التي قد تكون موجودة في القوائم المالية .
					٢. إن المراجع عليه أن ينفذ عملية المراجعة بطريقة تؤدي إلى اكتشاف كل حالات الغش والتصرفات غير القانونية .
					٣. إن اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية لا تعتبر هدف أساسي للمراجعة وأن المراجعين يتحملون مسؤولية محدودة بهذا الخصوص .
					٤. إن مستخدمي القوائم المالية يعتمدون علي المراجعة التي يقوم بها المراجع لضمان اكتشاف حالات الغش والتصرفات غير القانونية التي قد تكون موجودة في القوائم المالية .
					٥. إن ممارسة المراجع الشك المهني بدرجة ملائمة قد يساعده علي اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية .
					٦. عند تقييم مخاطر الغش والتصرفات غير القانونية أن يأخذ المراجع في الاعتبار خصائص الإدارة ومدى ميلها إلي التلاعب والتحايل ، وظروف الصناعة التي ينتمي إليها المشروع ، والخصائص التشغيلية والاستقرار المالي .
					<p style="text-align: center;"><b>المحور الخامس</b></p> <p style="text-align: center;"><b>" دراسة المراجع للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة والاكتشاف علي مستوي البيانات المالية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية "</b></p>

				١. عند تقدير المخاطر المتأصلة أو الملازمة علي المراجع أن يستخدم اجتهاده المهني علي مستوي البيانات المالية ومنها أمانة الإدارة ، وخبرة ومعرفة الإدارة والتي قد تؤثر علي إعداد القوائم المالية ، للمساعدة علي تخفيض المخاطر إلي ادني حد ممكن .
				٢. عند تطوير طريقة المراجعة ، يدرس المراجع التقدير الأولي للمخاطر الملازمة بالتزامن مع تقدير مخاطر الرقابة لغرض تحديد مخاطر الاكتشاف الملائمة وذلك لتخفيض عملية المراجعة إلي أدني حد ممكن .
				٣. التقدير الأولي لمخاطر الرقابة هو عملية تقييم فعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية للمنشأة لمنع حدوث معلومات خاطئة أساسية أو اكتشافها وتصحيحها مما يساعد علي تخفيض مخاطر الرقابة إلي أدني حد ممكن .
				٤. في حالة تقدير مخاطر الرقابة بأقل من المستوي العالي ، يجب علي المراجع توثيق الأسس التي بنى عليه استنتاجاته .
				٥. تجري اختبارات الرقابة لغرض الحصول علي أدلة إثبات تخص فعالية تصميم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية بشكل ملائم لمنع أو اكتشاف وتصحيح المعلومات الخاطئة الأساسية وذلك للمساعدة في تخفيض المخاطر إلي أدني حد ممكن .
				٦. عندما يستنتج المراجع بأن الإجراءات التي تم القيام بها للحصول علي فهم للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية قد وفرت أيضا أدلة إثبات حول ملائمة تصميم وفعالية السياسات والإجراءات المناسبة ، فإن المراجع قد يستعمل أدلة الإثبات هذه لجعل مخاطر الرقابة أقل من المستوي العالي ، وهذا يساعد علي تخفيض المخاطر في عملية المراجعة .
				٧. إن مستوي مخاطر الاكتشاف يرتبط مباشرة بإجراءات المراجع الجوهرية ، وقد يؤثر تقدير المراجع لمخاطر الرقابة مع تقديره للمخاطر الملازمة علي طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الجوهرية التي يتم القيام بها لتقليل مخاطر الاكتشاف ، وبالتالي تقليل مخاطر المراجعة إلي أدني حد ممكن .

					٨. عندما تكون المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة مرتفعة ، فإن مخاطر الاكتشاف المقبولة تكون منخفضة لغرض تقليل مخاطر المراجعة إلي أدني مستوي منخفض مقبول .
--	--	--	--	--	---

				٩. أنه من الضروري توفير تأكيدات معقولة بالموافقة من جانب الإدارة علي العمليات المالية قبل تنفيذها ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة .
				١٠. أنه من الضروري توفير تأكيدات معقولة بشأن إجراء المساءلة المحاسبية عن الأصول ، ويتم استخدام الأصول أو التصرف فيها بناء علي موافقة الإدارة ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة
				يتضمن نقاط العجز أو القصور الهامة التي حددها المراجع ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة .
				٢. علي المراجع الحصول علي فهم كاف لهيكل الرقابة الداخلية الذي يتضمن الرقابة ، النظام المحاسبي ، وإجراءات الرقابة لتخطيط عملية المراجعة ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة .
				٣. علي المراجع الخارجي إبلاغ لجنة المراجعة بأوجه القصور الهامة في تميم أو تشغيل هيكل الرقابة الداخلية التي قد تؤثر عكسيا علي قدرة المنشأة ، وهذا يؤدي إلي تخفيض مخاطر المراجعة .
				٤. إن اشمال التقرير السنوي للإدارة عن فعالية نظام الرقابة الداخلية يجعل إمكانية حدوث الغش الإداري في إعداد التقارير المالية أكثر صعوبة ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة .
				٥. إن نظام الرقابة الداخلية يعتبر خط الدفاع الرئيسي للوقاية من إعداد التقارير المالية الاحتمالية ، وأن المستثمرين في حاجة إلي معرفة نتائج إجراءات تقييم مدى قوة هذا الخط ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة .
				٦. إن علي إدارة المنشأة الاعتراف بمسئولياتها عن تميم والمحافظة علي تطبيق نظام الرقابة الداخلية عند إعداد التقارير المالية ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة .
				٧. أنه من الضروري وجود مقاييس يمكن علي أساسها تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة.
				٨. إن من الضروري توفير تأكيدات معقولة بأن يتم تسجيل العمليات المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة .





ERROR: rangecheck  
OFFENDING COMMAND: pdfmark

STACK:

/DEST  
[/XYZ 398 276 0 ]  
/View  
74  
/Page  
/1  
/5  
/Dest  
-mark-